التنمية المحلية حق
أما مشاركتكم فواجب

OMSAR

الخطة المبسطة للتنمية المحلية

تجمّع الهرمل

الخطة المبسطة للتنمية المحلية

تجمّع الهرمل

تسلم

معاً
ننمّي

نحمي

برنامج إعداد مشاريع خطة في إطار خطة مبسطة للتنمية المحلية
بناية بيشف، الطابق الرابع، شارع الكنيس، ص.ب. ٥٢٢٢١ سن الفيل ١، لبنان
تلفون / فاكس: ٠١-٤٩٢٧٧١ البريد الالكتروني
www.ekhemsetup.com

الخطة المبسطة للتنمية المحلية

تجمّع الهرمل

إعداد:

د. علي الموسوي وم. سيرج اليازجي

تنسيق:

د. سالم درويش

تنسيق الخطط المبسطة للتنمية المحلية:

م. زياد موسى

حزيران ٢٠٠٥

جميع حقوق الطبع محفوظة

لمكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية

تم إعداد هذه الوثيقة بتمويل من الإتحاد الأوروبي ضمن برنامج آرال الذي ينفذه مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية. إن محتوى هذه الوثيقة لا يعكس بأي شكل من الأشكال موقف الإتحاد الأوروبي ولا يترتب عليه أية مسؤولية.

يأمل مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية من الدارسين والباحثين والخبراء والمهتمين في حال الإستناد إلى المعلومات الواردة في هذه المطبوعة الإشارة إلى مصدرها (مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية)

تم إعداد هذه الوثيقة بالمشاركة مع لجنة المنتخبين المؤلفة من رؤساء بلديات ومختاري قرى التجمع ومع الهيئة الإستشارية المشكّلة من المجتمع المحلي في إطار «برنامج إعداد مشاريع بلدية في إطار خطة مبرمجة للتنمية المحلية».

فهرس

لائحة الجداول ٩

مقدمة ١١

الإشكالية ١٣

القسم الأول. خصائص المنطقة: الواقع والتطورات الراهنة ١٥

١. الخصائص الجغرافية ١٥

١ ـ ١ الموقع الجغرافي ١٥

١ ـ ٢ المناخ ١٥

١ ـ ٣ التربة ١٦

١ ـ ٤ التضاريس ١٦

٢. النسيج الإجتماعي ١٧

٢ ـ ١ عدد السكان ١٧

٢ ـ ٢ الهجرة والنزوح ١٧

٢ ـ ٣ العلاقات الإجتماعية ١٨

٢ ـ ٤ الفقر ٢١

٢ ـ ٥ موقع المرأة ٢١

٣. الإدارات الحكومية والمؤسسات العامة ٢٢

٣ ـ ١ تمركز وغياب ٢٢

٣ ـ ٢ مؤسسات من دون فاعلية ٢٣
٣ ـ ٣ شركاء رسميون محتملون ٢٣
٤. الشبكات ٢٤
٤ ـ ١ شبكة الطرق ٢٤
٤ ـ ٢ شبكة المياه ٢٦
٤ ـ ٣ شبكة المجاري الصحية ٢٧
٤ ـ ٤ شبكة الكهرباء ٢٩
٤ ـ ٥ شبكة الإتصالات الهاتفية ٢٩
٥. الخدمات الصحية ٣٠
٦. الخدمات التعليمية ٣٢
٧. الخدمات الإجتماعية والثقافية ٣٤
٨. الإقتصاد ٣٦
٨ ـ ١ الموارد الطبيعية ٣٧
٨ ـ ٢ الزراعة ٣٩
٨ ـ ٣ الحرف والصناعات ٥٦
٨ ـ ٤ الخدمات والتجارة ٦٠
٨ ـ ٥ السياحة ٦١
٩. البيئة ٦٨
٩ ـ ١ التصحر ٦٨
٩ ـ ٢ النفايات الصلبة ٦٩
٩ ـ ٣ الصرف الصحي وتلوث المياه ٧٠
٩ ـ ٤ الثروة الحرجية ٧١
٩ ـ ٥ الكسارات ٧١

١٠. الإدارة البلدية ٧٢
١٠ ـ ١ الواقع البلدي ٧٣
١٠ ـ ٢ أهم المشاريع البلدية المنفذة ٧٥
١١. المشاريع الراهنة أو المخطط لها ٧٧
١١ ـ ١ المشاريع المحلية ٧٧
١١ ـ ٢ المشاريع مع الوزارات ٧٨
١١ ـ ٣ المشاريع مع منظمات وجهات دولية ٧٨
القسم الثاني. الإمكانيات والمعوقات ٨١
١. آفاق التنمية ٨٣
١ ـ ١ التوجه الزراعي واعادة هيكلة القطاع ٨٣
١ ـ ٢ مكافحة آثار التصحر السلبية ٨٦
١ ـ ٣ تطوير القطاع السياحي ٨٩
١ ـ ٤ إيجاد الطاقات البديلة والمتجددة ٩٠
٢. إستراتيجية التنمية ٩١
الملاحق ٩٣
المراجع ١١٧

لائحة الجداول

جدول رقم ١. نقاط الضعف ٨١
جدول رقم ٢. نقاط القوة ٨٢

مقدمة

لا يهدف استخدام التحليل الإجتماعي الجزئي (الميكروسوسيولوجي) من أجل إعداد خطة تنمية محلية لتجمّع[1] الهرمل إلى الكشف عن الخصائص العامة للتجمّع وحسب، بل إلى الكشف أيضاً عن خصوصياته ومميزاته الإجتماعية ـ الثقافية والإقتصادية.

والتشخيص الدقيق لأوضاع المنطقة يبقى قاصراً عن الفهم العميق إذا لم يُربط بالسياق التاريخي المحدّد والذي أنتجت فيه تلك الاوضاع.

يكشف السياق التاريخي عن سياسة تهميش حَكَمَتْ علاقة السلطات الحكومية المتعاقبة بالمناطق الطرفية. ومع الإستقلال، تعزّزت دينامية التمركز والتطريف، في ظل الخيار الجديد الذي أدّى إلى اعتماد النظام الإقتصادي اللبناني على قطاع الخدمات بشكل أساسي، وذلك على حساب القطاعات الإنتاجية، وتحديداً القطاع الزراعي. وقد انعكست هذه الدينامية على منطقة الهرمل سياسة تهميش طالت كافة الميادين الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والخدماتية.

لقد وفّر هذا التهميش مناخاً ملائماً لإستمرارية التركيبة الإجتماعية العشائرية في التجمّع. وهكذا تأمن شرطان أساسيان[2]: شرط ضروري

(١) يُقصد بالتجمّع مدينة الهرمل والقرى والبلدات التي تشملها خطة التنمية المحلية.

(٢) لفهم السياق التاريخي بشكل مفصل، يمكن مراجعة أطروحة الدكتوراه لـ: علي الموسوي، «منطقة بعلبك ـ الهرمل وزراعة الحشيشة»، جامعة العلوم والتقنيات في ليل ـ فرنسا، ١٩٨٥.

(التهميش في الميادين كافة وتحديداً في الميدان الإقتصادي وما ينتج عنه من فقر) وشرط كافٍ (البنية العشائرية المتماسكة، المسلّحة والمتواجدة في منطقة طرفية معزولة نسبياً؛ والحماية السياسية من خلال إشغال بعض زعماء العشائر مواقع سياسية أساسية في التركيبة السياسية اللبنانية) أدى تَمَفصلهما إلى اعتماد أغلبية سكان المنطقة في معيشتهم على الزراعات الممنوعة (زراعة الحشيشة منذ ١٩٢٨ وأُضيفت إليها بعد الحرب اللبنانية عام ١٩٧٥ زراعة الأفيون وتصنيع وتجارة المخدرات). وقد أدى هذا الوضع إلى نتيجتين سلبيتين عميقتين:

- النتيجة السلبية الأولى هي تصنيف الهرمل «منطقة خارجة على القانون»، وهو تصنيف ساهمت السلطات العامة المتعاقبة في تكريسه. وقد لعب التصنيف بالنسبة للدولة وظيفة فعلية هي تبرير غيابها الخدماتي والتنموي من جهة، وتبرير عدم مكافحتها الجدية للمخدرات لما كانت تؤمنه من مداخيل غير منظورة للإقتصاد اللبناني عموماً، ولبعض المتنفذين خصوصاً، من جهة أخرى.

أثّر هذا التصنيف على نظرة الرأي العام اللبناني والسلطة اللبنانية للمنطقة وعلى علاقتهم بها. فالنظرة نظرة سلبية لم تبدد من الأذهان حتى الآن، والعلاقة علاقة تهميش ما زالت مستمرة حتى اليوم. وفي الوقت عينه، أثّر التصنيف على نظرة سكان القضاء للدولة وعلاقتهم بها. فالنظرة هي أيضاً نظرة سلبية لم تبدد من الأذهان حتى الآن، والعلاقة علاقة عدم ثقة بـ«الدولة» وتحميلها المسؤولية الكاملة عن الأوضاع القائمة في التجمّع.

- النتيجة السلبية الأخرى هي الذهنية التي نشأت لدى أغلبية السكان، وبشكل خاص لدى أولئك الذين اعتمدوا على الزراعات الممنوعة. وهي ذهنية أرست قيماً جديدة تشجع على الحصول على الموارد المالية وعلى

الربح السريع عبر بذل القليل من الجهد في العمل وكذلك على الإستهلاك الإستعراضي بدل الإدخار والإستثمار في مشاريع إنتاجية.

لقد عزّزت المحاولات العديدة الفاشلة، الحكومية منها أو غير الحكومية، لإيجاد زراعات بديلة للزراعات الممنوعة، الصورة السلبية عن الدولة كما عزّزت الشعور بالإحباط، لدى سكان التجمّع، وخصوصاً إثر عدم نجاح التجربة التي قام بها «برنامج الأمم المتحدة للتنمية الريفية المتكاملة في منطقة بعلبك ـ الهرمل»[1]، بالتنسيق مع الدولة، والتي كان سكان التجمّع قد عقدوا آمالاً كبيرة عليها.

الإشكالية

في هذا السياق التاريخي، وفي إطار وضع خطة تنمية مبسطة لتجمّع الهرمل، تُطرح إشكاليتان:

- **الإشكالية الأولى** هي إشكالية إنتقال تجمّع الهرمل من اقتصاد مهمش غير شرعي، غير مندمج وغير متكامل مع الإقتصاد الوطني، إلى اقتصاد شرعي، مندمج ومتكامل مع الإقتصاد الوطني.
- **الإشكالية الثانية** هي إشكالية التحول من ذهنية قائمة على مفهوم تقليدي للمشاركة يرتبط بالتركيبة الإجتماعية الحالية، إلى ذهنية تقوم على مشاركة طوعية ديموقراطية للجماعة المحلية في تنمية وتطوير إمكاناتها وادارة موارد مجتمعها.

في ضوء هاتين الإشكاليتين، يشكّل بروز مؤسسات حديثة كالبلديات،

(١) لقد بدأ «البرنامج» عمله عام ١٩٩٤ وإستمر حتى العام ٢٠٠١. وقد هدف إلى إيجاد بديل عن زراعة المخدرات عبر تنمية متكاملة للمنطقة.

تخضع في اختيار أعضائها إلى انتخاب مباشر من المجتمع المحلي (بعد غياب دام أكثر من خمسة وثلاثين عاماً)، متغيراً مستقلاً أساسياً يلعب دوراً مؤثراً في تنمية المجتمع المحلي، خصوصاً مع تزايد الوعي بأهمية البلديات وبدورها في التنمية المحلية. كذلك فإن تَشكُل منظمات غير حكومية (تعاونيات، جمعيات) مبنيّة على أساس تضامن طوعي يساهم بدوره في تنمية المجتمع المحلي، على الرغم من اقتصار عمل هذه المنظمات على قطاعات معينة.

يُفترض أن تُشكّل هذه المؤسسات والمنظمات (البلديات بشكل خاص)، بعد نجاحها النسبي في تحقيق بعض الإنجازات في بعض الميادين، عبر الشراكة الناجحة التي أقامتها مع جهات مانحة، محلية أو دولية، إطاراً حاضناً ومنظماً لحركتي التحول الإشكاليتين ولبلورة وعي جديد في المجتمع المحلي من خلال الممارسة المسؤولة والإنجازات الملموسة، من خلال شراكة متعدّدة الأطراف، في مشاريع محدّدة ومندرجة في سياق خطة تنموية، وليس كمشاريع معزولة بعضها عن البعض الآخر.

يقتضي وضع خطة تنمية مبسطة لتجمّع الهرمل تشخيصاً دقيقاً وتحليلاً للأوضاع يكشف من جهة، عن الإمكانيات المادية والطبيعية والبشرية، أي عن نقاط القوة في التجمع، للإستفادة منها في وضع خطة التنمية المنشودة وتنفيذها. ومن جهة أخرى عن نقاط الضعف، في المجالات نفسها، لوعي دورها ومدى تأثيرها السلبي في تنفيذ هذه الخطة.

إعتمد فريق البحث، آخذاً في الإعتبار المدة الزمنية المحدّدة لوضع خطة التنمية المبسطة المحدّدة بشهرين، طريقة منهجية محدّدة (ملحق رقم ١: منهجية البحث وملحق رقم ٢: لائحة بالمقابلات).

القسم الأول

خصائص المنطقة: الواقع والتطورات الراهنة

لا تقتصر دراسة الأوضاع في تجمّع الهرمل على مجرد الوصف وإنما تهدف أساساً إلى تحليل الظروف الموضوعية الجغرافية، الإجتماعية، الإقتصادية، البيئية والبنى التحتية والإدارة البلدية، التي تحيط بأي تدخل تنموي متوقع.

١. الخصائص الجغرافية

١ ـ ٢ الموقع

يقع قضاء الهرمل (ويشكل التجمّع الجزء الأكبر منه) في «المنطقة الداخلية من لبنان» في أقصى الشمال الغربي من محافظة البقاع. وتحدّه من الشمال الجمهورية السورية ومن الشرق والجنوب قضاء بعلبك ومن الغرب قضائي عكار والضنية. (ملحق رقم ٣: منطقة موقع الدراسة).

ويتراوح إرتفاع قرى التجمّع عن سطح البحر ما بين ٦٠٧ م (الإرتفاع الأدنى: حوش السيد علي) و١٣٥٠ م (الإرتفاع الاعلى: جوار الحشيش). إلا إن الكثافة السكانية تتركز في تجمعات على علو ما بين ٦٠٧ م و٧٥٠ م.

١ ـ ٢ المناخ

يلعب الموقع الجغرافي دوراً أساسياً في تحديد مناخ تجمّع الهرمل حيث

يسود «المناخ الصحراوي الجاف» في منطقة السهل (بسبب انفتاح هذه المنطقة على الصحراء السورية) و«المناخ المتوسطي للجبال العالية الباردة» في منطقة الجرد (بسبب تأثرها بمناخ البحر المتوسط) (علي فاعور، ص ١٣).

كما تلعب مورفولوجيا سلسلة جبال لبنان الغربية التي تفصل قضاء الهرمل عن قضاءي عكار والضنية دوراً مهماً في كمية **هطول الأمطار** والتي تنخفض إلى معدل **٢٥٠** مم سنوياً في منطقة السهل، وهي من أدنى معدلات الأمطار في لبنان، وترتفع إلى ما بين **٤٠٠ ـ ٦٠٠** مم في التلال المرتفعة لتصل إلى معدل **١٠٠٠** مم في الجبال العالية.

أما **الحرارة** في التجمع، فهي معتدلة وتتراوح ما بين **٥,٥** درجات في كانون الثاني و**٣٢** درجة في آب مع إمكانية حدوث **صقيع شتوي** في الفترة الممتدة من تشرين الثاني إلى شباط، **وصقيع ربيعي** خصوصاً في جرد الهرمل (الموسوي، الهرمل، ص **٢١**).

١ ـ ٣ التربة

تتباين تربة التجمّع وتُصنف إلى ثلاثة أنواع: «حمراء خصبة» في وادي العاصي والمنطقة الجردية، «حمراء قاتمة كلسية ومتوسطة الخصب» في الجنوب، و«سمراء وقليلة الخصب» في الشمال.

١ ـ ٤ التضاريس

يغلب على مورفولوجيا قضاء الهرمل الطابع الجبلي.

وهو ينقسم إلى منطقتين طبيعيتين أساسيتين: المنطقة السهلية (وتضم مدينة الهرمل وأغلبية قرى التجمع) والمنطقة الجردية (تضم الجبال والوديان). ويُستخلص من هذه المعطيات الجغرافية إنها تؤثر تأثيراً كبيراً على الأوضاع الإقتصادية (الزراعية تحديداً) والإجتماعية والمعيشية لسكان التجمع، وهو تأثير

يرتبط مداه بالمستوى المعرفي والتكنولوجي للسكان المقيمين من جهة وبالسياسات والتدابير والإجراءات الحكومية من جهة ثانية وهو ما سيكشف عنه تحليل الأوضاع في التجمع.

٢. النسيج الإجتماعي

٢ ـ ١ عدد السكان

يُقدر عدد سكان التجمّع المسجلين ما يقارب ٧٧ الف نسمة. أما عدد المقيمين فيقدّر بـ٦٢ الف نسمة[١]. ويُقدر معدل الكثافة السكانية في القضاء بـ٥٣ شخصاً/ كلم٢، وهي تُعتبر من أدنى نسب الكثافة في لبنان (الموسوي، ص٢٧). وينخفض المعدل إذا ما إحتسبت الكثافة للمناطق الجردية على حدة. كما ترتفع إذا ما إحتسبت على مستوى التجمع.

٢ ـ ٢ الهجرة والنزوح

تبلغ نسبة السكان المقيمين إلى المسجلين ٨١٪ وهي تعتبر نسبة مرتفعة وتؤشر على ضعف في حركة الهجرة والنزوح من التجمع.

فالهجرة إلى الخارج ضعيفة تاريخياً وذلك بسبب البنية العشائرية والعائلية للسكان ونمط المعيشة المرتكز على الزراعة و/أو الرعي. وأُضيف إلى هذه القطاعات في ما بعد القطاع الوظيفي (السلك العسكري والسلك المدني وخصوصاً في التعليم والصحة والإدارة).

وقد انطلقت حركة النزوح الداخلي بقوة في بداية الستينات من القرن العشرين باتجاه العاصمة وذلك بسبب أزمة الجفاف التي ضربت المنطقة (بعثة

(١) إستمارة البلدة.

أرفد، الجزء الملحق، ص **٤٢٢ ـ ٤٢٨**) كعامل طرد من جهة، وبسبب تمركز النشاطات الإقتصادية تحديداً في مدينة بيروت وضواحيها من جهة أخرى.

وفي فترة الحرب، شهد التجمّع حركة نزوح عكسية، من العاصمة وضواحيها باتجاه التجمع، بسبب الأوضاع الأمنية. ثم مع الإستقرار الأمني، بعد اتفاق الطائف، عودة من جديد إلى النزوح من التجمّع باتجاه العاصمة وضواحيها.

وتجدر الإشارة إلى حركة نزوح دائم داخل تجمّع الهرمل من الجرد والوديان إلى مدينة الهرمل بشكل خاص (كقطب جاذب بسبب تمركز المؤسسات الإدارية والتعليمية والصحية والنشاطات الإقتصادية فيها) وإلى بعض قرى وبلدات السهل بشكل عام (سهلات الماء مثلاً).

كما يلاحظ وجود حركة نزوح موسمي مع بداية الربيع، لسكان الوديان خصوصاً، ومن السهل ومدينة الهرمل عموماً، إلى الجرود الخصبة الزراعية (سهل مرجحين، جباب الحمر، مثلاً) وحركة نزوح عكسي في الشتاء من الجرود إلى الوديان أو السهل.

كما يلاحظ وجود حركة موسمية عبر الحدود اللبنانية السورية لبعض العائلات من مالكي الأراضي الزراعية داخل الأراضي السورية وكذلك حركة إنتقال إلى سوريا للتسوق أو لتهريب بضائع معينة.

٢ ـ ٣ العلاقات الإجتماعية

يمكن رصد **ثلاثة أشكال من العلاقات الإجتماعية** داخل التجمع: الشكل الأول يتجلى بالعلاقات التي ترتكز على الإنتماء العشائري والعائلي المبني أساساً على القرابة الدموية والمصاهرة. وينتشر هذا النوع من التضامن في تجمّع الهرمل عموماً وفي مناطق تواجد العشائر في الجرد والوديان خصوصاً.

والشكل الثاني وهو تضامن هجين ينطوي على مزيج من عناصر التضامنين

التقليدي والحديث. ويتجسد هذا التضامن بالأحزاب والحركات الدينية؛ وهذا التضامن الهجين مبني، من جهة، على الإنتماء الديني، الطائفي الشيعي[١]، ومن جهة أخرى، على علاقات مبنية على المصالح والخدمات المقدّمة من قبل شبكة من المؤسسات التابعة لهذه الأحزاب.

والشكل الثالث هو تضامن مبني على أساس مبادئ سياسية أو مصالح إجتماعية أو إقتصادية ولا يرتكز على روابط عائلية (أو عشائرية) ولا على روابط دينية طائفية. ويتمثّل هذا التضامن ببعض الأحزاب السياسية التي لا يقتصر وجودها في لبنان على المناطق الشيعية حصراً. كما يتمثّل بمنظمات من المجتمع المدني (الجمعيات والتعاونيات) التي يتركّز وجودها في مدينة الهرمل[٢].

وتنتج عن هذه الأشكال المتعددة من العلاقات، كما في كل مجتمع محلي، متعدد الإنتماءات والمصالح، «حساسيات» محلية يفترض بالتدخلات التنموية أن تأخذها في الإعتبار ليس من أجل تكريسها بل من أجل وعيها كعوائق أمام التنمية المحلية.

ومن هذه «الحساسيات»:

- «حساسية» بين سكان الجرد (أي العشائر) وسكان المدينة (عائلات المدينة الأصلية).
- «حساسية» بين الأحزاب في علاقتها مع بعضها البعض.
- «حساسية» بين الجمعيات ذات الإنتماءات المختلفة.

(١) سكان القضاء هم من الطائفة الشيعية. والوجود المسيحي هو وجود رمزي يقتصر على وجود مقر لراهبات يسوع الصغيرات (٣ راهبات) وعلى ورود أسماء عائلات قليلة في لوائح الشطب.

(٢) يعود هذا التركز للجمعيات في مدينة الهرمل بشكل رئيسي إلى تركز الكثافة السكانية فيها والتي ينتج عنها بحسب التفسير الدوركايمي كثافة معنوية Densité morale.

وأظهرت الملاحظة الميدانية إن هذه «الحساسيات» قد أعاقت وتعيق نوعاً ما التدخلات التنموية ولكنها لم تمنع وجود أشكال معينة من التنسيق والتعاون وخصوصاً بين التعاونيات والجمعيات من جهة، والبلدية من جهة أخرى، وإن كانت تُعتبر حتى الآن محاولات خجولة ومحدودة.

علاقات الجوار: يمكن أيضاً رصد علاقات إجتماعية بين سكان التجمّع وسكان ثلاثة أقضية لبنانية ومع الجوار السوري.

والعلاقة مع الجوار السوري بالنسبة لأبناء التجمّع عموماً ليست علاقة رسمية، حيث يتمكنون من الدخول إلى والخروج من الأراضي السورية دون معاملات رسمية، ويسهّل ذلك وجود أملاك زراعية لبعض العائلات اللبنانية داخل الأراضي السورية يقومون بإستثمارها.

أما العلاقات مع سكان قضاء بعلبك، فهي علاقات تواصل كثيف حيث تلعب القرابة الدينية والعائلية والعشائرية دوراً أساسياً فيها. أضِف إلى ذلك، إن النزوح الدائم للعديد من الأُسر العشائرية إلى القضاء، مما شكل أرضية لعلاقات كثيفة مع الجوار البعلبكي. ويعتبر نهر العاصي، خصوصاً بالنسبة لسكان الجزء الشمالي من قضاء بعلبك (وهي منطقة متنوعة الإنتماء الديني)، المقصد الأساسي للترفيه. ويتوقع أن تتكثف العلاقات أكثر فأكثر بين سكان التجمّع وسكان قضاء بعلبك بعد وضع القانون، الذي جعل من بعلبك ـ الهرمل محافظة، موضع التنفيذ.

أما بالنسبة للجوار العكاري، والشمالي عموماً، فالعلاقات أقل كثافة من تلك الموجودة مع الجوار البعلبكي. الا أن هذه العلاقة، وبسبب الحالة الأمنية المتدهورة في العاصمة، أثناء الحرب، وبنتيجة تراكم بعض الرساميل من زراعة، تصنيع وتجارة المخدرات، تم تثمير بعضها في تعليم الأولاد وفي شراء بعض الشقق السكنية في مدينة طرابلس والإقامة فيها شهدت تواصلاً أكثر مع

الجوار الشمالي. وستتكثف هذه العلاقات بعد الإنتهاء من شق طريق ثان (سير الضنية) يربط محافظة الشمال بمنطقة التجمع. (الطريق الأول هو طريق الهرمل ـ عكار).

٢ ـ ٤ الفقر

لقد إنعكست الأوضاع الإقتصادية (وخصوصاً في الزراعة والرعي) والإجتماعية والثقافية على الوضع المعيشي للسكان في الهرمل والذي يتسم بالفقر والحرمان. فقد بيّنت النتائج إن ٦٦ ٪ من الأُسر المقيمة في الهرمل (و٦٩٪ من الأفراد) ينتمون إلى درجة الإشباع المتدنية، وهؤلاء ينقسمون إلى أُسر ذات درجة إشباع منخفضة جداً وتضم ٢٦٪ من الأُسر (و٢٦٪ من الأفراد) ودرجة إشباع منخفضة وتضم ٤٠٪ من الأُسر (و٤٣٪ من الأفراد). وتمثل الأُسر ذات الإشباع المتوسط ٦٪ من الأُسر (و٤٪ من الأفراد)[١]. إلا إن هذا الفقر لم يؤدِ إلى تمايزات طبقية صارخة بسبب فعالية الإنتماءات التقليدية (العشائرية والعائلية والدينية) في المجتمع المحلي.

٢ ـ ٥ موقع المرأة

إن تجمّع الهرمل هو تجمّع محافظ وتغلب عليه، بشكل عام، الإنتماءات التقليدية مما ينعكس على موقع المرأة ودورها في المجال العام.

إلا إن المرأة كانت ولما تزل شريكاً ناشطاً في الحياة الإقتصادية للأسرة خصوصاً في الزارعة والرعي (من خلال مشاركتها ببعض الأعمال الحقلية وكذلك من خلال التصنيع الغذائي للمونة ولو بطرق تقليدية).

والنظرة إلى المرأة بدأت تتغير خصوصاً بعدما إلتحقت بالتعليم. ومن المؤشرات الدالة على تحسن موقعها في المجتمع المحلي:

(١) خارطة الأحوال المعيشية في لبنان، ١٩٩٨.

- إشغالها موقعاً أساسياً في قطاعات (التعليم والصحة: من أصل ١١٦ من مجموع العاملين في التمريض في الهرمل يوجد ١٠١ ممرضة).
- الترشح للإنتخابات البلدية والإختيارية: (تتبوأ إحدى السيدات أمانة سر مجلس بلدية الكواخ).
- الإنخراط في العمل الإجتماعي: يوجد في التجمّع تسع جمعيات نسائية[١]. يشكل هذا الإنخراط للمرأة في الشأن العام وعدم التمييز في الدخول إلى المدرسة ومتابعة التعليم حسب الجنس (الجندر) أرضية لمشاركة فاعلة لهذه الشريحة من المجتمع في التنمية المحلية.

٣. الإدارات الحكومية والمؤسسات العامة[٢]

٣ ـ ١ تمركز وغياب

إن ما يلفت في تجمّع الهرمل هو تمركز كل الإدارات الحكومية والمؤسسات العامة في مدينة الهرمل. ولا يشذ عن هذا الواقع إلا وجود مخفر ومركز للدفاع المدني في بلدة القصر. يكبّد هذا الواقع سكان القرى،

(١) الجمعيات النسائية هي: جمعية ريم حمادة الريس الخيرية / جمعية السيدة زينب/ معهد السيدة حكمة/ الإتحاد النسائي اللبناني/ الجمعية التعاونية للمرأة الريفية والحرفية/ جمعية الروابي لتصنيع الحليب/ منتدى التراث والثقافة/ جمعية جبالنا/ تعاونية البتول للتصنيع الغذائي. (المصدر: مركز الخدمات الانمائية في الهرمل).

(٢) لقد صدر قانون بإنشاء محافظة في بعلبك ـ الهرمل وحتى تاريخه لم ينفذ. وبالتأكيد سيكون للتنفيذ إنعكاسات إيجابية على القضائين وخصوصاً على قضاء الهرمل لما يوفره من أعباء مالية وزمنية وغيرها على المقيمين.
المقصود بالإدارات أو المؤسسات العامة تلك التي لها دور في التنمية الإقتصادية الإجتماعية أو يمكن أن يكون لها هذا الدور. ونستثني من موضوعنا المؤسسات الأمنية على إختلافها (جيش أمن عام، شرطة، . . .) كذلك نستثني المحاكم المدنية والشرعية والمصالح الإدارية البحتة مثل: قلم النفوس، محتسبيه مال الهرمل، الخ. . .

وخصوصاً البعيدة عن الهرمل، أعباء مالية بالإضافة إلى تحمّلهم معاناة الوصول إلى عاصمة القضاء، بسبب صعوبة الطرق من جهة وغياب وسائل النقل العام من جهة أخرى. وبالتالي، يغيب عن هذه القرى والبلدات أي بنى رسمية مؤهلة للمشاركة ولمواكبة أي مشاريع أو أي تدخلات تنموية باستثناء البلديات حيث وجدت والمدرسة الرسمية إلى حد ما.

٣ ـ ٢ مؤسسات من دون فاعلية

كان من الممكن أن يُخفّف من حرمان القرى والبلدات في تجمّع الهرمل من الإدارات والمؤسسات العامة لو إن هذه الإدارات والمؤسسات في المدينة كانت ناشطة وفاعلة.

وتوجد دراسات عديدة مختصة حدّدت أسباب عدم نشاط وفعالية أغلبية الإدارات الحكومية على المستوى الوطني ومنها على مستوى تجمّع الهرمل (ترهل إداري، عدم التأهيل المستمر، النقص في التجهيز وغيرها من الأسباب).

٣ ـ ٣ شركاء رسميون محتملون

إن الصورة العامة للإدارات الرسمية والمؤسسات العامة، خصوصاً في الظروف الراهنة في البلاد، هي صورة سلبية. إلا إن التعميم هو خطأ يمكن أن يحرم المتدخّل في التنمية من شركاء جديين وفاعلين، على الرغم من عددهم القليل، ومن المراهنة على استنهاض آخرين.

والشركاء المحتملون من الإدارات الحكومية هم: مركز الخدمات الإنمائية (تابع لوزارة الشؤون الإجتماعية وهو ناشط)، مركز تعليم حياكة السجاد (الشؤون الإجتماعية) (يمكن تنشيطه والإستفادة منه)، مركز تأهيل الإنتاج الزراعي (غير ناشط)، مكتب الإنتاج الحيواني (غير ناشط)، مركز أحراج

وأسماك الهرمل، مركز تجميع الحليب (نشط لفترة وهو مجهّز مادياً وبشرياً ويمكن تفعيله)[1].

أما بالنسبة للمؤسسات العامة، فالبلديات تُعتبر الشريك الأساسي، لا بل هي أدوات التنمية المحلية بإمتياز. يوجد في منطقة التجمّع خمس بلديات: الهرمل (١٨٩٨)، القصر (١٩٦٣)، الكواخ (٢٠٠٤)، الشواغير (٢٠٠٤) وجوار الحشيش (٢٠٠٤). ولكن يمكن القول إذا كانت تنمية المجتمع المحلي لن تتحقق من دون البلديات فإنجازها أيضاً يتطلب مشاركة وإشراك مؤسسات المجتمع المحلي.

٤. الشبكات (أو البنى التحتية)

لقد عانى تجمّع الهرمل، كواحد من التجمعات الطرفية في لبنان، من دينامية التمركز والتطريف، التي تعمقت مع استقلال لبنان، والتي كانت في أساس سياسة التهميش التي ولّدت إهمالاً وحرماناً تاريخيين. وقد إنعكس ذلك، بشكل أساسي وظاهر، على البنى التحتية، مع الإشارة الى أن هذا الاهمال الذي يعاني منه التجمّع هو أشد وقعاً في القسم الجنوبي من جرد الهرمل (غياب كلي لشبكات الطرق والمياه والكهرباء).

٤ ـ ١ شبكة الطرق

- **الطرق الرئيسية**

يزيد من حدة الموقع الطرفي للتجمّع (تبعد مدينة الهرمل عن بيروت ١٤٥

(١) أما المؤسسات العامة الأخرى الموجودة فهي: مؤسسة الكهرباء، مصلحة المياه، مركز الضمان الإجتماعي. ويوجد من الإدارات الحكومية: مكتب للبريد ومكتب للهاتف وأمانة للسجل العقاري ومكتب للوكالة الوطنية للاعلام الهرمل.

كلم وجوار الحشيش ١٧٥ كلم) صعوبة الطرقات سواء لجهة تعبيدها ام هندستها ام ضيقها ومطباتها وتعرجاتها عموما وفي المناطق الجردية خصوصاً.

إضافة إلى البعد النسبي عن العاصمة (بيروت) ومركز المحافظة (زحلة)، فالتجمّع بعيد أيضاً عن عاصمة محافظة الشمال (طرابلس) والتي ترتبط بها عبر طريقين رئيسيتين[١].

● **الطرق الداخلية**

أما حالة الطرق في القضاء وداخل قرى وبلدات التجمّع، فهي تتراوح بين المقبول والسيء جداً. فالشبكة الداخلية غير كافية ولو بنسب متفاوتة، وما زالت الطرقات الداخلية لبعض هذه القرى ترابية. إلا إن كل قرى وبلدات التجمّع فيها على الأقل طريق معبدة تتصل من خلالها مع القرى الأخرى أو مع مدينة الهرمل. وتفتقر الطرقات الرئيسية والفرعية إلى إشارات السير من أي نوع كان لضمان السلامة العامة[٢]. وللتخفيف من «عزلة» تجمّع الهرمل النسبية، يُفترض تحسين حالة الطرقات الأساسية التي تربط التجمّع بالأقضية الأخرى (يجري العمل حالياً على المدخل الذي يصل الهرمل بقضاء بعلبك وكذلك على المدخل الذي يصل الهرمل بطرابلس عبر سير الضنية) لما لذلك من دور في تنشيط الحركة الإقتصادية، وخصوصاً السياحية، كما في تنشيط التفاعل على المستويات الأخرى مع سكان الأقضية المجاورة. ويؤمل بعد إستحداث ثلاث بلديات جديدة أن تشهد شبكة الطرقات الداخلية تحسناً من قبل هذه البلديات كل في نطاقها.

(١) الأولى تصل الهرمل بطرابلس عبر عكار، وهي طريق إستخدمت كثيراً خلال الحرب اللبنانية في العبور من بيروت الى الشمال، والثانية، يتم حالياً وضع اللمسات الأخيرة عليها، تصل الهرمل بطرابلس عبر سير الضنية.

(٢) إستمارة البلدة.

٤ ـ ٢ شبكة المياه

● **ثروة وحرمان**

إن أبرز المفارقات التي تصدم الباحث هي هذا التناقض الصارخ بين توافر ثروة مائية هائلة في القضاء (أنظر الموارد الطبيعية) ودرجة الإشباع المتدنية في تجهيز المسكن بشبكة مياه، والتي تؤشر إلى إهمال وتهميش من قبل السلطات والأجهزة المعنية بتأمين هذه الخدمة، من جهة، وإلى سوء إستعمال لهذه الثروة من قبل المجتمع المحلي، من جهة أخرى.

● **تفاوت في الحرمان**

يوجد في تجمّع الهرمل «١٩٪ من الأُسر تقيم في مساكن غير موصولة بشبكة مياه» (الأوضاع المعيشية للأُسر، ص١٧٢). و ما زالت تعتمد هذه الأُسر لتأمين حاجاتها من المياه على جمع مياه الشتاء في آبار (بصورة خاصة في قرى الوديان) أو شرائها عبر الصهاريج!! وهو ما ينعكس سلباً على المستويات المعيشية للسكان (أمراض معوية ومسألة النظافة، إلخ...). كما يوجد (٢٧٪ من الأُسر يعتمدون على شبكة خاصة أو بئر عميقة).

وعلى الرغم من إن «٥٤٪ من المساكن في تجمّع الهرمل موصولة بشبكة عامة للمياه»[١] إلا إنها تقتصر بشكل أساسي على مدينة الهرمل وجوارها المباشر. وهو ما يؤدي إلى تفاوت متدرج وصارخ ضمن المدينة الواحدة وبين المدينة ومحيطها وبين التجمّع والمستوى الوطني.

● **حرمان وتلوث**

كما تبين إن أغلبية قرى التجمّع ليس فيها شبكة مياه عامة، وهي تتزود

(١) خارطة الأحوال المعيشية في لبنان، ١٩٩٨.

بالمياه من آبار عميقة خاصة[١]. والمشكلة الأساسية حيث توجد شبكة مياه (أي في الهرمل والبويضة والمنصورة) إنها «قديمة ومهترئة ويزيد عمرها عن سبعين سنة» (مجلة الهرمل، ٢٠٠٤، ص ١٦) ومطلوب تغييرها[٢].

أما المشكلة الأخرى، فهي إن الأغلبية من المقيمين في التجمع، يشربون مياهاً ملوثة، بسبب تأثير الجور الصحية، المعتمدة كطريقة رئيسية لتصريف المياه المبتذلة، عبر تسربها وتداخلها مع مياه الشرب. والمشكلة الأخيرة التي تمت ملاحظتها إن بعض القرى المحاذية لنهر العاصي كانت تتزود منه بمياه الشرب إلا إنها حالياً، وبسبب التلوث الذي تسببه المطاعم والمقاهي، حرمت من مياه الشفة من العاصي (حالة بيت الطشم مثلاً).

ويبقى سؤال لا جواب عنه حتى الآن « لماذا حُرمت وتُحرم مدينة الهرمل وبلدات وقرى التجمّع من التزود بمياه العاصي من أجل الشرب والري ومن دون تلوّث؟»، مع الإشارة إلى إن آثار قناة زنوبيا، ملكة تدمر، منذ أكثر من ١٧٠٠ سنة، ما زالت بارزة في وادي العاصي تشهد على الإرادة والتصميم على جر المياه إلى مملكتها في سوريا؟؟

٤ ـ ٣ شبكة المجاري الصحية

تُعتبر وسيلة الصرف الصحي التي يعتمدها المسكن مؤشراً كاشفاً عن مدى التفاوت في التنمية الإجتماعية بين المناطق اللبنانية وعلى مدى إهمال وتهميش السلطات المسؤولة لبعض المناطق.

والتفاوت صارخ بين قضاء الهرمل حيث (١٢٪) من المساكن لا يوجد

(١) إستمارة البلدة.

(٢) عمدت بلدية الهرمل إلى تغيير بعض تمديدات (قساطل) المياه فإعترضت وزارة الطاقة عبر مصلحة مياه بعلبك الهرمل التي إعتبرت ذلك بمثابة تعدٍ على صلاحيتها (مثال على «الحساسية» بين إدارات الدولة والبلديات).

فيها شبكة صرف صحي مقابل (١٪) على المستوى الوطني. كما يوجد (٧٣٪) من المساكن في الهرمل تعتمد على الجور الصحية و(٦٪) تعتمد على مجارٍ مكشوفة، أي ما مجموعه (٩١٪) من مساكن الهرمل غير موصولة بشبكة مجاري صحية. بينما فقط (٩٪) هي موصولة (الأوضاع المعيشية للأُسر، ص١٧٢).

هذا الواقع الذي تمت ملاحظته عام ١٩٩٦ لم يتغير إلا قليلاً. فباستثناء أغلبية أحياء مدينة الهرمل[١]، فإن كل قرى وبلدات التجمّع ليس فيها شبكة صرف صحي[٢]. وحتى في مدينة الهرمل حيث يوجد شبكة صرف صحي، فإنها تغطي أقل من ٥٠٪ من المساكن والشبكة غير مرتبطة بمحطة تكرير.

لا تُفرِغ البعض من بلدات التجمّع المحاذية للعاصي الجور الصحية وتتركها تغور في الارض. والبعض الآخر من القرى يفرغها، على نفقة الأفراد، في الأودية البعيدة عن المساكن[٣].

إن عدم تجهيز القرى والبلدات في القضاء بشبكة صرف صحي له إنعكاسات سلبية عديدة: مالية ـ إقتصادية، عبر كلفة حفر الجور وتفريغها، وصحية ـ بيئية عبر تلوث الينابيع والأنهر والمياه الجوفية، ومعيشية (نوعية الحياة) من خلال تركها تجري في الطبيعة.

تجدر الإشارة أخيراً إلى إن بلدية الهرمل وبالتعاون مع مؤسسة الإسكان التعاوني ستنفذ مشروعاً للصرف الصحي ولتكرير المياه المبتذلة (**أنظر فقرة المشاريع البلدية المستقبلية ص ٧٨**).

(١) حيان من مدينة الهرمل وهماالمرح الشمالي والمرح الجنوبي لا يوجد فيهما صرف صحي.
(٢) تم مد خط رئيسي للمياه المبتذلة في بلدة القصر ولكنه لم يُستخدم حتى الآن لعدم وجود مصرف له ومحطة تكرير (إستمارة البلدة).
(٣) إستمارة البلدة.

٤ ـ ٤ شبكة الكهرباء

يمكن اعتبار «العواميد الصفراء»، أي شبكة الكهرباء، مؤشر من المؤشرات القليلة جداً التي تدل على الحضور الخدماتي للدولة في قضاء الهرمل. فهي الخدمة الوحيدة المنتشرة في نواحيه كافة. ومصدرها شركة كهرباء لبنان[١].

أما شبكة الربط الداخلي، سواء للمساكن أم للطرقات الأساسية والفرعية فإنها تتفاوت بالإرتباط مع حجم التجمّع (قرية/مدينة)، ومع الإمكانيات المادية للأُسر وللبلديات. وهي في كل الحالات غير مكتملة وما زالت تحتاج إلى: تمديد للشبكة، صيانة دورية وإنارة للشوارع (الفرعية والأساسية خاصة).

ومن اللافت عدم وجود مولدات كهربائية خاصة في مدينة الهرمل أي «نظام الإشتراك بالمولّد» الذي إستحدُث في الحرب اللبنانية إثر الإنقطاع الكلي للكهرباء، خاصةً وإن المشاكل التي يعاني منها المواطنون هي نفسها على المستوى الوطني: تقنين الكهرباء، قِدم الشبكة والحاجة إلى تجديدها وضعف التيار الكهربائي.

تجدر الإشارة أخيراً إلى إن بناء سد على العاصي بسعة ١٠٠ مليون متر مكعب يولّد طاقة كهرمائية تقدّر بـ ٤٨ ميغاواط / ساعة يمكنها إنارة قضاء الهرمل، بل إنارة أجزاء من محافظة البقاع ومن محافظة لبنان الشمالي وبكلفة أقل. (ملحق رقم ٤: بيان مقارنة ما بين السد الكبير والسد الصغير على العاصي).

٤ ـ ٥ شبكة الإتصالات الهاتفية

لا تزال الأغلبية الساحقة من قرى التجمّع محرومة من شبكة للإتصالات

(١) إستمارة البلدة.

الهاتفية. حتى في البلدات التي إستحدُثت فيها بلدية ليس فيها شبكة هاتف[١]. وحدها مدينة الهرمل موصولة بشبكة ويوجد فيها مكتب للهاتف[٢]. ويلاحظ غياب كلي لغرف الهاتف العمومية في الشوارع.

خفّف إنتشار الهاتف الخليوي من أزمة غياب شبكة الهاتف العامة عن بلدات التجمع، ولكن شبكة الإرسال ما زالت ضعيفة لا تغطي المنطقة بأكملها، مما يجعل البث متقطعاً وأحياناً متعذراً. إلا إن هذا الإنتشار للخليوي ما زال ضعيفاً نظراً إلى الكلفة المادية، من جهة، والى الأوضاع الإقتصادية الصعبة لمعظم الأُسر، من جهة ثانية، مما يجعل من عدم وجود شبكة هاتف عامة في قرى وبلدات التجمّع حرماناً من خدمة أصبحت من مستلزمات الحياة العصرية.

كخلاصة عامة، يتبين إن تجمّع الهرمل يعاني أحياناً، من غياب كليّ للخدمات المتعلقة بالسكن (كالصرف الصحي والهاتف). وفي أغلب الحالات، يعاني من نواقص فيها ومشاكل. وهو مؤشر يكشف عن الإهمال والتهميش التاريخيين للتجمع.

٥. الخدمات الصحية

تعتبر الصحة أحد مكونات مفهوم التنمية البشرية (إضافة إلى التعليم وحصة الفرد من الدخل القومي).

يعاني الوضع الصحي في التجمع، من جهة، من تفاوت في الخدمات بين مدينة الهرمل وباقي قرى التجمع، ومن جهة أخرى، من نقص كبير في

(١) كل رؤساء البلديات، ما عدا الهرمل، أعطوا أرقام هواتف خليوية للإتصال ببلدياتهم (إستمارة البلدية).

(٢) إستمارة البلدة.

الخدمات الموجودة في المدينة. وعلى الرغم من ذلك، تلعب المدينة، دور القطب الجاذب على هذا الصعيد[1]. ومن الملاحظات الأساسية حول الوضع الصحي في التجمع:

- تمركز المؤسسات الصحية في مدينة الهرمل.
- غياب كلي للمؤسسات الصحية من أي نوع كان عن قرى وبلدات التجمّع كافة. ويكتفى بتأمين الخدمات لها بشكل دوري (زيارة مستوصف نقّال، تابع للهيئة الصحية الإسلامية، مرة كل ١٥ يوماً).
- تدنّي نوعية الخدمات الصحية عموماً.
- ضعف لافت للخدمات الصحية الحكومية في منطقة هي بأمس الحاجة اليها، بسبب الأوضاع الإقتصادية الصعبة جداً للسكان. فالمستشفى الحكومي القديم أشبه بمستوصف من الصنف المتدني الخدمات. والمستشفى الجديد (كامل التجهيز) ما زالت تعيق إفتتاحه، كما في الكثير من المناطق اللبنانية الأخرى، خلافات حول التعيينات في مجلس الإدارة، وهي نموذج عن «الحساسيات» المحلية المعوقة للتنمية المحلية.
- غياب الخدمات الصحية في القرى من جهة، والكلفة المرتفعة للخدمات الصحية في الهرمل بالمقارنة مع مثيلتها في سوريا، من جهة ثانية، مما يدفع العديد من المواطنين إلى الإستفادة من الخدمات الصحية في الأخيرة، مستفيدين من سهولة الإنتقال إلى بعض المدن السورية (حمص تحديداً).

(١) يوجد في الهرمل: ٣ مستشفيات (١ عام و٢ خاص)، ٥ مستوصفات، ٤ مختبرات، ١١٦ ممرضة وممرض (أغلبية إناث وعددهن ١٠١)، ٤ عيادات أسنان، ٤ قابلات قانونيات.

- إن عدم كفاية التجهيزات، وعدم تنوّع الإختصاصات، والأهم عدم الثقة لدى البعض، وخصوصاً المتمولين، بالخدمات الصحية المحلية، يدفعهم إلى الإستشفاء في مستشفيات بعلبك، زحلة أو بيروت.

٦. الخدمات التعليمية

يعتبر التعليم أيضاً مكوّناً من المكونات الثلاثة المعتمدة في قياس التنمية البشرية.

تلعب مدينة الهرمل في ميدان التعليم أيضاً دور القطب الجاذب، حيث تتمركز فيها **٢٢** مؤسسة تربوية. أما في قرى القضاء، فيقتصر التعليم على المرحلة الإبتدائية (باستثناء **٣** قرى، إثنتان فيهما متوسطات وواحدة فيها ثانوية (سهلات الماء)). كما يقتصر بالإجمال على التعليم العام الرسمي باستثناء بلدة القصر التي يوجد فيها مدرسة خاصة واحدة.

أما في مدينة الهرمل، فتتوزع المدارس بين **١٤** مؤسسة رسمية تعليمية و**٨** مؤسسات خاصة (**٥** خاص مجانِ و**٣** خاص). من بين المؤسسات الرسمية: دار معلمين ومهنيتان وثانويتان والمدارس الأخرى تتوزع بين إبتدائي ومتوسط.

ويطرح الوضع التعليمي الملاحظات التالية:

تعتبر نسبة الأمية في القضاء مرتفعة وتبلغ (٢٣٪) مقابل (١٤٪) المعدل الوطني، وتطال النساء أكثر من الرجال. يلاحظ حالياً عدم تمييز واضح في القضاء، بحسب الجنس، سواء في الإلتحاق بالمدرسة ام في متابعة الدراسة.

- تُسجل في القضاء نسبة عالية من التسرب المدرسي بسبب (الظروف الإقتصادية، التأخر الدراسي، إلخ...).
- تدنّي نوعية التعليم، وخصوصاً في المراحل ما قبل الثانوية، بسبب عدم

الإهتمام الكافي بالمرحلة الإبتدائية في أغلبية المدارس المتواجدة في التجمع، خصوصاً في المدارس الرسمية والمجانية الخاصة، التي تؤمن أدنى مستوى من التعليم.

- إستقطاب الثانوية الرسمية لتلامذة المرحلة المتوسطة بسبب المستوى الجيد لهذا التعليم، من جهة، وارتفاع كلفة الأقساط في المدارس الخاصة، من جهة أخرى.

- التأخر في البدء بالإلتحاق بالمدرسة لدى بعض التلامذة بسبب الأوضاع الإقتصادية الصعبة لأسرهم واضطرارهم للعمل المأجور أو لمساعدة أُسرهم في أعمالهم الزراعية؛ كذلك الإسراع في ترك المدرسة، قبل إنتهاء العام الدراسي، وذلك لإضطرارهم لمرافقة أُسرهم إلى منطقة الجرد للمساعدة في المواسم الزراعية.

- إقتصار تعليم اللغة الاجنبية على اللغة الفرنسية فقط، وغياب أي نوع من المدارس التي تُعلّم الإنكليزية، وهو مطلب من مطالب المدارس في الهرمل.

- تشكو معظم المدارس الرسمية والخاصة من نقص في التجهيزات على أنواعها، خصوصاً التجهيزات الضرورية لتطبيق المنهجية الجديدة، كما تشكو من عدم ملاءمة المباني للعملية التربوية، خصوصاً في المدارس الموجودة في القرى، مما يفسر جزئياً نوعية التعليم المتدنية.

- على الرغم من وجود مدرستين مهنيتين إلا إن التعليم المهني يشكو من إقتصاره على إختصاصات محدودة وعلى نقص في التجهيزات، مع التأكيد على ضرورة إيلاء الفرع الفندقي أهمية خاصة من أجل تخريج كفاءات محلية لمواكبة النمو والتطور في القطاع السياحي.

- غياب كلي للتعليم المهني الزراعي في القضاء حيث تعتبر الزراعة مورداً أساسياً للسكان ومجالاً أساسياً للعمل.

يُعتبر تجمّع الهرمل أحد التجمعات الأكثر حرماناً في لبنان في ميدان التعليم. فنسبة الأفراد المحرومين حسب دليل التعليم تبلغ ٦٤٪ من الأُسر المقيمة في القضاء (خارطة الأحوال المعيشية في لبنان، ص ١١٠).

٧. الخدمات الإجتماعية والثقافية

الملاحظة الأساسية، وكما في كل الخدمات الأخرى، هي تمركز معظم المؤسسات (جمعيات، أندية، تعاونيات) العاملة في الميدان الإجتماعي والثقافي في مدينة الهرمل.

وعلى الرغم من وجود ١٠ جمعيات واندية كشفية ورياضية في القصر إلا إن الإستثناء الوحيد المميز الذي يمكن الإشارة اليه هو وجود ناديين للرياضة البيئية (Canoë-Kayak) في بلدة الشواغير (وادي العاصي) ناشطين وكذلك مشروع «الجرد» البيئي بالتعاون مع جمعية «مدى» في منطقة جرد الهرمل. ويتحلى القيّمون عليهما برؤى بيئية ورياضية تنموية. والتجهيزات التي يقيمها الناديان على العاصي وفي الجرد نموذجاً عن المشاريع التي تراعي الأوضاع البيئية في الدرجة الأولى.

كما تجدر الإشارة إلى إن النشاطات الثقافية معدومة في بلدات وقرى تجمّع الهرمل من حيث عدم وجود مكتبة عامة فكيف بالسينما والمسرح التي تفتقد اليهما حتى عاصمة القضاء[١]. يوجد فقط في مدينة الهرمل مكتبة تعمل البلدية حالياً على إعادة تأهيل مبناها وتجهيزها. وعلى الرغم من وجود خمسة

(١) إستمارة البلدة.

أندية ثقافية في المدينة إلا إن نشاطها يقتصر على مناسبات ظرفية معينة كإقامة ندوات في مواضيع معينة (كزراعة القبار/الزيتون إلخ. . . أو ندوات شعرية. . .).

كذلك فإن البلدية قامت ببعض الأنشطة الثقافية أبرزها إقامة معرض للفنانين التشكيليين وتكريم كتاب وشعراء والمساهمة في مخيمات صيفية وأنشطة رياضية (مجلة الهرمل، ص ٣٧). ويوجد في المدينة أيضاً، ثمانية مقاه للإنترنت وهذا نشاط حديث يُنتظر أن يشهد إزدهاراً خصوصاً بعد تطبيق المنهجية الجديدة في المدارس.

أما على مستوى الخدمات الإجتماعية فهي تتمحور حول:

- **النوع الاول: الخدمات الخيرية والإحسانية**

- خدمات للأيتام وتقوم بها مؤسسات هي فروع لمؤسسات مركزية دينية كـ «مبرة الإمام زين العابدين لرعاية الأيتام» وهي فرع لجمعية المبرات الخيرية التابعة للمؤسسات التي يرعاها السيد محمد حسين فضل الله وكذلك لجنة تكريم اليتيم.
- خدمات لأُسر الشهداء: وتقوم بها «مؤسسة الشهيد» التابعة لحزب الله.
- خدمات مشتركة للأيتام وأُسر الشهداء والمساكين تقوم بها مؤسسة دينية كـ «لجنة إلامداد الخيرية الإسلامية» وهي تؤمن إعانات مادية وعينية شهرية.

- **النوع الثاني: الخدمات المتخصصة**

- خدمات للمعوقين وتؤمنها ثلاث مؤسسات: دار البهيج لتأهيل المعوقين التابعة لمجلس الكنائس العالمي، لجنة إلامداد الخيرية الإسلامية وجمعية الفداء لرعاية المعوقين.

- خدمات للمرأة الريفية: تقوم بها بعض المؤسسات والجمعيات: توعية، دورات تدريبية، إلخ. . .

هذا على صعيد الجمعيات الأهلية، أما على صعيد المراكز الحكومية فتجدر الإشارة إلى دور مركز الخدمات الإنمائية، وهو مركز متعدد النشاطات الإجتماعية (أطفال، أسرة، المرأة، إلخ. . .) وهو يُعتبر من المؤسسات الحكومية القليلة الناشطة ليس في مدينة الهرمل وحسب، بل على مستوى التجمع. كذلك تقدم البلدية بعض المساعدات الإجتماعية للمحتاجين. فقد شكّلت قيمة المخصصات الصحية ومساعدة المعوزين والأوقاف الخيرية في موازنة بلدية الهرمل ما معدله ٤٪ من مجمل موازناتها من العام **١٩٩٨** وحتى العام **٢٠٠٣** (مجلة الهرمل، ص٦١) وارتفاع هذه النسبة يرجع بشكل رئيسي إلى الظروف الإقتصادية الصعبة للعديد من الأُسر في التجمع.

يمكن الإستنتاج إن النشاط الثقافي معدوم في الأرياف. وهو ضعيف جداً في المدينة كماً ونوعاً. كذلك تتركز الخدمات الإجتماعية على مساعدة الأيتام والمساكين إستناداً إلى مبادئ الخير والإحسان. وتبقى النشاطات الإجتماعية التنموية، أي الهادفة إلى تمكين المهمّشين في المجتمع، ضعيفة وظرفية.

٨. الإقتصاد

يعتمد اقتصاد الهرمل على قطاع الزراعة (والرعي) بشكل أساسي يليه قطاع السياحة، فالوظيفة (على أنواعها). ويُطرح السؤال عن المقومات أو الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها هذه الأنشطة، وخصوصاً، النشاطين الأولين، الزراعة، بشقيها النباتي والحيواني، والسياحة.

٨ ـ ١ الموارد الطبيعية

● **الأرض**

تُعتبر الأرض المورد الطبيعي الأول في تجمّع الهرمل. فتنوّع التربة والمناخ وطبيعة الأرض تسمح بزراعات متنوعة. وتبلغ مساحة الأراضي الإجمالية **٥٦٥٣٥** هكتاراً والمزروعة منها **١١١٩٤** هكتاراً[١] أي ما نسبته **٢٠٪** من المساحة العامة للقضاء. وهناك حاجة وإمكانية لزيادة المساحات الزراعية والمراعي[٢].

الأراضي في القضاء كلها ممسوحة باستثناء أراضي حوش السيد علي والقصر[٣] (في السهل) وأرض جباب الحمر (في الجرد). وأغلبية الأراضي غير مفروزة. وهذا ما يحول دون الإستفادة من هذه الأراضي في الحصول على قروض أو تسليفات من المؤسسات المختصة.

● **المياه**

إن أهم مورد طبيعي في التجمّع هو الثروة المائية التي يتمتع بها. فبالإضافة إلى نهر العاصي الذي إذا أُحسن إستخدام مياهه، عبر إقامة سد يستوعب حصة لبنان المتفق عليها مع سوريا، لأمكنه أن يُنمّي التجمّع ومحيطه في مجالات عدة (مياه الشرب، مياه الري، توليد طاقة كهرمائية، تعزيز الثروة السمكية، تعزيز السياحة...) (ملحق رقم ٤: بيان مقارنة ما بين السد الكبير والسد الصغير على العاصي). إضافة إلى العاصي، يوجد العديد من الينابيع[٤]

---

(١) FAO: الإحصاء الزراعي ١٩٩٦.

(٢) توجد إمكانية لمضاعفة المساحة المزروعة في قرى التجمّع (إستخدام الأرض البور واستصلاح الاراضي) (إستمارة البلدة).

(٣) إستمارة البلدة.

(٤) يوجد ١٢ نبعاً دائماً في قضاء الهرمل إضافة إلى مجموعة من الينابيع الموسمية (الموسوي، الهرمل، ص ١١٥).

والعيون سواء في مدينة الهرمل ام في قرى التجمّع ام في بعض المناطق الجردية (كمرجحين والمعبور وغيرهما)، كذلك العديد من الآبار الخاصة أو الحكومية. (ملحق رقم ٥: بمصادر المياه)

يكمن التناقض الصارخ في التجمّع في توفر ثروة مائية قلّ نظيرها في لبنان من جهة، وعدم استغلال وسوء إستخدام لهذه الثروة من جهة أخرى. إن إيجاد حل لهذا التناقض يُعتبر إحدى المفاتيح الأساسية للتنمية المحلية في التجمّع إن لم يكن المفتاح الرئيس.

- **الأحراج**

يتمتع التجمّع بثروة حرجية هامة جداً. تُقدّر مساحتها ب **١١٧٣٠** هكتاراً أي ما نسبته (٢١٪) من مساحة القضاء مقابل ٧٪ كمعدل وطني (فاعور: اطلس لبنان: ص ١٧).

وتنتشر هذه الأحراج بشكل حصري في المناطق الجردية من التجمع. وهي تشكل مورداً مالياً لبعض الحطّابين الذين يمارسون حرفة «التشحير» (أي تحويل الخشب الى فحم).

مع بداية تشكل وعي بيئي، منذ سنوات قليلة، إزدادت أهمية هذه الأحراج والإهتمام بها لدى مجموعة طليعية من سكان منطقة الجرود خصوصاً، والتجمّع عموماً. وقد تجلّى ذلك عبر مبادرات متعددة للحفاظ على هذه الثروة واستغلالها إيجابياً (مشروع «الجرد» في العميري في جرد الهرمل على سبيل المثل) علماً إنه يقع خارج نطاق التجمع.

يوفر مناخ المنطقة الجردية، حيث تتساقط الأمطار بمعدلات جيدة من ٦٠٠ الى ١٠٠٠ مم، إمكانية كبيرة للإستفادة من هذا المعطى الطبيعي للقيام

بحملة تحريج وتشجير تعوّض عن القطع والرعي من جهة، وتنمي هذه الثروة الحرجية من جهة أخرى.

- **الكسارات**

تشكل الكسارات أحد أوجه إستغلال الموارد الطبيعية في التجمع. فإثر الضائقة الإقتصادية لسكان المنطقة الجردية، وخصوصاً بعد توقفهم عن زراعة المخدرات، التي شكلت سابقاً مورداً مالياً أساسياً للسكان في التجمع، وإثر إزدياد الطلب في السوق اللبنانية على البحص والرمل، أقام بعض المتموّلين كسارات ومرامل جديدة شكلت مورداً بديلاً عن الزراعات الممنوعة وإن على حساب البيئة.

ويوجد في القضاء **٣٠** كسارة ناشطة، وخصوصاً في الظروف الراهنة، وهي تؤمّن فرص عمل لبعض الشباب (العمل في الكسارات وفي بعض الخدمات المرتبطة بها كالنقل مثلاً). يبقى إن الوضع البيئي لهذه الكسارات غير مرضٍ ولا يراعي شروط الترخيص.

- **الطاقة البديلة**

تتوافر في التجمّع عوامل طبيعية (الشمس، الرياح، المياه) والتي يمكن العمل على الإستفادة منها لإستخراج طاقة بديلة أو على الأقل طاقة مساعدة للطاقة الكهربائية. ويمكن أن يكون لها إنعكاسات وآثار إيجابية على الأوضاع العامة في التجمع.

٨ ـ ٢ الزراعة

- **موقع الزراعة في القضاء**

تشكل الزراعة (النباتية والحيوانية) قطاعاً إنتاجياً أساسياً في إقتصاد التجمّع ومعيشة سكانه. وأبرز المؤشرات على أهمية هذا القطاع هي نسبة العاملين فيه

و«البالغة **٣٣٪** في القضاء مقابل **٨٪** في لبنان»[١]. وتعتبر هذه النسبة من أعلى نسب العاملين في الزراعة بين المناطق اللبنانية كافة.

تبلغ مساحة الأراضي الزراعية الإجمالية في قضاء الهرمل **١١١٩٤** هكتاراً[٢] عام **١٩٩٦**، أي ما نسبته **٢٠٪** من مساحة القضاء. وعلى الرغم من تراجع نسبة المساحات الزراعية البعلية إلا إنها لا تزال تمثل **٥٨٪** من إجمالي المساحة الزراعية في القضاء (الموسوي، الهرمل، ص **١١٣**). في المقابل لا يزال السكان، وخصوصاً المقيمون، في قرى وبلدات التجمّع وحتى في مدينة الهرمل، يعتمدون كلياً أو جزئياً على الزراعة[٣]. (ملحق رقم ٦: المناطق الزراعية).

- **أنواع الزراعات النباتية**

على صعيد الأشجار المثمرة، تعتبر زراعة الزيتون هي الزراعة الأساسية في التجمع. وتتركز زراعتها في السهل، وهي زراعة واعدة جداً، تليها زراعة المشمش. وأهمية هاتين الزراعتين إنهما زراعتان تصنيعيتان. وفي المقابل، تعتبر زراعة اللوزيات هي الزراعة الواعدة في منطقة الوديان وهي من الزراعات القابلة للتخزين والتصنيع.

وتتم في التجمّع أيضاً زراعة الحبوب والبقول، وأهم محاصيلها القمح والشعير، وتأتي بعدهما زراعة الفاصوليا واللوبياء والبازيلا. وفي زراعة الخضار، يمثل البطيخ المرتبة الاولى. وتنحصر زراعة البطاطا في منطقة القصر[٤] (في السهل) ومرجحين (في الجرد). وتجدر الإشارة إلى وجود

(١) مسح السكان والمساكن، ١٩٩٦.
(٢) وزارة الزراعة والـ FAO، ١٩٩٦.
(٣) إستمارة البلدة.
(٤) إستمارة البلدة.

زراعات عضوية طبيعية يمارسها المزارعون من خلال معارفهم التقليدية، من جهة، بسبب توفر الأسمدة العضوية (بسبب تربية الماشية لديهم) ومن جهة أخرى، نتيجة لضعف إمكانياتهم المادية. وجواباً على سؤال عن مدى استعداد بعض المزارعين، من الفئات كافة، في السهل والجرد، للتحول إلى الزراعات العضوية، فقد أبدوا ترحيبهم واستعدادهم لتوسيع الرقعة الزراعية العضوية مع مطلب واحد هو تأمين شهادات مصادقة من شركة معترف بها وذات صلاحية.

● **الإنتاج الحيواني**

← **الماشية**

تتوزع الثروة الحيوانية في التجمّع ما بين الماعز (٢٥٠٠٠ رأس ماعز) وهي تنحصر في المنطقة الجردية فقط والأغنام (١٩٥٠٠ رأس غنم) والابقار ٦٥٠ (رأس بقر) تتواجد في سهل الهرمل إجمالاً (الموسوي، الهرمل، ص ١٢٥ ـ ١٢٦).

بالنسبة للأبقار الموجودة في القضاء، فهي من النوع المخصص لإنتاج الحليب. وقد زادت أعدادها بعد إنشاء مركز لتجميع الحليب في مدينة الهرمل عام ٢٠٠٠. وقد نشط المركز بعد إنشاء تعاونيتين لتربية المواشي وتسويق منتوجاتها تولّتا تجميع الحليب من المزارعين. وقد سبّب ذلك تضرّر مصالح بعض أصحاب مصانع الأجبان والألبان الكبيرة[1]، مما أجهض تجربة التعاونيتين عبر عملية «نصب واحتيال» من صاحب مصنع لتصنيع الحليب، وقد انعكس الأمر تراجعاً وأزمة في القطاع وتعثراً في عمل التعاونيتين واهتزاز الثقة مع مربي الماشية، وبالتالي تراجعاً في كمية الحليب التي تُسلّم للمركز (تُقدر

(١) «لقد سعّرت الدولة الحليب ب ٥٠٠ ل.ل واطمأن المزارع لهذا السعر فإزدهرت تربية الأبقار. إلا إن المعامل تآمرت علينا لأننا بعناهم الحليب ب٥٠٠ ل.ل بينما كانوا يشترونه قبل ذلك ب٣٠٠ ل.ل.» (من مقابلة مع رئيس إحدى تعاونيتي مربي الماشية).

حالياً بِطُن ونصف الطن بعد أن وصلت إلى ٨ طن قبل الأزمة)[١]. أضف إلى ذلك المنافسة الشديدة وغير المتكافئة التي يخضع لها الحليب اللبناني من قبل الحليب السوري المهرّب.

تتوافر في التجمّع إمكانيات هامة لتغيير التوجه الحالي أو تنويعه وذلك عبر التركيز والتوسع في تربية الأبقار المخصصة لإنتاج اللحوم، بشكل أساسي، باعتبار إن لبنان يستورد كمية كبيرة منها. فالأبقار الموجودة حالياً لا تصلح للرعي في الطبيعة، لأنها تعتمد في تغذيتها على العلف المركّز المستورد من الخارج بكلفة مرتفعة، مما يؤدي إلى ارتفاع كلفة إنتاج الحليب ويضعف القدرة التنافسية. في المقابل، تفترض تربية الأبقار المخصصة لإنتاج اللحوم تشجيع الزراعات العلفية، وهو ما يسمح به التنوع المناخي والبيولوجي في التجمع. وسيؤدي ذلك إلى تخفيّض كلفة إنتاج اللحوم، «مما يساعد على تصريفه في السوق اللبناني القادرعلى إستيعاب الإنتاج كله»[٢].

أما بالنسبة للأغنام والماعز، فيعود سبب عدم التوسع في تربيتها إلى كونها تتطلب منطقة واسعة للرعي. وقد تبيّن أن أصحاب قطعان الغنم والماعز لا يواجهون مشاكل في تصريف إنتاجهم ولكن تنقصهم الخبرة لتطوير هذا الإنتاج.

← الثروة السمكية

تتركز تربية سمك الترويت في لبنان، بشكل أساسي، في نهر العاصي وفي المزارع المحيطة به والتي ازداد عددها في العقدين الماضيين (يوجد ثمانون مزرعة). و«يقدر عدد الأُسر التي تعتمد على هذا القطاع بـ ١٢٠ اسرة». وتقدر كمية الإنتاج السنوي بـ٣٠٠ طن سنوياً. وهو يعتبر إنتاجاً قليل بالمقارنة مع

(١) مقابلة مع رئيس إحدى التعاونيتين.
(٢) مقابلة مع مهندس زراعي.

سنوات سابقة حيث وصل الإنتاج إلى أكثر من٥٠٠ طن سنوياً. ويعود السبب في هذا التراجع بشكل أساسي إلى المنافسة الخارجية والتي تجعلها، كلفة الإنتاج المرتفعة وتحديداً كلفة العلف المستورد، منافسة غير متكافئة[١].

ولإيجاد حل لمشكلة ارتفاع سعر العلف المستورد، وفي إطار شراكة ثلاثية الأطراف، من خلال التعاون بين البلدية وتعاونية مربي الأسماك ومؤسسة الإسكان التعاوني الأميركية، تم إنشاء وتجهيز معمل لإنتاج العلف المخصص للسمك أساساً[٢]. ولأن طاقته الإنتاجية المتوقعة كبيرة جداً، يفكر القيمون على المشروع الإستفادة منه أيضاً لإنتاج أعلاف للدجاج ولحيوانات أليفة أخرى.

ويمثّل إنتاج مزارع وادي العاصي من السمك ٥٪ من حاجة السوق اللبنانية. لذلك تُعتبر هذه الزراعة واعدة جداً، ويمكن تطويرها، إذا ما تم تسويقها بشكل أفضل، خصوصاً، بعد أن يبدأ المعمل (في الأول من شباط ٢٠٠٥ كما هو متوقع) ببيع العلف لمربي الأسماك بسعر أقل بثلاثين بالمئة (٣٠٪) من سعر السوق، مما سيخفّف من كلفة الإنتاج ويخفّض من سعر الترويت. وهو ما سيؤمّن شروطاً أفضل للمنافسة في السوق[٣].

يقدّم التعاون بين البلدية وتعاونية مربي الأسماك ومؤسسة الإسكان التعاوني نموذجاً ناجحاً عن مشاريع الشراكة في التنمية المحلية.

← تربية النحل

تُشكل تربية النحل مورداً من الموارد المدرّة للدخل والتي تدعم إقتصاد

(١) مقابلة مع رئيس تعاونية مربي الأسماك.

(٢) طاقة المعمل الإنتاجية هي ٥ طن في اليوم بينما حاجة مزارع الأسماك في الهرمل هي ما بين ٥٠ ـ ٦٠ طن بالشهر.

(٣) مقابلة مع رئيس تعاونية مربي الأسماك.

الأُسرة الريفية. ويُقدر عدد القفران في الهرمل بـ١٠٠٠ قفير. ويقدّر عدد الأُسر التي تعتمد على تربية النحل بـ١٠٠ أُسرة. كما يقدّر الإنتاج بخمسة أطنان ونصف الطن من العسل. وهو يعتبر إنتاجاً متدنياً[١] بالنسبة إلى عدد القفران. ويعوّض عن ذلك «بالنوعية الجيدة جداً» وذلك بسبب تنوع المرعى بين السهل شتاءً والجرد صيفاً وبسبب المناخ الجيد وقلة الرطوبة، وهي ميزة ترتبط بالتنوع المناخي والبيولوجي في القضاء.

ويعتبر هذا القطاع من القطاعات القليلة جداً التي لا تشكو من تصريف الإنتاج. إلا إن المشكلة التي تواجهها تربية النحل تنحصر بشكل أساسي في الإنتاجية المتدنية، خصوصاً، وإن الأغلبية الساحقة من مربي النحل يملكون ما بين ٥ و ١٠ قفران إي بإنتاج تقدّر مداخيله ما بين ٤٠٠$ و٨٠٠$ في السنة.

ومن العوامل المساعدة على تطوير هذا القطاع هو وجود شركاء محليين، حيث توجد تعاونيتان لتربية النحل في التجمع، إحداهما ما زالت ناشطة حتى اليوم وهي الأقدم، والأخرى يمكن أن تعاود نشاطها لأنها تعرّضت في مرحلة التسويق، وبسبب النقص في الخبرة، كما حدث مع تعاونيتي الحليب، إلى عملية «نصب واحتيال»[٢]، مما أدّى إلى تأخير إنطلاقتها على الرغم من «إقتناع وحماسة أعضائها للعمل التعاوني».

(١) يعود سبب تدني الإنتاجية إلى نقص المرعى في الجرد، صيفاً، بسبب قطع الأشجار لتصنيع الفحم وبسبب رعي الماعز وبسبب الكسارات. أما في السهل، فيعود إلى إضطرار النحالين إلى إطعام النحل بعض إنتاجه وذلك لنقص في الإمكانيات المادية لأغلبيتهم مما يعيق نقل القفران إلى المراعي الساحلية في الشتاء.

(٢) «وصلنا في البداية إلى إنتاج نحو ١٠٠ كلغ عسل وقد حاولنا تسويقها عبر «تعاونيات لبنان» فقد إتفقنا على سعر معين ثم بادروا إلى تخفيض السعر من دون علمنا وحاسبونا على أساس سعر أقل مما هو متوجب لنا. ولأن إنطلاقة التعاونية كانت ضعيفة (١٠٠ قفير) فهي لم تتحمل هذه الصدمة. إضافة الى الخبرة القليلة بالتسويق، فقد فتكت بعض الأمراض بالنحل مما أدى إلى فشل التجربة». (مقابلة مع عضو في تعاونية مربي النحل في ريف الهرمل).

توجد إمكانية لتشجيع وتطوير تربية النحل بما يتوافق ويتكامل مع تطوير المراعي (الزراعات العلفية) والتحريج والتشجير (لحماية البيئة) خصوصاً لبعض الأشجار التي تعتبر مرعى مميزاً للنحل. وهي تحتاج فقط إلى تأمين بعض العناصر التقنية مما يؤدي إلى توفير فرص عمل إضافية في هذا القطاع وتأمين مداخيل أساسية أو إضافية لأُسر جديدة في التجمّع، وهو ما يُشكل أحد الأهداف الأساسية لكل تنمية محلية.

- **المشاكل الزراعية**

تعتبر المشاكل الزراعية بمثابة المرآة التي تعكس حقيقة الوضع الزراعي وتتلخص المشاكل الزراعية الأبرز التي تصدرت اللقاءات والمقابلات الجماعية والفردية بثلاث:

← غياب السياسة الزراعية.

← كلفة الإنتاج المرتفعة.

← صعوبة تصريف الانتاج.

← غياب السياسة الزراعية

إن التنمية هي قرار سياسي بالدرجة الأولى. وفي ظل غياب هذا القرار الذي يؤشّر عليه، بالنسبة للتنمية الزراعية، غياب خطة أو سياسة زراعية، تغيب المعالجات الجذرية للمشاكل الزراعية. وتعتبرهذه المشكلة أساس كل المشاكل الأخرى.

إلا إنه سيتم تجنّب الخوض مباشرة بالسياسة الزراعية للسلطة اللبنانية، من دون إغفال التأثيرات السلبية لهذا الغياب، والإشارة إليه حيث تقتضي المعالجة، وعدم إجراء تعديل في التوجهات الإقتصادية الوطنية، بما يضمن للزراعة حدّاً أدنى من الحماية والدعم والإرشاد والتوجيه سيبقي كل التدخلات التنموية الزراعية جزئية ومحدودة التأثير.

← **كلفة الإنتاج المرتفعة**

تجدر الإشارة بداية إلى إن الإهتمام بتخفيض كلفة الإنتاج الزراعية وتحسين نوعية الإنتاج هما شرطان أساسيان وضروريان كي يتمكن المزارع اللبناني من مواجهة المستجدات القريبة جداً، التي سيفرضها تطبيق «إتفاقية التيسير المشترك العربية» عام (٢٠٠٥)، والتي سيتدفق بموجبها إنتاج الدول العربية الموقّعة على الإتفاقية إلى لبنان وبالعكس، وكذلك إنتاج الدول الغربية. ولتخفيض كلفة الإنتاج، يُفترض التدخل لحل المشاكل التالية:

ـ مشكلة الأسمدة والأدوية والبذور: تعتبر كلفة الأسمدة والأدوية والبذور المستوردة، من قبل شركات تجارية، جد مرتفعة. ويعود سبب ذلك إلى نسبة الأرباح الكبيرة جداً التي يقتطعها هؤلاء التجار وغالباً بواسطة مسوّقين من المهندسين الزراعيين.

والمزارع الهرملاني، وبحكم الجوار، غالباً ما يستحضر المقارنة بين أسعار الدواء نفسه، ولو بأسماء مختلفة، في سوريا مع أسعاره في لبنان ليجد إن الفارق أكثر من ٣ أضعاف بين السعرين. عدا الكلفة المرتفعة، يلاحظ أيضاً مسألة بيع المزارع نوعية غير جيدة من الأسمدة والأدوية والبذار مما يؤدي إلى تدني في الانتاجية أو إلى موت مفاجئ (بذار فاسد)[١].

ينطبق الأمر نفسه على العلف الحيواني وعلى أدوية العلاج البيطري.

ـ مشكلة الري: في غياب المشاريع العامة لإدارة وتنظيم إستغلال الموارد المائية، وبسبب الحاجة الملحة إلى الري (بسبب المناخ شبه الصحراوي وقلة الامطار)، يلجأ المزارعون، وخصوصاً المقتدرون، إلى حفر آبار عميقة خاصة. وهذا الإجراء يؤدي إلى زيادة في كلفة الإنتاج للأسباب التالية:

(١) مقابلة مع مهندس زراعي.

- كلفة حفر البئر (وهي ترتبط بطبيعة الارض، ٣٠٠٠ دولار كمتوسط لعمق ما بين ٨٠ ـ ١٢٠ م). و تزداد الكلفة إذا لم يحصل المزارعون أحياناً على نتيجة من المرة الأولى وذلك لإعتماد بعضهم على معارف تقليدية (قضيب الرمان) مما يدفع بهم إلى تكرار المحاولة وتكبّد تكاليف اضافية.
- كلفة تجهيز البئر (بحدود ١٠٠٠ دولار اميركي).
- كلفة تشغيل البئر وهي تزيد مع إرتفاع أسعار المشتقات النفطية.
- يؤدي إستعمال بعض الطرق التقليدية لجر المياه كالأقنية المكشوفة وخصوصاً الترابية منها إلى هدر كبير في مياه الري بسبب نسبة التبخر العالية جداً نظراً للمناخ شبه الصحراوي الذي يسود في التجمّع من جهة ونوعية الأقنية من جهة ثانية، مما ينعكس على إرتفاع كلفة الإنتاج.

إن أهمية الري في القطاع الزراعي لا جدال فيها، وخصوصاً إن نسبة ٥٨٪ من الأراضي الزراعية في المنطقة هي بعلية. وبالتالي، فإن الإستغلال العقلاني للموارد المائية المتوافرة بكثرة في القضاء، كما سبقت الإشارة، يؤدي إلى تحسين الأوضاع المعيشية في الوديان ويعزز تعلق السكان بأراضيهم. كما يعتبر شرطاً من شروط خفض كلفة الإنتاج وزيادة المساحة الزراعية المروية وبالتالي زيادة الإنتاج.

ـ مشكلة غياب الإرشاد الزراعي: على الرغم من كون منطقة الهرمل منطقة زراعية، وعلى الرغم من وجود مركز لتأهيل الإنتاج الزراعي ومركز للإنتاج الحيواني، إلا إنها تفتقر إلى أي إرشاد زراعي فاعل. فهذه المراكز لا تقوم بالدور الذي وجدت من أجله.

أما بخصوص الإرشاد الزراعي الحيواني، «يهتم المركز بمربي الأبقار حيث يقوم بالإرشاد الزراعي مهندسون زراعيون يعلّمون المزارع على العناية

بالأبقار وللحلابات الآلية». كما «يقوم الأطباء البيطريون بالفحص الدوري للمزرعة مرة كل شهر حيث إن الفحص والزيارة مجانيان وكذلك اللقاحات التي يتسلمها المركز من الوزارة يقدمها للمزارع مجاناً أيضاً»[1]. إلا إن المركز، وبعد الأزمة التي تعرضت لها تعاونيتا مربي الأبقار، تدنّت إنتاجيته. ومع إنه يكلّف شهرياً ٢٥ مليون ليرة (أجور موظفين وصيانة أجهزة وكلفة كهرباء ومازوت) ولديه القدرة على تقديم خدمات وتأمين مردودية عالية إلا إنه، وبسبب الأزمة المشار إليها أعلاه وبسبب المنافسة غير المتكافئة وغيرالمشروعة للإنتاج اللبناني من الحليب، فهو لا يعمل بطاقته الكاملة.

وفي القطاع الأهلي، يقوم مركز «جهاد البناء» بالإرشاد لفئة من المزارعين ومربي الماشية. ولكن الإمكانيات المالية المحدودة من جهة والإعتبارات غير الزراعية من جهة أخرى، تجعل تدخلاته محدودة.

وهكذا يواجه المزارع، ذو الإمكانيات المادية البسيطة، المشاكل الزراعية إما متسلحاً بخبرته ومعارفه التقليدية وإما أعزلاً في «رعاية» مندوبي شركات الأدوية الذين يقومون بتوجيه المزارع بما يخدم مصلحة الشركات التي يعملون لحسابها بالدرجة الأولى.

ـ التسليف الزراعي: يعتبر وضع نظام للتسليف الزراعي خطوة إيجابية أقدم عليها «برنامج الأمم المتحدة للتنمية الريفية المتكاملة في بعلبك ـ الهرمل». إلا إن النتائج العملية لم تكن على مستوى تطلعات المزارعين لا بل إنها جاءت مخيبة لآمالهم. وذلك سواء بسبب القيمة المتدنية للقروض أم الشروط المطلوبة وتحديداً شرط رهن عقارات (أغلبية الأراضي في القضاء غير مفروزة وبعضها غير ممسوح) أم الفوائد المحتسبة على القرض، أم لجهة العدد

(١) مقابلة مع رئيس مركز تجميع الحليب.

القليل من القروض، إلخ. . . وقد أثبتت التجربة إن نسبة تسديد القروض لدى صغار المزارعين في قضاء الهرمل كانت أفضل بكثير من النسبة لدى كبار المزارعين. وهو ما يشجع على استهداف هذه الفئة والتي هي بحاجة ماسة إلى هذا النوع من القروض.

إلا إن تجربة برنامج الأمم المتحدة، وعلى الرغم من قصورها والمآخذ العديدة عليها، شكّلت تجربة رائدة في وضع نظام للتسليف في تجمّع الهرمل، الذي يعاني من غياب أي شكل من أشكال التسليف الزراعي سواء من قبل القطاع العام أم المصارف الخاصة.

هذا الغياب للتسليف الزراعي بشكل عام، والتسليف التعاوني بشكل خاص، يترك المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة والمتوسطة تحت رحمة مصدرين للتسليف أساسيين: المصدر الأول المرابون، (لقد سمت بعثة ارفد، في دراستها في الستينات، المنطقة ب: «منطقة الربا» pays de l'usure، وهو وصف ما زال صحيحاً) وأحياناً يكون بعض هؤلاء من تجار المواسم الزراعية (الوسطاء). والمصدر الآخر هم تجار الأدوية والأسمدة الزراعية. وفي كلتا الحالتين، يعتبر غياب التلسيف الزراعي، وخصوصاً التعاوني، عنصراً من عناصر إرتفاع كلفة الإنتاج.

ليس بالضرورة ان يكون التسليف الزراعي تسليفاً مالياً بل يُفضل أن يكون تسليفاً عينياً. وان يكون تسليفاً للمزارعين عبر التعاونيات، مما يزيد من فاعلية التعاونيات الناشطة ويساعد على تأطير المزارعين فيها ويعزّز مشاركتهم ويخفّف من كلفة الإنتاج.

تجدر الإشارة إلى تجربة مركز «جهاد البناء» في التسليف العيني (أسمدة وادوية) للمزارعين، إلا إنها تجربة محدودة بسبب الإمكانيات المادية الضعيفة

من جهة واقتصارها على فئة من المزارعين بسبب «حساسيات» معينة للبعض الآخر مع المركز.

كذلك تجدر الإستفادة من تجربة التسليف العيني التي قامت بها «ايفاد» عبر توزيع أبقار واغنام على المزارعين، والتسليف المالي لتعاونيتي مربي الماشية بإيجابياتها وسلبياتها[1]. والمشروع متوقف حالياً عن التسليف بسبب نسبة الإسترداد المتدنية جداً والتي دفعت بالمشروع إلى إعادة جدولة تقسيط الديون من جديد. أما الأموال المتوافرة، حالياً فتستخدم لتغذية إستمرارية المشروع في تأمين الرواتب للموظفين. والـ «ايفاد» في طور تقييم التجربة حالياً ووضع آلية جديدة.

ـ التعاونيات الزراعية: لا يشكو التجمّع من نقص في عدد التعاونيات الزراعية حيث يبلغ عددها **٢٢** تعاونية. وتتمركز الأغلبية الساحقة من هذه التعاونيات في مدينة الهرمل[2].

إذن مشكلة التعاونيات في التجمّع ليست كميّة بل نوعية، حيث إن أغلبية التعاونيات الزراعية النباتية يمكن تصنيفها ضمن فئة التعاونيات «الشكلية»، أي غير الناشطة، والتي شُكّلت أساساً لغايات غير تعاونية وطمعاً بمساعدة سنوية

(١) لقد سلّفت الـ «ايفاد» لتعاونيتي مربي الماشية ٥٠ مليون ليرة لبنانية مما ساعدهما على الإنطلاقة في عملهما. إلا إن الأزمة التي واجهتها هاتين التعاونيتين مع معمل الالبان والأجبان (سبقت الإشارة إليها) حيث سددتا حقوق المزارعين من القرض لقاء شيكات حصلتا عليها من صاحب المصنع مؤجلة الدفع (تبين في ما بعد إنها من دون رصيد) مما أدى إلى عجزهما عن تسديد القرض كاملاً للـ «ايفاد» مما حدا بالأخيرة إلى رفع دعوى قضائية على التعاونيتين . وهو ما يعتبر أحد الأسباب الأساسية لتوقف التسليف. كذلك فإن حصول بعض المزارعين على أبقار عليلة نفقت بعد فترة قصيرة من الحصول عليها واعتبار قلة أخرى من المزارعين إن هذه القروض هي بمثابة تعويض لهم مقابل الإقلاع عن زراعة المخدرات كلها شكلت أسباباً لإعادة تقييم التجربة.

(٢) تتوزع التعاونيات الـ٢٢ على: ١٧ تعاونية زراعة نباتية، ٢ لمربي النحل، ٢ لمربي الأسماك، ٢ لمربي الماشية وتصنيع منتوجاتها.

من وزارة الإسكان والتعاونيات مستفيدة من اعتبارات سياسية معينة. ويصنّف العدد الآخر من التعاونيات، ضمن فئة التعاونيات «الناشطة» وهي نوعان: نوع ناشط متعثر، والنوع الآخر ناشط مستمر.

النوع الناشط المتعثر تجسّده تجربتان تعاونيتان في قطاعي النحل والماشية. وهما تجربتان إنطلقتا على أساس تعاوني، إلا إن النقص في الخبرات التعاونية، وخصوصاً في مجال التسويق من جهة، وتضرر مصالح بعض الإحتكارات (معامل الأجبان والالبان مثلا) من جهة ثانية، وغياب اي نوع من الحماية والرعاية للعمل التعاوني من الجهات المختصة من جهة أخرى، أدى كل ذلك إلى تعثر في عمل التعاونيتين[1].

أما النوع الناشط المستمر فإن نجاحه هو نجاح نسبي بالمقارنة مع التعاونيات الأخرى العاملة في القضاء. وهو نجاح يمكن البناء عليه لتطوير العمل التعاوني في التجمع. (ملحق رقم ٧: بعض التجارب التعاونية الناجحة).

إذا كانت المياه، كعنصر طبيعي، تشكل مفتاحاً أساسياً في عملية التنمية المحلية في تجمّع الهرمل، فإن التعاونيات هي المفتاح الإجتماعي صاحب المصلحة والشريك الأساسي في أي تنمية محلية مستدامة.

ـ الطرقات الزراعية: تتأثر كلفة الإنتاج أيضاً بحالة الطرق الزراعية. فشق الطرق الزراعية يسهّل وصول المزارع إلى أرضه واستخدام الآلات الزراعية كما يسهل على المزارع نقل إنتاجه من الحقل لتصريفها في الأسواق، مما يخفف من الوقت اللازم للنقل وبالتالي من إمكانية تلف المحاصيل. والطرق الزراعية في القضاء غير كافية أبداً[2]. وبالتالي تنعكس سلباً على الإنتاج الزراعي من

(١) تربية النحل وتربية الأبقار، ص ١٧ ـ ١٩.
(٢) إستمارة البلدة.

خلال المساهمة في ارتفاع كلفته. ولقد قدر برنامج الأمم المتحدة للتنمية الريفية «حاجة القضاء إلى ٧٨٤ كلم من الطرقات الزراعية».

ـ إستصلاح الأراضي: تشكل مساحة الأراضي القابلة للإستصلاح في «التجمع» ما يقارب ٧٥٠٠ دونم[١]، وهي إذا ما إستصُلحت يمكنها أن تضاعف المساحة الزراعية للتجمع.

وقد شكل المخطط الأخضر لدى إنشائه في الستينات أملاً للمزارعين. وهو ساهم في المراحل الأولى بشق طرق واستصلاح أراضٍ. إلا إن المشكلة الأساسية التي واجهته هي كمشكلة الإدارات الحكومية عموماً، حيث يشكل التدخل السياسي (المحسوبية وغيرها) عاملاً حاسماً في الإستفادة من خدماته.

يُشكل إستصلاح الأراضي حاجة ملحة في تجمّع الهرمل سواء لجهة زيادة الرقعة الزراعية (يمكن مضاعفة المساحة) أم لجهة الحد من ظاهرة التصحر في القضاء. كذلك الحاجة ملحة جداً لهذا الإستصلاح في قرى الوديان حيث الطبيعة الجبلية الصعبة، وهي تحتاج إلى إقامة مدرجات (جلول) لزيادة الرقعة الزراعية من جهة ولحماية التربة من الإنجراف من جهة أخرى.

ـ الأبحاث التطبيقية الزراعية: يقتضي تطوير الأنظمة الزراعية الحديثة إجراء الأبحاث لفحص التربة واختبار أنواع جديدة من البذار توزّع بعد نجاحها على المزارعين. ذاك هو الهدف لكل الأبحاث الزراعية التي أجريت في المنطقة. وعلى الرغم من النقص في الأبحاث الزراعية الأساسية، فإن أبحاثاً عديدة أنجزت وواكبتها إختبارات لبعض الزراعات.

إلا إن المشكلة الأساسية التي واجهت هذه الأبحاث، هي إن الإختبار يتم

(١) إستمارة البلدة.

في ظروف معينة وفي مساحات محدّدة فيعطي نتائج جيدة. إلا إن القليل من هذه الإختبارات تمت مواكبته بممارسة حقلية واسعة للتأكد من نجاحه (ملحق رقم ٨: نماذج عن بعض الأبحاث التطبيقية الزراعية التي أجريت في التجمع).

ـ اليد العاملة الزراعية: تعتبر صيغة الإستثمار المباشر للأرض (Faire Valou Direct) الأكثر إنتشاراً في التجمع، وذلك بسبب غلبة الحيازات الزراعية الصغيرة والمتوسطة. وقد غابت الإشارة إلى هذا العنصر، المكوّن من عناصر كلفة الإنتاج، في كل المقابلات التي أجريناها والتي تم فيها إستعراض المشاكل الزراعية. فأغلبية المزارعين يتولون بأنفسهم وبمساعدة أسرية من الزوجة والأولاد القيام بالأعمال اللازمة لحيازاتهم. وأما حاجة الحيازات المتوسطة والكبيرة إلى يد عاملة فيتم تأمينها من خلال العمالة السورية الرخيصة الأجر والمتوافرة في التجمع.

← **صعوبة التسويق الزراعي**

ترتبط مشكلة التسويق الزراعي إرتباطاً عضوياً بكلفة الإنتاج من جهة وبنوعية الإنتاج من جهة ثانية وبالمزاحمة الخارجية من جهة أخرى.

ω الجغرافيا والتسويق: يؤثر الموقع الجغرافي الطرفي للتجمّع تأثيراً سلبياً على التسويق الزراعي وبشكل مضاعف. فالبعد النسبي للتجمّع عن السوق الأساسية حيث تتركز الكثافة السكانية في لبنان، أي العاصمة بيروت، من جهة، والقرب، أي محاذاة التجمّع للجمهورية السورية، حيث القطاع الزراعي مدعوم من الدولة، وبالتالي حيث يتم إنتاج محاصيل منخفضة الكلفة، بالمقارنة مع كلفتها المرتفعة في تجمّع الهرمل للأسباب العديدة التي أشرنا إليها، تأزماً مضاعفاً على الإنتاج الزراعي في الهرمل. فنقل الإنتاج إلى الأسواق اللبنانية المركزية يزيد، إلى الكلفة المرتفعة أصلاً،

كلفة نقل إضافية. كما إن المحاصيل السورية تُهرّب بأسهل السبل، وعبر القضاء نفسه، مما يجعل من السلع الزراعية السورية منافساً قوياً حتى في السوق المحلية (أي في منطقة التجمع)، حيث يسعى السكان، في ظل الأزمة الإقتصادية الخانقة، في لبنان عموماً وفي منطقة تجمّع الهرمل تحديداً، إلى شراء السلعة الأرخص.

- الروزنامة الزراعية والتسويق: إضافة إلى هذه المنافسة غير المتكافئة مع الإنتاج السوري، يخضع الإنتاج الزراعي إلى منافسة مع منتجات دول عربية أخرى (الأردن ومصر). فالمنتوجات الزراعية المستوردة من هذه البلدان تدخل بشكل شرعي. إلا إن المشكلة مع منتوجات هذه البلدان، عدا الكلفة المرتفعة للإنتاج في لبنان وكذلك في التجمع، تكمن في عدم إحترام وزارة الزراعة للروزنامة الزراعية والتي يفترض لدى إعدادها مراعاة توقيت إنتاج المحاصيل اللبنانية أولاً وتكييف الإستيراد على أساسه وهو ما لا يحصل في أغلب الأحيان.

- الوسطاء والتسويق: يُضاف إلى كل هذه الظروف الضاغطة على الزراعة والمزارعين، تحكّم التجار (الوسطاء) في تسعير المحاصيل وتسويقها وبشكل خاص المحاصيل «الحساسة» (كالمشمش والبندورة مثلاً) القابلة للتلف بسرعة. يوضع المزارع، في ظل عجزه عن التسويق المباشر وفي ظل غياب التسويق التعاوني، أمام خيارين: إما القبول بالأسعار المتدنية التي يحدّدها الوسيط وإما القبول بخيار كساد المحصول. وغالباً لا يكون أمام المزارع إلا القبول بالخيار الأول خصوصاً، إذا ما كان المزارع قد سبق له إن إستدان نقداً أو عينياُ (مستلزمات زراعية: أسمدة، أدوية، الخ...) من التاجر ـ الوسيط نفسه أو من تاجر المستلزمات الزراعية، فيجد نفسه مضطراً تحت ضغط المطالبة بتسديد الديون إلى القبول بالسعر

المحدّد من التاجر ـ الوسيط (لقد بعت كلغ العنب بـ١٠٠ ل.ل. للوسيط وهو بدوره باعه في السوق بـ١٠٠٠ ل.ل.)[١] (لقد تركنا محصول البندورة على الأرض، لن ندفع كلفة إضافية فوق خسارتنا. بعد أسبوع، سنضمّنه للغنم ليرعاه!)[٢].

يحتّم عدم وجود أي سوق جملة لتصريف الإنتاج الزراعي في الهرمل[٣] من جهة وضعف حجم الإستهلاك المحلي مقارنة بالإنتاج الزراعي، على المزارعين التفتيش عن أسواق خارج التجمّع إما بالبيع المباشر في سوق مدينة بعلبك (قضاء بعلبك) أو الفرزل (قضاء زحلة) واما بالبيع محلياً لأحد الوسطاء ـ التجار. وبالتالي يختل ميزان القوى في المفاوضات التي يجريها المزارع إفرادياً مع الوسيط ـ التاجر لمصلحة الأخير خصوصاً في غياب أي شكل من أشكال التفاوض التعاوني (التسويق التعاوني).

- التصنيع الغذائي: يلعب التصنيع الغذائي دوراً في تصريف الإنتاج الزراعي. وعلى الرغم من المحاصيل الزراعية المتنوعة في التجمع، فلا توجد حركة تصنيع غذائي ناشطة. فباستثناء تصنيع «المونة» المنزلية ووجود مصنع صغير لتصنيع الأجبان والالبان، والذي يعتمد أكثر على شراء الحليب السوري المهرّب «لأنه أرخص»، وبعض الجمعيات النسائية التي سيتم التطرق إليها في الفقرة التالية، لا توجد أي معامل لتصنيع الأجبان والالبان، على الرغم من الإنتاج الوفير من الحليب ولا أي معامل لتصنيع المربيات أو لتجفيف الفواكه المتوافرة في التجمع. وبالطبع يرتبط النهوض بهذا القطاع بمدى النجاح في تخفيض كلفة الإنتاج الزراعي.

(١) مزارع متوسط.
(٢) مزارع كبير.
(٣) تسعى البلدية حالياً لإقامة سوق لبيع الخضار: مجلة الهرمل.

٨ ـ ٣ الحرف والصناعات

من القضايا التي تُلفت الباحث أيضاً غياب أي تراث حرفي خاص بالمنطقة. ويلاحظ غياب كلي للعديد من الحرف «مثل السلع النحاسية والفضية والمعدنية والجلدية والمعمارية والصابون وغيرها من الحرف»[١].

فالصناعة في الهرمل هي «نشاط غير أساسي وهي في غالبيتها الساحقة من نوع الصناعات الصغيرة والصغيرة جداً». والتغير الذي طرأ على الوضع، بعد هذا الإستنتاج، هو إقفال ثلاثة مصانع نسيجية وإنشاء عدد من الكسارات. أما الحرفة الأساسية المنتشرة في الجرد، عدا التصنيع الغذائي البيتي (المونة)، فهي حرفة إستخراج الفحم الخشبي (التشحير). وهي حرفة تمارس بطرق تقليدية وتقتصر على بعض الأُسر المعدمة التي تؤمن من خلالها عائداً مالياً زهيداً.

أما الحرف الأخرى المنتشرة جزئياً وبأعداد قليلة في منطقة التجمّع، فهي حرفة الالمنيوم وميكانيك السيارات والحدادة والبويا وهي مهن متواضعة التجهيز ويعتمد «المعلمون» على الخبرة المكتسبة عبر التدرب لا عبر التعلم في المهنيات.

يُلاحظ إن أغلبية الحرف تتمركز في مدينة الهرمل. فبالإضافة إلى الحرف المذكورة أعلاه، تنتشر في المدينة الصناعات الغذائية (صناعة الرغيف وما شابهه: مناقيش، الخ...).

وتجدر الإشارة حالياً إلى وجود حرف ثلاث واعدة في إطار التخطيط لمشروعات تنموية وهي:

(١) دراسة لوزارة الشؤون الإجتماعية.

● **تصنيع زيت الزيتون والصابون**

بعد إزدهار زراعة الزيتون وانتشارها على حساب زراعات أخرى (كالمشمش والعنب وغيرهما)، تأسست في القضاء ثلاث معاصر للزيتون. أكبرها موجودة في بلدة القصر، وهي ملكية فردية. والمعصرة الثانية موجودة في مزرعة الوزير عاصم قانصوه. والثالثة، هي للجمعية التعاونية الزراعية العامة، موجودة في مدينة الهرمل. ويقدّم عمل هذه التعاونية نموذجاً عن فائدة وأهمية العمل التعاوني في عمليتي الإنتاج والتسويق. فقد أقدمت، بالتعاون مع الإيطاليين أولاً، ومن ثم مع الفرنسيين لاحقاً، على إنشاء أول معصرة في الهرمل عام ٢٠٠٠. ويبلغ إنتاج الزيتون في التجمّع حالياً أكثر من ١٤٠٠ طن يتم عصر ٧٠٠ طن في منطقة التجمّع أي (في المعاصر الثلاث) و٧٠٠ طن خارج المنطقة. ولأن طاقة الإستيعاب في معصرة التعاونية هي ١٠٠ طن فقط، فهي تحضّر مشروعاً متكاملاً لإقامة مبنى للمعصرة، يكون ملكاً للتعاونية بدل المبنى الحالي المستأجر والضيق، والعمل على تأمين معصرة ذات طاقة إستيعابية أكبر لتلبية الحاجات الحالية لأعضائها أولاً (والذين زاد عددهم من ٤٥ عضواً إلى ٧٥ عضواً. وهو مؤشر على إن نجاح العمل التعاوني يمكن أن يؤطّر المزارعين: فالتعاونية توفر على أعضائها ٣٠٪ من كلفة عصر الزيتون مقارنة مع سعر السوق. كما عملت على تسويق كمية من إنتاج الزيت لأعضائها لدى الهيئة العليا للإغاثة) والحاجات المرتقبة في ضوء التوسع في زراعة الزيتون في التجمع. كذلك تهدف التعاونية، بعد تطوير المعصرة، إلى تصنيع الصابون أيضاً.

● **التصنيع الغذائي المنزلي**

إن تحضير «المونة» السنوية هي حرفة تمارسها النساء في لبنان عموماً، وفي الأرياف خصوصاً، بهدف تلبية الحاجات الإستهلاكية للأسرة. ولكن مع

ازدياد الطلب في السوق اللبناني على هذا النوع من المنتجات، فقد بادرت بعض النسوة في منطقة التجمّع إلى تأسيس أكثر من جمعية للتصنيع الغذائي، أبرزها الجمعية التعاونية للمرأة الريفية والحرفية (البتول) والتي تبلورت كمشروع لدى «مجموعة من النساء ذوات الخبرة والحاجة». تهتم الجمعية بتصنيع المنتجات البيتية (كشك، مكدوس، مربيات، شراب التوت والرمان، إلخ...). وهي تضم ٣٧ منتسبة ويشمل نشاطها ٩٠ أُسرة. كميات الإنتاج ما زالت متواضعة وأهمها (٨٠٠ كلغ مكدوس و٥٠٠ كلغ كشك و٤٠٠ كلغ مربى المشمش وعصير المشمش). ميزة هذا الإنتاج إن المواد المستخدمة فيه كلها طبيعية، أي ليس فيها مواد كيميائية، كما لا تستخدم في التعليب المواد الحافظة. يتم تصريف الإنتاج عبر المعارض والمهرجانات السنوية وكذلك عبر طلبيات خاصة. التصنيع يتم في المنازل والتوضيب يحصل في مركز تابع لمؤسسة «جهاد البناء». وتخشى المسؤولة عن الجمعية، في غياب الرأسمال التشغيلي والدعم والتوجيه[١]، أن يتوقف عمل التعاونية والذي «سيكون بمثابة كارثة على أغلبية الأُسر المعدمة المستفيدة من هذا النشاط لتلبية حاجات أساسية لديها»[٢].

- **صناعة السجاد**

يوجد في الهرمل مركز لتصنيع السجاد (تابع لوزارة الشؤون الإجتماعية).

(١) «تحتاج هذه التعاونية إلى مركز خاص بها والى التجهيزات الخاصة بعملية التصنيع الغذائي للمربيات: غرفة تبريد وشوديير بخار اوتوماتيك واحواض بلاستيك واحواض ستنلس وميزان قبان وآلة لقياس نسبة السكر وعربات نقل داخل المركز وخارجه وسيارة بيك آب للنقل مبرّدة. أما بالنسبة إلى الحرف الأخرى (المخلل وتوضيب الحبوب والأعشاب الطبية والطبيعية فبالإضافة إلى الإستفادة المشتركة من بعض المعدات السابقة الذكر كالاحواض الشوديار فهي تحتاج إلى آلة فاكيوم وفريزر وخلاط كهربائي وجهاز تقطير ماء الورد والزهر وآلة لتلحيم النايلون وغيرها من المعدات الأخرى» (من مقابلة مع رئيسة تعاونية البتول).

(٢) من مقابلة مع رئيسة تعاونية البتول.

وقد تأسس عام ١٩٧٣. ولقد كان ناشطاً في فترة ما قبل الحرب وقبل المزاحمة الخارجية للسجاد الحرفي الوطني. ويضم المركز جهازاً إدارياً مكوناً من إداري ومدربتين. ويقوم المركز بالتدريب وتعليم الفتيات على حياكة السجاد والبسط (او الكليم). ويستوعب المركز ١٢ فتاة في كل دورة والتي تستمر لمدة سنة (٦ أشهر لتعلم الكليم و٦ أشهر لتعلم السجاد). بلغ عدد الخريجات الإجمالي منذ تأسيس المركز ١٠٠ فتاة (من بينهم ٤٠ فتاة ما بين عامي٢٠٠٠ و٢٠٠٤) وجميعهن في منازلهن لا يعملن في هذه الحرفة. ويبدو إن الإلتحاق بالدورات يحفّزه تقديم وزارة الشؤون مساعدة بقيمة ٥٠ الف ليرة شهرياً للواتي يتابعن الدورة. ونادراً ما تترك إحدى الفتيات الدورة إلا في حالة المرض أو الزواج. والمشكلة الأساسية التي تواجه الحرفة هي غياب أي جهة، سواء أكانت من القطاع العام أم من القطاع الخاص، تستفيد من هذه الطاقات المحلية.

- **الكسارات**

والكسارات، بإعتبارها صناعة للبحص، وكذلك المرامل هي ظاهرة حديثة في التجمّع. نشأت بعد التوقف القسري لزراعة وتصنيع وتجارة المخدرات في أوائل التسعينات وزاد عددها بعد إزدياد الطلب إثر القرارات بإقفال الكسارات في بعض المناطق اللبنانية. وتسهم هذه الكسارات في الوقت الراهن بتأمين مجال عمل، وبالتالي مصدر معيشة، لبعض المقيمين في المنطقة الجردية مما يخفف عنها قليلاً من الضائقة الإقتصادية الناتجة عن توقف زراعة المخدرات. ليس المطلوب، في هذه الظروف المعيشية الضاغطة، إقفال هذه الكسارات، خصوصاً في ظل غياب أي مصدر عيش بديل، إنما المطلوب ضرورة تنظيم العمل فيها وفق الشروط القانونية وبما يكفل الحد من أضرارها البيئية كي لا يخسر التجمّع إحدى مقوماته السياحية البيئية الواعدة. (**أنظر البيئة / الكسارات ص ٧١**).

٨ ـ ٤ الخدمات والتجارة

إن الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية المتأزمة في التجمّع تنعكس على قطاع التجارة والخدمات.

وتجدر الإشارة إلى إن مدينة الهرمل، كما في أغلب القطاعات والنشاطات والخدمات، تعتبر القطب الجاذب للحركة التجارية والخدماتية في التجمع، حيث تتمركز المؤسسات والنشاطات الإدارية والتعليمية والصحية والإقتصادية إلخ...

ففي المدينة يتواجد مصرفان تجاريان وهما حديثا النشأة (٢٠٠٣) و٨٠٠ محل تجاري و١٠ محطات وقود و٢٥ ملحمة و٩ مطاعم بالإضافة إلى ٣٧ مطعماً ومقهى على نهر العاصي[١]. ويقتصر وجود بعض الوكالات التجارية ووكالات التمثيل الحصري على بعض شركات البويا والأدوات المنزلية والكهربائية.

وتفتقد الهرمل إلى تعاونيات إستهلاكية أو سوبر ماركت. كما لا وجود فيها لأسواق أسبوعية أو شهرية مخصّصة لتصريف الإنتاج مباشرة من المزارع إلى المستهلك. تجدر الإشارة إلى إن البلدية أنشأت مسلخاً مع سوق للمواشي في المدينة بالتعاون مع مؤسسة الإسكان التعاوني وهي تجري بعض التعديلات عليه قبل إفتتاحه.

أما في منطقة الجرد، وتحديداً جرد آل جعفر، حيث تمر الطريق الرئيسية التي تربط الهرمل بقضاء عكار تنتشر على جانبي الطريق إستراحات بسيطة تقدّم خدمات، خصوصاً لسائقي الشاحنات الذين تكثر تحركاتهم مع إزدياد نشاط الكسارات، وكذلك للعابرين إلى محافظة الشمال مما يؤمن معيشة بعض

(١) إستمارة البلدة وإحصاءات مركز الخدمات الإنمائية.

الأُسر. ويتوقّع للطريق الجديدة التي تربط محافظة الشمال بتجمّع الهرمل أن تُنشّط الخدمات في القرى التي تمر بها.

تجدر الإشارة أخيراً إلى وجود نشاط غير شرعي، كما هي الحال في كل دول العالم المتجاورة، ويتمثل بحركة تهريب متبادل للبضائع على الحدود اللبنانية السورية (عبر قرى وبلدات التجمّع المحاذية). ويستفيد المهربون من الطرفين من فارق السعر أو من الحاجة إلى سلعة ما غير متوفرة في البلد الآخر. والتهريب من سوريا إلى لبنان هو الأنشط (المازوت، الحليب، إلخ...). كما تجدر الإشارة إلى حركة إنتقال لبعض الأُسر من التجمّع إلى سوريا للتسوّق (غذاء والبسة وغيرهما) وكذلك الإستفادة من بعض الخدمات الطبية.

٨ ـ ٥ السياحة

ترتكز السياحة في تجمّع الهرمل على ثلاثة مقومات رئيسية: مقوم تاريخي يتجسد بالآثار ومقومان طبيعيان: نهر العاصي وجرد الهرمل.

- **المقومات السياحية**

← **المقوم الطبيعي الأول: نهر العاصي**

كما أن مصر هي هبة النيل، يمكن القول إن الهرمل هي هبة العاصي. يتصدر العاصي كعامل جذب سياحي كل العوامل الأخرى، فهو النهر الوحيد في لبنان الذي يتميز بجريانه الدائم وبقوة وغزارة مياهه. كما يتميز بتوافر ثروة سمكية فيه (سمك الترويت)، إضافة إلى جمالية المنظر الطبيعي (الأشجار المحيطة به، شلالات الدردارة، إلخ...).

وبسبب وجوده في الأساس، أقيمت وشيّدت المطاعم والمقاهي المنتشرة على ضفتيه (٣٧ مطعماً ومقهى) والتي تستقطب الحركة السياحية الأساسية إلى

الهرمل. وهو النهر الوحيد في الشرق الأوسط الذي يتيح ممارسة رياضة (الكاناوي، كاياك والرافتينغ) التي يتزايد عدد مشجعيها وممارسيها سنة بعد أخرى من خلال الدعاية والنشاط اللذين يقوم بهما ناديين خاصين بهذه الرياضة (Sport Nature ونادي العاصي)[١].

هناك العديد من المشاريع التي يمكن إقامتها في وادي العاصي، وتأمل البلدية التعاون مع أي جهة قادرة على وضع دراسة شاملة لحوض العاصي تبرز بوضوح إمكانيات الإستفادة المثلى منه بيئياً وسياحياً وإقتصادياً[٢].

← **المقوّم الطبيعي الثاني: الجرد**

يعزّز التنوع المورفولوجي والمناخي الموجود في قضاء الهرمل إمكانيات السياحة البيئية. وكما يقول المثل العامي «رُبَّ ضارةٍ نافعة» فإن الإهمال والتهميش التاريخيين اللذين أثرا سلباً على المجالات والخدمات كافة التي سبقت معالجتها، كانا السبب في احتفاظ القضاء «بعذريته» الطبيعية، والتي زادت أهميتها بعد تبلور ونمو الوعي البيئي عالمياً ومحلياً، إضافة للمؤتمرات والدعوات للحفاظ على البيئة والتي وجدت صدى لها لدى بعض أبناء المنطقة الطليعيين (مثلاً مشروع الجرد ونادي الكاياك)[٣].

فالجرد يضم ثروة حرجية هي من بين الأهم في لبنان من خلال تنوع أشجاره وندرة بعضها، كالأَرْز واللِّزاب وغيرهما. ويشعر التنوع المناخي بين العاصي والجرد السائح بلذة قلّ توافرها في أماكن أخرى.

(١) مقابلة مع مسؤول نادي العاصي.
(٢) مقابلة مع رئيس بلدية الهرمل.
(٣) يستقطب مشروع الجرد الذي تأسس عام ٢٠٠٠ بالتعاون مع جمعية مدى محبذي السياحة البيئية من لبنان ومن العالم وخصوصاً فرنسا وسويسرا والمشروع يقع في مثلث ٣ مناطق الهرمل ـ عكار ـ الضنية.

← **المقوّم التاريخي: الآثار**

تتواجد في الهرمل ثروة أثرية تشكل الضلع الثالث في المثلث السياحي وأهمها: القاموع، مغارة الراهب (أو مار مارون)، قناة زنوبيا، آثار بريصا (نصبان حجريان عليهما كتابات مسمارية تُمجِّد نبوخذ نصر، وكنيسة بيزنطية) ومغاور وبقايا أثرية في وادي فعرا، إضافة إلى كنيسة جبران خليل جبران في قرية وادي التركمان.

إلا إنه لم يتم الإستفادة من هذه الثروة حتى كتابة هذه الخطة. وهي باستثناء القاموع، ما زالت من دون أي إهتمام بها ولا بمحيطها لا رسمياً ولا أهلياً. أضف إلى ذلك، غياب أي محاولات للتنقيب عن الآثار في القضاء كما لا يوجد أي مسح أثري للمنطقة. والإهتمام الوحيد بهذه الآثار، وتحديداً بالقاموع، الذي سبق لبعثة فرنسية أن رمّمته، يقتصر على بلدية الهرمل التي بدأت بتنفيذ «مشروع تأهيل وتجميل محيط القاموع» بالتعاون مع مؤسسة الإسكان التعاوني. فقد تم تشجير محيط القاموع وإنشاء بركة إصطناعية (من مياه العاصي) لري هذه الأشجار. كما نفّذ جزء من الرصيف الدائري الذي يربط المشروع بالإستراحة المزمع إنشاؤها.

أما مخطط المشروع[1]، فهو طموح جداً و«يُتوقع للمشروع الذي تتوقف مدة استكمال تنفيذه على تأمين التمويل اللازم له بأن يجذب أعداداً كبيرة من السياح ويؤمن فرص عمل عديدة». (مجلة الهرمل).

كما يمكن إدراج الأرث الثقافي (Héritage culturel) في التجمّع كعامل

(١) يلحظ المخطّط إقامة «متحف مكشوف» لوضع القطع الآثرية فيه «ويتوزع على حدائق فسيحة وإستراحة للزائرين قرب بحيرة إصطناعية صغيرة توفر الري لمساحات واسعة من الأراضي التي زرعت بالأشجار والمتوقع أن يصل عددها إلى نحو ٤٠٠٠٠ شجرة» كما يحتوي المشروع على «مدرج مكشوف يتسع لـ ٦٥٠٠ شخص مع مسرح بمساحة ٩٠٠ متر مربع، مع خدمات ومواقف تتسع لـ ٨٠٠ سيارة وباص» (مجلة الهرمل).

من عوامل الجذب السياحي، حيث توجد طاحونة العميري في حوش السيد علي وهي طاحونة يعود بناؤها إلى عام ١٩٢٨، وأحجار الرحى فرنسية الصنع، وهي ما زالت تُستخدم حتى اليوم، وما زالت تحافظ على حالتها الأصلية ولا يلزمها إلا بعض الترميم. كذلك يوجد بالقرب منها جسر العميري التاريخي.

أضف إلى ذلك، تزخر المنطقة بالمساكن القديمة على أنواعها: الترابية والحجرية وغيرها، وهي ثروة عمرانية يمكن تأهيلها والإستفادة منها.

● **البنى والتجهيزات السياحية**

إذا كان التاريخ والطبيعة قد أنصفا التجمّع، فإن السياسات الحكومية المتعاقبة وكذلك الصورة السلبية التي يحملها الآخرون، لم تشجع المستثمرين، من خارج القضاء ولا حتى من داخله، إلا عدد قليل جداً منهم، على الإستثمار في القطاع السياحي. فعلى الرغم من المقوّمات السياحية الموجودة في التجمّع، فإن واقع البنى والتجهيزات السياحية يعاني من نواقص أساسية.

← **الفنادق**

لا يوجد في القضاء أي فندق. وما هو متوافر في بعض المطاعم عبارة عن شاليهات مخصصة بالأساس لإستقبال ولإقامة الصيادين. حيث تغيب الغرف المفردة أو المزدوجة، وأصغر غرفة فيها ٤ أَسِرَّة وهناك غرف فيها ١٠ أَسِرَّة.

كما يوجد لهواة السياحة البيئية، شاليهات ضمن ناديي الكاياك على العاصي، كذلك في مشروع الجرد، تتوافق مع أذواق هواة هذا النوع من السياحة البيئية على الرغم من إن أعدادهم ما زالت قليلة حتى الآن.

← **المطاعم والمقاهي**

يتوافر عدد كافٍ من المطاعم على ضفاف العاصي (٣٧ مطعماً ومقهى).

وفي بعض هذه المطاعم، توجد شاليهات للمنامة. وتشكل هذه المطاعم بحكم موقعها على ضفتي النهر عاملاً جاذباً وركيزة أساسية في الحركة السياحية. وتعتبر السياحة الداخلية اللبنانية المصدر السياحي الأهم للتجمّع.

إلا إن هذه المطاعم تعاني من:

- عدم وجود أي مجالات للتسلية فيها باستثناء رحلة نهرية من أجل إطالة إقامة السائح.
- التفاوت في نوعية الخدمة، والتي تنقصها بشكل عام خبرة أكثر ودرية أكثر، سواء في استقبال السائح أَم في تحضير الطعام أَم في تقديمه. ويُفترض الإستفادة من وجود إختصاص «فندقية» في مهنية الهرمل لتعزيز جهاز العاملين في هذه المطاعم.
- التفاوت في تجهيزات المطاعم والناتج عن وجود مطاعم ومقاه «شعبية» تسمح للزائر بإحضار الطعام والشراب وأخرى لا تسمح بذلك.

على الرغم من خضوع العاملين وأصحاب المطاعم لدورة تدريبية نظمتها إحدى المؤسسات الأميركية المختصة[1]، والمرخص لها إعطاء شهادات بذلك، إلا إن هذا النوع من الدورات لمرة واحدة غير كاف، خصوصاً في ظل التبدل الدوري في اليد العاملة الموسمية أو الظرفية، مما يفترض دورات تأهيل مستمرة من قبل فندقية الهرمل.

وتجدر الإشارة إلى إن المشكلة الأساسية التي تواجه تطوير هذا القطاع هي إنه قطاع موسمي (يبدأ في تموز وينتهي في أيلول)، أي يعمل لمدة ٣ أشهر فقط في السنة. ولا يعمل بطاقته الكاملة في هذه الأشهر إلا في نهاية الأسبوع وتحديداً طيلة النهار دون الليل. ويعوّض عن ذلك جزئياً، إستفادة بعض هذه

(١) إسم المؤسسة: American Hotel and Lodging Association.

المطاعم المجهزة بغرف للمنامة من مواسم الصيد والذي يعيد الحركة اليها في أشهر خارج الموسم السياحي.

- **مشاكل أخرى**

ومن المشاكل الأخرى التي تعاني منها السياحة في القضاء هي في آنٍ معاً، البعد عن مراكز الكثافة السكانية وضعف شبكة الطرقات العامة، وبشكل خاص شبكة الطرق المؤدية إلى المقاهي والمطاعم والتي تشكو بأغلبيتها من ضيقها وخطورة متعرجاتها وعدم إنارتها وغياب أدنى شروط السلامة العامة مما يؤدي إلى حوادث دورية أحياناً مميتة[1]. والملاحظة نفسها تنطبق على الطرقات المؤدية إلى جرود الهرمل.

كذلك يلاحظ غياب المشاريع الهادفة للربط بين نهر العاصي والمنطقة الجردية من أجل إطالة إقامة السائحين في المنطقة، خصوصاً للذين يأتون من مناطق بعيدة نسبياً[2]. كما تفتقر المنطقة إلى مكتب للإرشاد السياحي وإلى أدلاء سياحيين ذوي خبرة كما تغيب عنها أي لوحات إعلانية بالقرب من الآثار للتعريف عنها إلخ...

يمكن أن تُنَشِّط إعادة تأهيل سكك الحديد في سهل البقاع باتجاه سوريا مروراً بجوار الهرمل حركة السياحة إلى الهرمل. ويمكن تخصيص بعض المقصورات فيه للسياحة وتحويل الرحلة فيه إلى رحلة إكتشاف عبر فريق مختص، وخصوصاً في ظل غياب هذا النوع من وسائل النقل عن كامل

(١) أحد المطالب الاساسية في المقابلة الجماعية مع أصحاب المطاعم والمقاهي على العاصي.

(٢) «يوجد برنامج رياضي منظم للذين يزورون مشروع الجرد: سير على الأقدام لمسافات متنوعة: قصير، متوسط وطويل. وفي إتجاهات متعددة، ركوب حمير، الدراجات الهوائية وكذلك التسلق ولدينا مشروع لركوب الخيل ولممارسة رياضة القوس والنشاب» (من مقابلة معلي وحسين منجد علو مسؤولي مشروع الجرد...).

الأراضي اللبنانية. إلى هذه الجدوى السياحية، يمكن للقطار أن يلعب دوراً إقتصادياً هاماً، إذا ما تم أخذ المخطط التوجيهي للأراضي اللبنانية بالإعتبار، والذي يحصر أغلبية الكسارات في السلسلة الشرقية من جبال لبنان. فيخفف القطار آنذاك الكثير من حوادث السير على الطرق من جهة كما يخفف من كلفة صيانة هذه الطرقات من جهة ثانية (بسبب شاحنات نقل البحص من الكسارات)، كما يمكن إستخدامه لشحن أغراض أخرى.

- **البيئة الإجتماعية للسياحة**

تعاني البيئة الإجتماعية في التجمّع من أرث ثقيل يعود إلى الخلافات العشائرية القديمة والتي زاد من ثقلها تهميش السلطات المعنية للمنطقة على كل الصعد كما تبين. وما زالت بعض آثار هذه الصورة السلبية في نظر الآخرين تحدٍ من الإقبال السياحي على المنطقة. إلا إن هذه الصورة بدأت تتبدّل في السنوات الأخيرة، وخصوصاً مع انطلاقة البلدية وانفتاحها على التعاون مع جمعيات غير حكومية، دولية ووطنية، ومع بلديات أخرى، كذلك إنفتاح بعض الجمعيات غير الحكومية الناشطة في الهرمل على الخارج، أضف إلى ذلك إنه ومنذ أن تطوّرت الحركة السياحية في المنطقة، وخصوصاً بعد أن إستتب الأمن في البلاد، لم يسجّل اي حادث أمني فيها. يساعد كل ذلك على تبديل الصورة السابقة عن سكان المنطقة، مما سيعزّز النشاط السياحي في التجمع، خصوصاً، مع بداية تبلور وعي بيئي لدى طليعة من المقيمين سواء في مدينة الهرمل وجوارها ام في الجرد حيث تقيم العشائر. ومن ضمن هذا الإنفتاح، يندرج تفهم بعض الفئات المحافظة دينياً لضرورات العمل السياحي، وما يتطلبه من خدمات (مثلاً بعض المطاعم يقدّم المشروبات الكحولية). ومن المقومات الإجتماعية ـ الثقافية، المطلوب المحافظة عليها وتنميتها، عبر التنشئة الإجتماعية في الأسرة وفي المدرسة تحديداً، الطيبة والبساطة وحسن الضيافة

الموجودة لدى أغلبية سكان المنطقة. ما زال تأثير الصورة السلبية السابقة واضحاً من خلال الإحجام عن الإستثمار الإقتصادي في التجمع. وللسلطات المحلية (وخصوصاً البلدية) كما لكل الفعاليات الأخرى في المجتمع المحلي دور أساسي في تعزيز الثقة بالمنطقة وكسر الجمود من خلال مبادرة أصحاب رؤوس الأموال المحليين وبالشراكة مع أصحاب رؤوس أموال من خارج المنطقة لإقامة مشاريع متنوعة، وعلى الأخص، في القطاع السياحي.

٩. البيئة

تواجه البيئة في التجمّع خمس قضايا أساسية: التصحر، النفايات الصلبة، الصرف الصحي وتلوث المياه، الثروة الحرجية وأخيراً الكسارات. وسنعرض بإيجاز لكل من هذه القضايا الخمس.

٩ ـ ١ التصحر

من أهم المشاكل التي يواجهها التجمّع هي التصحر. تعتبر مكافحة التصحر إحدى الأولويات التي تتطلب معالجة وهو مطلب تم التركيز عليه من قبل العديد من الذين قابلناهم. أضف إلى إنه ظاهرة ملفتة لأي باحث ميداني (ملحق رقم ٩: مخاطر التصحر).

وقد خلُصت دراسة لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية الريفية المتكاملة في بعلبك ـ الهرمل عن وضعية الإنجراف وتدهور التربة في الهرمل إلى إنه «أمام ضغط الإستعمالات الزراعية وتقلص المساحة الحرجية، فقد شهدت الأراضي مختلف أشكال التدهور والتعرية من انجراف وانجراد مما أثّر بصفة ملحوظة على إنتاجيتها وبالتالي على مردودية الإنتاج الفلاحي. وأدى النمو الديموغرافي إلى التوسع على حساب الأراضي الفلاحيّة والحرجية حيث تم إزالة الغطاء النباتي واستبدال صيغة الإستغلال الفلاحي للأراضي مما أدى إلى تفاقم آفة

الإنجراف كما تعرّضت المراعي إلى التدهور والانجراد وذلك بفعل التعرية الناتجة عن الرعي الجائر وغير المنظّم وكذلك تحطيب الأشجار وتقليمها».

وقد وضع البرنامج خطة للمحافظة على التربة عبر «حماية الأراضي من الإنجراف والمحافظة على خصوبتها وتحسينها وكذلك العمل على تحسين الغطاء النباتي بها بغرس أشجار حرجية ومثمرة وتحسين وتنمية المراعي»[١]. كما توقع خلق فرص عمل للسكان المحليين تساعدهم على تحسين مستوى معيشتهم.

٩ ـ ٢ النفايات الصلبة

لا يوجد في تجمّع الهرمل أي مطمر صحي للنفايات الصلبة. كما لا يتم فرز منزلي لهذه النفايات. ويتم جمع النفايات على حساب الأفراد، ما عدا ثلاث بلديات (الهرمل، القصر والشواغير)، حيث تقوم بتأمين جمع النفايات بواسطة آلية خاصة أو تراكتور جرار. وتُرمى النفايات عشوائياً إما في مكب وإما على جوانب الطرق. والطريقة الأساسية المتبعة في التخلص منها هي الحرق مما يؤدي إلى تلوث الهواء وتأثيره على القرى المجاورة عموماً وعلى مدينة الهرمل خصوصاً[٢].

إن هذه المشكلة هي في طريقها إلى الحل من خلال تنفيذ مشروع المطمر الصحي بالتعاون بين بلدية الهرمل ومؤسسة الإسكان التعاوني (**أنظر المشاريع الراهنة ص ٧٧**). إلا إن هذا الحل يستثني بلدية من بلديات التجمّع (جوار

(١) برنامج الأمم المتحدة للتنمية الريفية المتكاملة في منطقة بعلبك الهرمل: خطة الطوارئ لمنطقة بعلبك ـ الهرمل، برنامج صيانة التربة وحفظ المياه واستصلاح الأراضي ومقاومة البطالة والنزوح الريفي عبر التشغيل المكثف.

(٢) استمارة البلدة.

الحشيش) كما يستثني كل قرى الأودية. وبالتالي يُفترض أخذ حاجات هذه القرى في الإعتبار.

٩ ـ ٣ الصرف الصحي وتلوث المياه

يكشف الربط بين غياب شبكة الصرف الصحي واعتماد المساكن على الجور الصحية بشكل أساسي من جهة، وبين اعتماد السكان المقيمين في التجمّع للتزوّد بمياه الشفة على الآبار العميقة الخاصة أو العامة أو من خلال الينابيع (رأس المال مثلاً) أو من نهر العاصي من جهة ثانية، عن تلوث مياه الشرب في التجمع. وهو ما أشار اليه بوضوح بعض المقيمين، وخصوصاً، في الهرمل والقصر حيث تتركز الكثافة السكانية الأساسية في التجمع.

وأصبحت مياه العاصي الجارية، هي أيضاً، ملوّثة جزئياً بسبب عدم وجود محطة أو أكثر لتكرير المياه المبتذلة للمطاعم والمقاهي المتواجدة على ضفتي النهر. وهو ما يشكل ضرراً بيئياً واضحاً وستكون له إنعكاسات مستقبلية على السياحة هناك في حال تفاقم المشكلة وعدم معالجتها.

ويوجد مشروع لدى بلدية الهرمل لجر مياه الشرب من العاصي (من النبع مباشرة) وبالتالي تحويل مياه رأس المال (الذي يروي حالياً مدينة الهرمل وبعض القرى الأخرى) للري بعد إزالة التلوث منها.

وتقوم البلدية بالتعاون مع الإسكان التعاوني بتنفيذ مشروع تمديد شبكة للصرف الصحي وانشاء محطة لتكرير المياه المبتذلة تطال عدداً من البلدات والقرى إضافة إلى الهرمل. ولا تستفيد بعض بلدات التجمّع (الكواخ وقرى الوديان) من هذا المشروع أيضاً (**أنظر المشاريع الراهنة ص ٧٧**).

وتوجد مشكلة أخرى لدى قرى الوديان حيث تعتمد بأغلبيتها على تجميع مياه أمطار الشتاء في آبار وتستخدمها للشرب وهو ما يؤدي إلى أمراض معوية معروفة.

٩ ـ ٤ الثروة الحرجية

ثلاثة عوامل أساسية تهدد الثروة الحرجية، في الجرد تحديداً، هي الرعي (الماعز) والقطع من أجل تصنيع الفحم الخشبي والكسارات.

تنحصر تربية الماعز في المناطق الجردية والوديان حيث تتواجد الثروة الحرجية وبالتالي فإن غياب أي تصنيف للأراضي، وخصوصاً لمحميات طبيعية يجعل تنقل القطيع حراً في هذه المناطق من التجمع. كذلك فإن الموارد الإقتصادية المحدودة جداً والشحيحة في هذه المنطقة، وفي ظل غياب أي رقابة جدية واي تنظيم لهذه الحرفة، تمارس بعض الأُسر الفقيرة جداً القطع العشوائي للأشجار من أجل تصنيعها محلياً لاستخراج الفحم الخشبي بما يؤمن لها مورداً مالياً متواضعاً. أما الكسارات، فهي ظاهرة حديثة في القضاء وهي تضر بالبيئة.

٩ ـ ٥ الكسارات

بعد توقف المداخيل المتأتية من زراعة المخدرات بسبب منع زراعتها وتصنيعها وتجارتها، وما نتج عن ذلك من ضائقة إقتصادية، قام بعض المتمولين بإنشاء كسارات جديدة[١]، تتوزع ما بين جرد عشيرة جعفر، وهو الجرد الذي يضم الثروة الحرجية الأهم بيئياً، وأودية التركمان والرطل والكرم. إن ضرر الكسارات البيئي هو ضرر مؤكد. فالغبار التي تصدر عنها، تُلَوّث الهواء وتضر بالإنسان وبالثروة الحرجية، كذلك إقتلاع الأشجار لإقامة الكسارات، إضافة إلى الأضرار التي تلحقها بالطرقات من خلال حركة إنتقال الشاحنات المحمّلة بحصاً؛ إلا إن الكسارات من الوجهة الإجتماعية تؤمن

(١) يبلغ العدد الإجمالي للكسارات في القضاء ٣٠ كسارة، وقد ازداد العدد خصوصاً مع ازدياد الطلب سواء على الصعيد الوطني أم على الصعيد المحلي وتحديداً لتلبية الحاجة التي يتطلبها شق الطريق الذي يربط قضاء سير الضنية بمدينة الهرمل.

فرص عمل للعديد من الشبان ومورداً مالياً لأصحابها. والمطلوب في الظروف الإقتصادية الصعبة في هذه المنطقة، حيث نسبة البطالة مرتفعة جداً والموارد الإقتصادية شحيحة، تنظيم عمل هذه الكسارات وحصره في أماكن جرداء والتخفيف من أضرارها على البيئة المحيطة من خلال تطبيق القوانين والمراسيم الناظمة لعملها.

هذه هي أهم المخاطر التي تهدد البيئة في تجمّع الهرمل والذي يمكن اعتباره حتى الآن إحدى مناطق السياحة البيئية بإمتياز.

يجب ألا يحجب عنا إستعراض المشاكل البيئية وجود جمعيات غير حكومية، كتجمّع شباب البيئة في الهرمل، وهو من الجمعيات الناشطة بيئياً (يقوم بحملات نظافة، حملات تشجير بالتعاون مع البلدية، توعية بيئية للتلامذة، إلخ...)، ووجود ناشطين بيئيين كناديي السياحة الرياضية على العاصي ومشروع «الجرد» البيئي في جرد الهرمل. أضف إلى كل ذلك، إن البلدية تولي موضوع البيئة أهمية وتنشط في هذا المجال حيث قامت بإنشاء خمس حدائق عامة في مدينة الهرمل وبحملات تشجير واسعة (مجلة الهرمل، ص ٢٢ وص ٢٤).

وعلى الرغم من وجود «مركز أحراج وأسماك الهرمل» (٧ موظفين) والذي من مهامه «حماية الثروة الحرجية والثروات الطبيعية ومراقبة الصيد النهري والبري في المشاعات العامة»، فإن الأوضاع العامة في البلاد تَحُد من فعالية تدخل هذا الجهاز.

١٠. الإدارة البلدية

يوجد في قضاء الهرمل خمس بلديات، ثلاث منها مستحدثة (إنتخابات ٢٠٠٤) وهي بالتالي ما زالت في مرحلة تنظيم داخلي وتحضير للمشاريع. أما

البلديتان الناشطتان فهما: الهرمل التي تُعتبر واحدة من بين أقدم البلديات في لبنان ١٨٩٨ وبلدية القصر التي أنشئت عام ١٩٦٣. ولذلك ستقتصر الملاحظات عليهما.

إستمرت هاتان البلديتان، كما الأغلبية الساحقة من البلديات اللبنانية، مشلولتان حتى انتخابات ١٩٩٨ حيث جرت الإنتخابات البلدية بعد غياب دام طويلاً.

تجدر الإشارة أولاً إلى عدم وجود إتحاد بلديات في القضاء، ويعود السبب الراهن إلى إن أغلبية البلديات في التجمّع مستحدثة.

١٠ ـ ١ الواقع البلدي

يُلاحظ في الواقع البلدي ما يلي:

- التجهيزات المادية: البلديتان مجهزتان بالكومبيوتر وآلة تصوير وطباعة، إلخ... والبلديات المستحدثة موعودة بتسلم هذه التجهيزات بعد متابعة دورة تقيمها جامعة ألباني لرؤساء البلديات من أجل استخدام نظام محاسبة معين وضعته الجامعة. وقد شيّدت بلدية الهرمل مقراً خاصاً بها. أما بلدية القصر، فتتقاسم المقر المستأجر مع الدفاع المدني. كما إستأجرت بلدية الكواخ مقراً لها.

- الجهاز الإداري: يعاني الجهاز الإداري في بلدية القصر، وكذلك في البلديات المستحدثة، من نقص كبير كماً ونوعاً. بينما تمكنت بلدية الهرمل من التخفيف من النقص الحاد في الجهاز الإداري الذي كانت تعاني منه والذي على الرغم من عدم اكتماله، كماً ونوعاً، فإنه جهاز فاعل وناشط.

- الأداء البلدي: يتبين من ملاحظة الأداء البلدي، في بلديتي الهرمل والقصر، وجود بعض التمايز المتأتي من الدور المعطى للجان البلدية. فعلى الرغم من وجود لجان بلدية مشكّلة في البلديتين، فإن عضوية هذه اللجان تقتصر في بلدية القصر على أعضاء من المجلس البلدي فقط. أما في بلدية الهرمل، فاللجان تتشكل من أعضاء من المجلس ومن خارجه. وهذه الصيغة تؤمن مشاركة أوسع في العمل البلدي وذلك من خلال الإستعانة بطاقات من المجتمع المحلي، مما يوفر للبلدية فاعلية أكثر في نشاطاتها. (يبلغ عدد اللجان البلدية في الهرمل ١٣ لجنة). وإذا كانت الصيغة المعتمدة في تشكيل اللجان في بلدية القصر، هي الصيغة التي تعتمدها ٨٠٪ من البلديات اللبنانية، فإن الصيغة المعتمدة في بلدية الهرمل تقتصر على ٢١٪ من البلديات فقط (الموسوي: الأداء الداخلي . . ، ص ١٢١ ـ ١٢٢). إن إشراك طاقات المجتمع المحلي في العمل البلدي هو مصدر غنى ودعم للمجلس البلدي وليس إنتقاصاً من كفاءات أعضائه.

- الموازنة البلدية: ما زالت نسبة الواردات التي تحصلها بلديتا الهرمل والقصر من المكلفين نسبة متدنية (لم تمض سنة بعد على البلديات المستحدثة لتقييم موازناتها). ويرجع السبب في تدني نسبة التحصيل، كما في أغلبية البلديات في لبنان، وخصوصاً البلديات في الأرياف، إلى عوامل عديدة أبرزها، في ما يخص البلدية، عدم الإلحاح بالمطالبة لإعتبارات قرابية أو إنتخابية أو بسبب الحالة الإقتصادية الصعبة لعدد لا بأس به من الأُسر وغيرها من الأسباب. أما في ما يخص السكان، فالبعض لا يدفع المستحقات البلدية بسبب عجز فعلي ونسبتهم قليلة، أما البعض الآخر، فيتهرب من دفعها. وهكذا تعتمد البلديات في تمويل موازناتها على المستحقات المتوجبة للبلدية من الصندوق البلدي المستقل

وعلى المساعدات من مؤسسات دولية أو إقليمية وعلى بعض الجباية المحلية. إن الذهنية التي تحكم جباية المستحقات البلدية في لبنان عموماً، وفي الأرياف تحديداً، ومنها في بلديات تجمّع الهرمل تُشكل إحدى العقبات أمام الأداء البلدي، وخصوصاً، أمام مشاركة المجتمع المحلي في العمل البلدي. فالمشاركة هي مشاركة في الحقوق وفي الواجبات. فكما إن المشاركة في اللجان البلدية تعتبر حقاً للمواطن في التجمع، فإن دفع المستحقات البلدية هي واجب عليهم ممارسته من أجل المساهمة في تمويل التنمية البلدية وهو يعتبر وجهاً من أوجه المشاركة في العمل البلدي. (ملحق رقم ١٠: موازنة بلدية الهرمل)

ويرجع تحسن وضع الجباية في بلدية مدينة الهرمل مقارنة مع بلدية القصر إلى الكثافة السكانية وتمركز النشاطات الإقتصادية والإدارية في الأولى.

- تجدر الإشارة أخيراً إلى إن المرأة تمكنت، في هذه البيئة المحافظة، من كسر الإحتكار الذكوري للعمل البلدي. فقد جرى انتخاب سيّدة لأمانة سر بلدية الكواخ، إحدى بلديات التجمّع المستحدثة، وهو أمر جديد، لافت، مشجع ويدل على بداية تغيّر في الذهنية الإجتماعية في الموقف من دور المرأة في المجتمع.

١٠ ـ ٢ أهم المشاريع البلدية المنفذة

بعد هذا العرض المختصر لواقع البلديتين، سنعرض لأهم المشاريع المنفّذة في نطاقيهما:

- في بلدية القصر: لقد أنجزت البلدية مشروع البنى التحتية المموّل من البنك الدولي: «تزفيت» طرقات، إقامة حيطان دعم ضرورية[١].

(١) إستمارة البلدية.

- في بلدية الهرمل: أنجزت البلدية المشاريع التالية: القصر البلدي، الأرصفة وجدران الدعم، تعبيد الطرقات وإقامة الأرصفة (ممول من البنك الدولي)، الإنارة، تنفيذ قسم من أقنية الري ومياه الشفة (البنك الدولي)، تنفيذ بركتين لتجميع المياه: الكبيرة، بالتعاون مع وزارة الطاقة والموارد المائية والكهربائية، والصغيرة بالتعاون مع مؤسسة الإسكان التعاوني، إنجاز معمل علف للأسماك (مع مؤسسة الإسكان التعاوني)، إنجاز المسلخ البلدي وسوق الماشية (مع مؤسسة الإسكان التعاوني)، بدء تنفيذ مشروع تأهيل محيط القاموع، زراعة نهر العاصي بنحو ٢٠٠ الف فرخ سمك فاريو، إنجاز حملات تشجير وتحريج[١].

تُعتبر البلدية في الهرمل هي الأكثر جهوزية إدارياً وفنياً لاستقبال المشاريع بسب إمكانياتها البشرية والمادية والتجربة الغنية التي إكتسبتها من خلال المشاريع التي نفذتها مع الوزارات اللبنانية أو مع منظمات المجتمع المدني كذلك مع المنظمات الدولية وبصورة خاصة مع مؤسسة الإسكان التعاوني. والمطلوب لمواكبة المشاريع المرتقبة، تعاون البلديات الخمس، إما من خلال إتحاد بلديات أو من خلال إنشاء مكاتب للتنمية المحلية في كل بلدية ترتكز في عملها على تشكيل لجان متخصصة في القطاعات التي ستشملها المشاريع، على أن يراعى في تكوينها إختيار كفاءات وخبرات من المجتمع المحلي والإستعانة بهم وعدم اقتصارها على أعضاء من المجلس البلدي. ومن الضروري جداً أن تتمثّل في هذه اللجان أيضاً القرى التي لا يوجد فيها بلديات.

(١) المعلومات محصلة من خلال مقابلات من جهة ومن مجلة الهرمل التي تصدرها البلدية من جهة أخرى.

أما المشاريع المنفذة على مستوى التجمّع فهي:

- وضع مشروع لدعم التنمية الزراعية الريفية في الهرمل، التمويل من قبل منظمة الفاو ٢٠٠٣.
- تعاون بين فرنسا، عن طريق غرفة التجارة والصناعة والزراعة في البقاع، والجمعية التعاونية الزراعية العامة في الهرمل (٢٠٠٠)، حيث تم تأمين مهندس زراعي لمساعدة التعاونية على التنظيم. كما أثمر التعاون مع الإيطاليين والفرنسيين في إقامة معصرة الزيتون. كذلك وبالتعاون مع الفرنسيين، تُقام تجارب على زراعة القبّار والزعفران.
- أقيمت مجموعة من ورش العمل من أجل التدريب الفندقي بالتعاون مع American Hotel and Lodging Association ووزارة السياحة، للعاملين ولأصحاب المطاعم في الهرمل (٢٠٠٣).
- أبدت كل البلديات تجاوباً وإستعداداً للتعاون مع مشروع برنامج إعداد مشاريع بلديّة في إطار خطة مبرمجة للتنمية المحلية الذي تنفذه شركة لويس برجيه.

١١. المشاريع الراهنة أو المخطط لها

أهم المشاريع الراهنة أو المخطط لها هي:

١١ ـ ١ المشاريع المحلية (بلدية الهرمل)

- نادي أطفال الهرمل: «يُقام على مساحة ١٥٠٠٠ متر مربع لخدمة الأطفال من عمر ٥ إلى ١٥ سنة. ويمكن أن يستفيد منه حوالي ٦ آلاف طفل. ويشتمل المشروع على قاعات رياضية ومسبح ومحترف رسم وقاعات لتعليم اللغات الأجنبية وقاعة موسيقى وقاعة بيئية، إلخ...» (مجلة

الهرمل: ص ٢٧ ـ ٢٨). وقد باشرت البلدية بالتعاون مع بعض المنظمات المانحة ومع وزارة الشؤون الإجتماعية بالتنفيذ. إلا إن الإنجاز النهائي للمشروع يتوقف على تأمين التمويل المطلوب والمقدّر بـ٤٥٠ مليون ليرة لبنانية.

١١ ـ ٢ المشاريع مع الوزارات

- مشروع سد العاصي: وهو من أهم المشاريع وأكثرها حساسية. وهناك مشروعان: السد الصغير ويبلغ إرتفاعه ٣٦ متراً ومخصص لتجميع المياه وتوليد طاقة بقوة ٦ ميغاواط، والسد الكبير ويبلغ إرتفاعه ٧٦ متراً لتوليد طاقة بقوة ٤٨ ميغاواط (ملحق رقم ٤: بيان مقارنة ما بين السد الكبير والسد الصغير على العاصي)[١].

لسنا على اطلاع كامل على وثائق هذا المشروع، إلا إنه ومن خلال حركة الإعتراض الشعبية وحالة الإستياء العامة في الهرمل (إعتصام وبيانات أثناء وجود فريق البحث في الهرمل)، يتبين إن مشروع السد الكبير هو الأكثر فائدة للمدينة وللقضاء. المهم في المحصلة الأخيرة ألا يتحول العاصي فقط إلى «حكاية تُروى ولا تروي»!!!

- جر مياه الشفة للهرمل من نبع الزرقاء (العاصي): تسعى البلدية لجر مياه الشفة من نبع الزرقاء الذي يغذي نهر العاصي، والمشروع ينتظر صدور مرسوم جمهوري بإستملاك الأراضي التي ستمرّ فيها شبكة تمديد قساطل المياه. ومن الأفضل أن يشمل المشروع كل قرى وبلدات التجمّع المجاورة لمدينة الهرمل.

(١) يبدو إن الامر قد حسم أثناء كتابة هذا التقرير لصالح خيار اعتماد السد الصغير وهو ما يتعارض مع أماني وآمال سكان تجمّع الهرمل .

١١ ـ ٣ المشاريع مع منظمات وجهات دولية

- مشروع الصرف الصحي ومحطة لتكرير المياه المبتذلة: يشمل هذا المشروع: الهرمل، المنصورة، الناصرية، البويضة، سهلات الماء، القصر، الشواغير، وهو يتم بالتعاون مع مؤسسة الإسكان التعاوني الأميركية. ويؤمل إنجازه ما بين آخر ٢٠٠٥ وبداية ٢٠٠٦ (هناك حاجة ملحة جداً لإنشاء محطات لتكرير المياه المبتذلة في منطقة المقاهي والمطاعم على العاصي).
- مشروع المطمر الصحي للنفايات: ويشمل المشروع الهرمل، البويضة، بيت الطشم، الشواغير، القصر، حوش السيد علي، الكواخ، المنصورة، الناصرية وسهلات الماء. ويتم إنجازه بالتعاون مع مؤسسة الإسكان التعاوني ويؤمل إنجازه ما بين أواخر عام ٢٠٠٥ وبداية عام ٢٠٠٦.
- إعداد مشاريع بلدية في إطار خطة تنمية محلية: إعداد خطة تنمية مبسطة لاستخلاص مشاريع تدخل تنموي تمول من قبل الإتحاد الأوروبي. وهو مشروع يتم بالتعاون بين شركة لويس برجيه ووزارة التنمية الإدارية وتجمّع قرى وبلدات الهرمل.

القسم الثاني

الإمكانيات والمعوقات

في ضوء تشخيص وتحليل الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والبيئية في منطقة الهرمل، يمكن إستخلاص نقاط القوة والضعف التالية:

جدول رقم ١

نقاط الضعف

ـ معدل أمطار متدنٍ خصوصاً في السهل (من أدنى المعدلات في لبنان)
ـ مشكلة التصحر
ـ الموقع الهامشي (البعد عن العاصمة)
ـ وجود صقيع شتوي وربيعي
ـ عدم استكمال فرز الأراضي وعدم مسح بعضها
ـ «تفريخ» تعاونيات غير ناشطة
ـ تلوث مياه الري والشفة
ـ سوء إستغلال للمياه
ـ ضعف التقاليد الحرفية والصناعية
ـ غياب السياسة الزراعية
ـ ضعف الإرشاد الزراعي
ـ سيطرة الزراعات البعلية
ـ تحكم المرابين والوسطاء بالقطاع الزراعي

ـ تراجع المساحات الزراعية
ـ خطر الماعز والتحطيب والكسارات على الثروة الحرجية
ـ مستوى متدنٍ من الخدمات السكنية
ـ ضعف الخبرة الفندقية وضعف التجهيز السياحي
ـ أزمة بطالة حادة خصوصاً في صفوف الشباب
ـ إحباط نفسي لدى المزارعين بسبب التدخلات التنموية الفاشلة في القضاء

جدول رقم ٢
نقاط القوة

ـ ثروة مائية غنية جداً ومتعددة المصادر
ـ ثروة حرجية (خاصة في الجرد)
ـ ثروة آثرية وإرث عمراني
ـ تربة غنية في الجرد وقسم من السهل وفي حوض العاصي
ـ ثروة حيوانية مهمة ومتنوعة (سمك، نحل، ماشية)
ـ وجود أُطر تعاونية وجمعيات تعاونية ناشطة (على رغم من قلتها)
ـ وفرة في المهندسين الزراعيين
ـ وجود رياضات خاصة (Canoë, Kayak)
ـ التنوع المناخي والبيولوجي بين السهل والجرد
ـ توافر مصادر طاقة طبيعية (ماء، هواء، . . .)
ـ نظافة البيئة وتوافر المياه، في مرجحين تحديداً، يؤهلانها لتأصيل البذار
ـ توافر المناخ الملائم والمساحات الشاسعة يؤهلان التجمّع لممارسة الزراعات العلفية
ـ وجود زراعات صناعية واعدة (الزيتون تحديداً)
ـ وجود مركز لتجميع الحليب وإمكانية تصنيع الأجبان والألبان
ـ وجود مركز لتصنيع السجاد ووجود أُطر بشرية مؤهلة لممارسة هذه الحرفة

١. آفاق التنمية

ترك عدم نجاح معظم برامج التنمية في منطقة الهرمل آثراً سلبياً لدى السكان، مما جعلهم يترددون في منح ثقتهم بسهولة لبرامج جديدة تهدف إلى إنعاش منطقتهم من الناحية الإقتصادية.

وبالتالي، فإن من أهم التحديات التي يواجهها أي متدخل هي القدرة على كسب ثقة سكان المنطقة والمسؤولين فيها وجعلهم يتجاوبون مع أي مشروع إنمائي يستهدفهم.

وإلحاقاً للزيارات والإجتماعات الميدانية، ومع الأخذ بعين الإعتبار مختلف نقاط القوة والضعف المنوه عنها في الدراسة، يوصى بأن يتم التدخل عبر اتباع المحاور المتنوعة التالية:

- توجيه القطاع الزراعي وإعادة هيكلته.
- مكافحة الآثار السلبية للتصحر.
- تطوير القطاع السياحي.
- إيجاد موارد بديلة ومتجددة.

وكما سيتم شرحه لاحقاً، فإن المحاور المتنوعة المقترحة تشكل محاور تدخل متكاملة ومتداخلة بشكل تام.

١ ـ ١ التوجيه الزراعي واعادة هيكلة القطاع

من المتوقع أن يشهد القطاع الزراعي تحولاً هاماً للغاية. وتتمثل المرحلة الأولى لهذا التحول الدقيق والتي بدأت بالفعل في استبدال الزراعات الممنوعة بما يعرف بالزراعات البديلة. هذه المرحلة هي في طور التنفيذ ولا بد من تسريعها من أجل التمكن من مواجهة النتائج المباشرة وغير المباشرة لإنفتاح

السوق المحلية على الأسواق الأوروبية والأسواق العربية المتوقعة خلال العام ٢٠٠٥.

يجب بذل جهود كبيرة في أسرع وقت ممكن، سواء على مستوى التنافسية في الأسعار ام النوعية، لذلك نقترح إعادة تأهيل وتوجيه حقيقية للقطاع الزراعي.

في ما يخص إعادة توجيه هذا القطاع، نقترح التحرك حسب النقاط التالية:

← التشجيع على إنتاج زراعات «ذات قيمة مضافة»: نظراً للميزات التي تتمتّع بها هذه المنطقة (بيئة محافظة عليها من التلوث نسبياً، نوعية المياه، والمسافات مقارنة مع المناطق الزراعية الأخرى)، يُقترح اعتماد الزراعة البيولوجية، تحديداً في وادي مرجحين.

كما يُشجَع على إنتاج بعض الزراعات التي لا تتطلب كميات كبيرة من المياه أو متابعة دائمة من قبل المزارعين (كالقبّار مثلاً)، أو الزراعات التي تتم الإستفادة من خلالها إلى أقصى حد من العناصر الطبيعية المتوافرة (تربية سمك الترويت في النهر، تربية الأبقار والأغنام في المراعي الطبيعية الشاسعة، وتحديداً في الأودية...)

يمكن أيضاً اللجوء إلى زراعات أخرى، بعد تحديد كلفتها ورصد أسواق لها مثل إنتاج سمك الترويت المدخّن أو زراعة الأعشاب الطبية...

← زراعات بعلية أو مروية جزئياً: من أجل المساهمة في مكافحة التصحر في منطقة الهرمل بشكل فعّال وتطوير الإنتاج الحيواني، من المفيد اللجوء إلى الزراعات التي لا تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه والتي تسمح في الوقت عينه بحماية التربة من الإنجراف.

← الإنتاج الحيواني: ما زال إنتاج لحوم البقر والغنم والحليب ومشتقاته دون الطاقات المحلية وحاجات السوق على المستوى المحلي كما على مستوى البلد ككل. وسيؤدي تطور هذا القطاع على المدى البعيد دوراً إقتصادياً هاماً في المنطقة. كما ستعزز الإستفادة من المراعي الطبيعية نوعية الإنتاج في هذا القطاع. كما يجوز التنسيق على أكثر من صعيد ما بين تربية المواشي والزراعة البيولوجية من أجل الحدّ من الإستعمال المكثف والمنهجي للأسمدة الكيميائية والمبيدات.

أما بالنسبة إلى إعادة تنظيم هذا القطاع، فيُقترَح بصورة خاصة إنشاء تعاونية زراعية. يشكل دور التعاونيات الزراعية عاملاً هاماً في تنشيط الزراعة. حتى الآن، وبالرغم من تشتت التعاونيات وغياب دعم فعال لها من قبل السلطات الرسمية (خاصة على المدى الطويل) لم يحل دون وجود تجارب ناجحة إلى حدٍ ما.

على الرغم من بعض المشاكل الميدانية، يُشار إلى نجاح بعض التعاونيات الجادة في تنظيمها ونشاطاتها الميدانية وقد يكون من المجدي الإستفادة من تجاربها.

بالإضافة إلى تسهيل إعادة هيكلة القطاع الزراعي، يتمثل دور التعاونية المقترحة تبعاً للمحاور الثلاثة المذكورة أعلاه في تأمين ما يلي:

- حصول المزارعين الصغار على المعدات والآلات الزراعية الحديثة.
- المتابعة والإستشارات البيطرية.
- الأسمدة، المخصبات، المبيدات، إلخ... بأسعار مدروسة.
- البذار والشتول ذات النوعية.

- تسويق المنتجات الزراعية مع تخفيض عدد الوسطاء وتسهيل النفاذ إلى أسواق جديدة أو أسواق متخصصة، . . .
- تشجيع تطوير الصناعات الزراعية مع إعطاء ضمانات للمزارع كما للصناعي.

بصورة عامة، يُتوقع أن تُنَشِّط هذه التعاونية خاصةً على مستوى تدريب المزارعين وتوعيتهم من أجل مساعدتهم على جعل إنتاجهم أكثر مردودية.

من الواضح إنه لا يمكن فرض هذه البنية على المزارعين، فهي بنية مطلوب أن تكون ديناميكيتها تشاركية. يُقترح بالتالي تأسيس نواتها إنطلاقاً من بعض التعاونيات الموجودة ذات التجارب الناجحة نوعاً ما، على أن يتم تعزيزها من خلال تمثيل لجان زراعية منبثقة عن البلديات المشارِكة في المشروع. في المرحلة الأولى، يتم وضع بنية دعم، أكثر مما هي بنية بديلة، من خلال إنشاء نوع من اتحاد يضم التعاونيات الموجودة ويتحاور بشكل أساسي مع اللجان الزراعية البلدية، التي يجب إعادة إحيائها إستناداً إلى تجربة بلدية الهرمل.

يتطلب إعادة تأهيل القطاع الزراعي أيضاً دعماً من قبل السلطات الرسمية على ضمّ بعض المساحات الزراعية إلى بعضها البعض (التي أصبحت غير قابلة للإستثمار لصغر حجمها)، والمضي قدماً في عمليات المسح العقارية التي طال إنتظارها منذ عهد الإستقلال وتسهيل وتسريع عمليات الفرز والضم لما في ذلك من انعكاس على تنمية التجمّع عموماً والقطاع الزراعي خصوصاً.

١ ـ ٢ مكافحة آثار التصحر السلبية

تعتبر الهرمل من أكثر المناطق التي تعاني من مشكلة التصحر ويعود ذلك بشكل أساسي إلى إن معدل هطول الأمطار في هذه المنطقة هو الأدنى على مستوى لبنان من جهة، وإلى مناخ المنطقة الجاف والحار من جهة أخرى.

كما يشكل إنجراف التربة خطراً حقيقياً في هذه المنطقة، خاصةً بعدما بدأت آثاره تظهر إثر الفياضانات الأخيرة التي إجتاحت قسماً من أراضي المنطقة.

من أجل مكافحة ظاهرة التصحر المتزايدة، نقترح تركيز الجهود على محورين أساسيين:

- «المخطط الأخضر» لإعادة تشجير وحماية الغطاء النباتي.
- «المخطط الأزرق» للحفاظ على الموارد المائية.

«المخطط الأخضر»

إعادة التشجير: باستثناء الأشجار المثمرة وأشجار الزيتون في منطقة السهل، تمتاز هذه المنطقة بمناخ وطبيعة شبه صحراويين. وعلى الرغم من إن منطقة الأودية (الجرد) تنعم أكثر من غيرها بثروة حرجية، فإن الأشجار في هذه المنطقة (بعضها قديمة العهد مثل العرعر والأرز) مهددة بسبب المشاحر (وهي من أهم موارد سكان المنطقة) وأيضاً بسبب العمل غير الشرعي في الكسارات المجاورة.

نذكر في هذا الإطار، إن المبادرات التي قامت بها بلدية الهرمل (مثل زرع ١٠٠٠٠ شجرة على جوانب الطرقات وفي مختلف الأماكن الأساسية) ما زالت دون الحاجات الحقيقية للقضاء على آثار التصحر بشكل فعال. يمكن أن تقوم إعادة التشجير على زرع أشجار مثمرة، وخاصة أشجار الزيتون، وإن لم تكن تساهم بشكل كبير في حماية التربة النباتية.

حماية الغطاء النباتي: بناءً على ما تم إقتراحه سابقاً، عبر تشجيع المزارعين على اعتماد الزراعات البعلية أو المروية جزئياً من أجل تعزيز حماية الغطاء النباتي وإنتاج اللحوم والحليب من خلال تأمين المواد الأولية والمراعي الشاسعة لهذا القطاع.

«المخطط الأزرق»

لا شك في إن مشكلة المياه هي من أدق المشاكل على الإطلاق بسبب تبعاتها الهامة على النمو الإقتصادي (خاصة على الزراعة) وعلى نوعية حياة سكان المنطقة.

قد تكون الموارد المائية المختلفة كافية من الناحية النظرية، لكن الواقع هو إنه لا تتم الإستفادة منها بشكل يلبّي حاجات النمو في المنطقة.

تتمتع منطقة الدراسة برمّتها بمصادر مياه هامة ومتنوعة: تلك المتأتية من ذوبان الثلوج، والمخزون الجوفي (وأهمها في منطقة مرجحين) ونهر العاصي.

تم اقتراح العديد من المشاريع المجتزأة والمتفرقة، وما زال الكثير من الدراسات في انتظار ممولين لترى النور. من الضروري إذن وضع خطة إستراتيجية شاملة للإستفادة من الموارد المائية بحيث تعطى الأولوية للقطاع الزراعي ولتحسين نوعية حياة السكان.

ولتحقيق هذه الغاية، يجب إيلاء الأهمية ليس فقط لكمية المياه المخزنة في هذه المنطقة المعروفة بمناخها الجاف، بل أيضاً لكلفة الإستفادة من هذه المياه ولكيفية جعلها متوافرة للقيام بمختلف النشاطات الهادفة إلى التنمية المستدامة في هذه المنطقة، وذلك بأقل كلفة ممكنة وعلى مدار السنة.

من ناحية أخرى، فإن وجود مصادر مياه مختلفة يكشف عن أهمية برامج إستغلال المياه، خاصة في منطقة تؤثر كلفة إستخراج المياه من الآبار الفردية سلباً على تسويق المنتوجات الزراعية، ناهيك عن معاناة بعض المناطق (مثل الأودية) من نقص المياه، فيما المنطقة موضوع الدراسة محاطة بقمم مكسوة بالثلج وبأحد أهم الأنهار في لبنان!

في إطار هذا المشروع، يجب بالطبع إعطاء الأولوية لإعادة تأهيل قنوات

الري (وللجوء إلى أنظمة ري جديدة قائمة على جرّ المياه من خلال قنوات غير مكشوفة، من أجل الحد من الخسائر الناتجة عن ظاهرة التبخر المرتبطة بمناخ هذه المنطقة الجاف)، وأيضاً لإنشاء بحيرات إصطناعية جديدة، وتجميع المياه من القمم المغطاة بالثلوج وجرها إلى القرى المتواجدة في أسفل الوادي، وللإستفادة إلى أقصى حد من السد المنوي إنشاؤه على نهر العاصي.

١ ـ ٣ تطوير القطاع السياحي

فيما بدأ سكان الهرمل والمسؤولون المحليون يعون أهمية القطاع السياحي في اقتصاد التجمّع، لا بد من الإقرار بأن هذا القطاع ما زال مهملاً للغاية. والمطلوب تأهيل جميع العناصر المكونة لهذا القطاع، من البنى التحتية إلى الخدمات، مروراً بصورة المنطقة لدى الآخرين. والأحرى القول، أنه يجب إعادة تأهيل هذه العناصر لأن ما هو موجود اليوم لا يلبي الحاجات ولا التطلعات. من ناحية أخرى، ومن أجل معالجة مشكلة البعد عن مدن الساحل (خاصة العاصمة)، ليس المطلوب تحسين نوعية الخدمات فحسب، بل تقديم سلسلة واسعة من النشاطات من أجل جذب أكبر عدد من الزوار وتشجيعهم على المكوث فترة طويلة في المنطقة موضوع الدراسة. لذلك، من الضروري جداً تنويع النشاطات وتوزيعها بحسب المواسم. (ملحق رقم ١١: مبدأ التطور السياحي)

وبهدف وضع خطة إستراتيجية لتطوير السياحة في الهرمل، نقترح ما يلي:

- إستكمال التنقيب عن المواقع الأثرية وتصنيفها وحمايتها.
- دراسة مشروع إنشاء وتطوير نشاطات رياضية وترفيهية جديدة من شأنها جذب الزوار المحليين والأجانب إلى هذه المنطقة. ونذكر من هذه النشاطات: راليات السيارات، الطيران الشراعي، نشاطات رياضية شتوية

(على المنحدرات المغطاة بالثلوج في شرق المنطقة موضوع الدراسة. . .)

- تطوير نوعية الخدمات السياحية على مستوى العنصر البشري والبنى التحتية.
- الربط ما بين مختلف النشاطات ووضع ديناميكية تكاملية مع النشاطات التي قد تنظم في الجبال المجاورة، كمشروع السياحة البيئية (مشروع الجرد).
- إطلاق حملات دعائية (على المستويين الوطني والعالمي) لإبراز مزايا هذه المنطقة السياحية ولتشجيع الإستثمارات المحلية والخارجية. كما يجب بذل الكثير من الجهود لتحسين صورة المنطقة. كما يجب وضع خطة تسويقية حقيقية بالتعاون مع اللجان السياحية التابعة للبلديات ومع وزارة السياحة.
- تشجيع الإنتاج الحرفي الخاص بالمنطقة موضوع الدراسة (وخاصة صناعة السجاد) وكذلك إبراز شفهية العادات.

إذا عدنا إلى العناصر المذكورة أعلاه، يبدو من دون شك إن أهم طاقات المنطقة يكمن في السياحة البيئية والريفية. تشجع درجة الوعي التي يتمتع بها المسؤولون عن ناديي الكانوي ـ الكاياك على المضي قدماً في هذا المجال. ولا مبالغة في القول أنه في حال بُذلت الجهود في الإتجاه الصحيح، يمكن أن تصبح الهرمل عاصمة السياحة البيئية في المنطقة.

١ ـ ٤ إيجاد الطاقات البديلة والمتجددة

تتمتع الهرمل بالعديد من الميزات التي تشجع على النظر في الإعتماد على طاقات بديلة و/أو غير ملوثة. لا بد من القيام بتحاليل وبدراسات جدوى حول الطاقات المائية الكهربائية والهوائية والشمسية، نظراً لأهميتها في تخفيض كلفة

الزراعة وفي الحد من التعديّات على البيئة، إذا ما أُريدَ للسياحة البيئية أن تؤدي دوراً هاماً على المدى البعيد. كذلك، يمكن اللجوء إلى طرق تجديدية و«بيولوجية» لمعالجة المياه المبتذلة ولتشجيع تربية الأسماك. يمكن القيام بتجارب على المدى القصير وتصميم مشاريع محددة يتم الجمع فيها ما بين السياحة البيئية ومصادر الطاقة البديلة، كما يمكن تطبيق المبدأ عينه على القطاع الزراعي

٢. إستراتيجية التنمية

لقد حاولنا من خلال العرض المفصل للمحاور الأربعة الأساسية لتنمية منطقة الهرمل، أن نحدد الديناميكية أو ديناميكيات التحول التي تعرفها هذه المنطقة.

لكن الواضح إن التحول الأهم يجب أن يتم على مستوى الذهنية.

لذلك، فإن إنشاء تعاونية زراعية يشكل عنصر دعم وتدريب أساسي للمجتمع المدني. ويمكن جعل هذا التدريب أشمل بحيث يشجع سكان المنطقة على تسويق منتجاتهم بأنفسهم من أجل الحد من عدد الوسطاء وبالتالي تحسين سعر مبيعها.

يمكن تقسيم الإستراتيجية على مرحلتين: في المرحلة الأولى، يجب تعزيز القطاع الزراعي من خلال تحول هام في التقنيات والأدوات والتوجهات، إلخ...

في المقابل، نقترح التمهيد لمحاور تنمية أخرى تحل مكان الزراعة تدريجياً، بشكل يسهل الإنتقال من اقتصاد قائم بشكل أساسي على الزراعة إلى اقتصاد يصبح فيه للخدمات على المدى المتوسط دور أكثر أهمية.

على مستوى آخر، قد تؤدي بعض المشاريع الوطنية (كإعادة إحياء خط سكة الحديد بيروت ـ حمص) دوراً في إحياء اقتصاد المنطقة.

في حال نجاح هذه البنية، يمكن أن تعمم انطلاقاً من اللجان المشكلة داخل بلدية الهرمل على القطاعات الإقتصادية المختلفة، من خلال تأمين محاورين جديين وفعالين للمتدخلين على أنواعهم.

الملاحق

ملحق رقم ١. منهجية البحث ٩٧
ملحق رقم ٢. لائحة المقابلات التي أجراها فريق البحث في تجمّع الهرمل ٩٩
ملحق رقم ٣. موقع منطقة الدراسة ١٠٥
ملحق رقم ٤. بيان مقارنة ما بين السد الكبير والسد الصغير على العاصي ١٠٦
ملحق رقم ٥. مصادر المياه ١٠٧
ملحق رقم ٦. المناطق الزراعية ١٠٨
ملحق رقم ٧. بعض التجارب التعاونية الناجحة ١٠٩
ملحق رقم ٨. نماذج عن بعض الأبحاث التطبيقية الزراعية التي أجريت في التجمّع ١١١
ملحق رقم ٩. مخاطر التصحر ١١٣
ملحق رقم ١٠. موازنة بلدية الهرمل ١١٤
ملحق رقم ١١. مبدأ التطور السياحي ١١٦

ملحق رقم ١. منهجية البحث

إن البحث السريع بالمشاركة هو نمط من الأبحاث الميدانية. وهو يعتمد على استخدام التقنيات النوعية (الملاحظة والمقابلة) في جمع المعطيات وعلى التحليل النوعي لهذه المعطيات أكثر من اعتماده على التقنيات والتحليل الكمّيين، نظراً للوقت القصير المخصص لإنجازه.

كانت الخطوة المنهجية الأولى الإطلاع على بعض الوثائق النظرية التي عالجت مفهوم التنمية المحلية وكذلك دراسات عن قضاء الهرمل صادرة سواء عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية الريفية المتكاملة في بعلبك الهرمل أم عن وزارة الشؤون الإجتماعية أم عن مصادر أخرى.

بعد هذه الخطوة، قام فريق البحث بزيارة ميدانية أولى للمنطقة لإجراء الإتصالات الأولية مع الفعاليات المحلية (رؤساء البلديات الخمس ومخاتير قرى وبلدات التجمّع واعضاء اللجنة المنتخبة).

ثم توالت بعد ذلك الزيارات الميدانية، مع إقامة أحياناً ومن دون إقامة أحياناً أخرى، حيث أجرى فريق البحث مجموعة من المقابلات الجَماعية. وقد تم فيها استخدام تقنية المقابلة الحرة (Entretien libre). كما تمّ، وبالتنسيق مع لجنة المنتخبين، إعتماد مبدأ الإجتماع بلجان متخصصة. فتم إجراء ثلاث مقابلات جَماعية مع: لجنة زراعية، لجنة سياحية ولجنة بيئية، تمثّل في كل منها أعضاء من قرى وبلدات التجمّع، واستُخدِمت فيها، كما في

العديد من المقابلات الفردية التي أجراها فريق البحث مع فئات إجتماعية متنوعة، المقابلة نصف الموجهة (Entretien semi-directif) (ملحق رقم ٢: لائحة بالمقابلات التي أجراها فريق البحث في تجمّع الهرمل). كذلك تمّت الإستفادة بتفاوت من معلومات إستمارتين: «إستمارة البلدية»[١] و«إستمارة البلدة»[٢]، المبنيتين من قبل إدارة المشروع. وقد تم إجراء تحليل كمي لهما Analyse quantitative. كما أجري تحليل نوعي للمقابلات Analyse qualitative. وقد شكّلت المقابلات مصدر المعلومات الأساسي في هذا التقرير. كذلك كان للملاحظة دور أساسي في التعرف على العديد من الجوانب المورفولوجية الطبيعية والإجتماعية والإقتصادية.

لم يواجه فريق البحث أي صعوبات تُذكر في عمله الميداني وذلك بسبب التآلف مع المنطقة. فمن خلال دراسات سابقة أجراها الباحث الإجتماعي، ذو الأصل البعلبكي، عن القضاء تم تكوين شبكة من العلاقات، أصدقاء ومعارف، مما سهّل الأمر على الفريق. أضف إلى ذلك، الدور التنظيمي الإيجابي الذي قام به المنسّق الميداني. إلا إن فريق البحث لاحظ إحباطاً عاماً، وخصوصاً لدى المزارعين، من التجربة الفاشلة لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية الريفية ومن كثرة الدراسات وقلة التنفيذ. وهو ما يُخشى أن يؤثر على كل الدراسات اللاحقة، خصوصاً إذا لم تُقرن هذه الدراسة كما غيرها بإنجازات ميدانية ملموسة.

---

(١) إستمارة البلدية: تعني الإستمارة الموجّهة إلى البلديات الخمس في التجمّع للحصول على معلومات عنها.

(٢) إستمارة البلدة: تعني الإستمارة المخصّصة للحصول على معلومات عن قرى وبلدات التجمّع. قام بتعبئة هذه الإستمارات المنسّق الميداني.

ملحق رقم ٢. لائحة بالمقابلات التي أجراها فريق البحث في تجمّع الهرمل

هدف المقابلة	مكان إجراء المقابلة	الجهة المستهدفة	نوع المقابلة	تاريخ المقابلة
ـ تعارف وتعرّف بهدف البحث	ـ مقر بلدية الهرمل	ـ إجتماع عام مع اللجنة المنتخبة	ـ جماعية / غير موجهة	٢٠٠٤/٨/٣١
ـ الوضع السياحي	ـ مطعم / العاصي	ـ صاحب مطعم	ـ فردية / نصف موجهة	٢٠٠٤/٨/٣١
ـ الوضع السياحي	ـ مطعم / العاصي	ـ صاحب مطعم	ـ فردية / نصف موجهة	٢٠٠٤/٨/٣١
ـ الوضع السياحي	ـ مركز النادي / العاصي	عضو نادي Sport nature	ـ فردية / نصف موجهة	٢٠٠٤/٨/٣١
ـ الوضع الزراعي	ـ في حوش السيد علي	مزارع	ـ فردية / نصف موجهة	٢٠٠٤/٨/٣١
ـ الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والبيئية والخدماتية في الكواخ	ـ في مقر بلدية الكواخ	ـ إجتماع عام مع المجلس البلدي ومع فعاليات ومزارعين	ـ جماعية / غير موجهة	٢٠٠٤/٩/١
ـ الأوضاع (نفسها) في وسهلات الماء	ـ في منزله / سهلات الماء	ـ نائب رئيس بلدية جوار الحشيش	ـ فردية / نصف موجهة	٢٠٠٤/٩/١
ـ الأوضاع (نفسها) في القصر فيسان	ـ في مقر بلدية القصر	ـ رئيس بلدية القصر ـ فيسان	ـ فردية / نصف موجهة	٢٠٠٤/٩/١

تابع ملحق رقم ٢. لائحة بالمقابلات التي أجراها فريق البحث في تجمّع الهرمل

هدف المقابلة	مكان إجراء المقابلة	الجهة المستهدفة	نوع المقابلة	تاريخ المقابلة
ـ الوضع التعليمي والوضع البيئي	في مقهى / العاصي	ـ أستاذ تعليم ثانوي/ ناشط بيئي	ـ فردية /نصف موجهة	٢٠٠٤/٩/١
ـ الأوضاع السياحية والفندقية وزراعة القبار	في مقهى / العاصي	ـ مدير المركز الفندقي التدريبي/مهنية الهرمل	ـ فردية /نصف موجهة	٢٠٠٤/٩/١
ـ الاوضاع الزراعية في التجمّع	ـ في مقر بلدية الهرمل	ـ اللجنة الزراعية من كل بلدات التجمّع	ـ جماعية متخصصة / نصف موجهة	٢٠٠٤/٩/١٠
ـ الاوضاع السياحية والخدماتية والزراعية في وادي العاصي	ـ في مطعم ومقهى / الشواغير ـ العاصي	ـ إجتماع عام مع رئيس بلدية الشواغير ومع أصحاب المطاعم على العاصي ومع مزارعين من الشواغير	ـ جماعية متخصصة / نصف موجهة	٢٠٠٤/٩/١٠
الاوضاع السياحية والبيئية في التجمّع	ـ في مقر بلدية الهرمل	ـ اللجنة السياحية والبيئية من كل بلدات التجمّع	ـ جماعية متخصصة / نصف موجهة	٢٠٠٤/٩/١١
ـ الاوضاع الإقتصادية والإجتماعية والبيئية والخدماتية في جوار الحشيش والجرد عموماً	ـ في منزله/ جوار الحشيش	ـ رئيس بلدية جوار الحشيش	ـ فردية/ نصف موجهة	٢٠٠٤/٩/١١

تابع ملحق رقم ٢. لائحة بالمقابلات التي أجراها فريق البحث في تجمّع الهرمل

هدف المقابلة	مكان إجراء المقابلة	الجهة المستهدفة	نوع المقابلة	تاريخ المقابلة
ـ الاوضاع العامة والزراعية تحديداً	ـ في منزله / الهرمل	ـ نائب رئيس مصلحة الابحاث الزراعية ومزارعين	ـ جماعية / نصف موجهة	٢٠٠٤/٩/١١
ـ السياحة البيئية	ـ في المشروع /جرد الهرمل	ـ مدير مشروع الجرد البيئي	ـ فردية/ نصف موجهة	٢٠٠٤/٩/١٢
ـ الاوضاع البيئية والسياحية في التجمّع	ـ في مركز النادي / العاصي	رئيس نادي العاصي (الكاناوي كاياك)	ـ فردية/ نصف موجهة	٢٠٠٤/٩/١٢
ـ الاوضاع العامة والزراعية وتربية النحل في التجمّع	ـ في مقهى / العاصي	ـ أستاذ جامعي / عضو في التعاونية الزراعية العامة وتعاونية مربي النحل في البقاع الشمالي	ـ فردية/ نصف موجهة	٢٠٠٤/٩/١٢
ـ قضايا تنظيمية عن توسيع التجمّع	ـ في مقر بلدية الهرمل	ـ الهيئة المنتخبة + ممثلة وزارة التنمية الادارية	ـ إجتماع عام	٢٠٠٤/٩/٢٤
ـ الأوضاع الزراعية (النباتية والحيوانية)	ـ في مقر جهاد البناء	المهندسون الزراعيون في جهاد البناء	ـ جماعية / نصف موجهة	٢٠٠٤/٩/٢٤

تابع ملحق رقم ٢. لائحة بالمقابلات التي أجراها فريق البحث في تجمّع الهرمل

هدف المقابلة	مكان إجراء المقابلة	الجهة المستهدفة	نوع المقابلة	تاريخ المقابلة
ـ الأوضاع العامة وتربية النحل في التجمّع	في مقهى / العاصي	ـ مراسل صحفي / مسؤول في تعاونية مربي النحل في ريف الهرمل	ـ فردية/ نصف موجهة	٢٠٠٤/٩/٢٤
ـ الأوضاع الزراعية وتربية النحل في التجمّع	ـ في منزله / الهرمل	ـ مزارع ورئيس تعاونية مربي النحل في ريف الهرمل	ـ فردية/ نصف موجهة	٢٠٠٤/٩/٢٤
ـ الاوضاع العامة في التجمّع	ـ في منزله / بعلبك	ـ رئيس بلدية الهرمل	ـ فردية/ نصف موجهة	٢٠٠٤/١٠/٦
ـ الاوضاع الزراعية وتربية الماشية تحديداً	ـ في مركز تجميع الحليب	ـ رئيس مركز تجميع الحليب	ـ فردية/ نصف موجهة	٢٠٠٤/١٠/٦
ـ الاوضاع الزراعية وتربية الماشية	ـ في مقر بلدية الهرمل	ـ المهندسون في جهاد البناء +رئيس جمعية مربي الماشية وتسويق الحليب	ـ فردية/ نصف موجهة	٢٠٠٤/١٠/٦
ـ تربية السمك	ـ في مطعم/ العاصي	ـ رئيس نقابة مربي الاسماك	ـ فردية / نصف موجهة	

تابع ملحق رقم ٢. لائحة بالمقابلات التي أجراها فريق البحث في تجمّع الهرمل

هدف المقابلة	مكان إجراء المقابلة	الجهة المستهدفة	نوع المقابلة	تاريخ المقابلة
ـ الاوضاع الزراعية والوضع التعاوني في التجمّع	في مركز الجمعية / الهرمل	رئيس وأعضاء الجمعية التعاونية العامة الزراعية	ـ جماعية / نصف موجهة	٢٠٠٤/١٠/٩
ـ تربية النحل في التجمّع	في مركز الجمعية التعاونية الزراعية / الهرمل	رئيس وأعضاء تعاونية مربي النحل في البقاع الشمالي	ـ جماعية / نصف موجهة	٢٠٠٤/١٠/٦
ـ الأوضاع البيئية في التجمّع	ـ في مقهى / العاصي	ـ تجمّع شباب الهرمل لحماية البيئة	ـ جماعية / نصف موجهة	٢٠٠٤/١٠/٦
ـ الأوضاع التنموية في التجمّع	ـ في مركز الخدمات الإنمائية	ـ رئيس مركز الخدمات الانمائية	ـ فردية / نصف موجهة	٢٠٠٤/١١/٢
ـ وضع حرفة السجاد في الهرمل	ـ في مركز السجاد	ـ مدربة في مركز السجاد	ـ فردية / نصف موجهة	٢٠٠٤/١١/٢
ـ نشاطات الجمعية والتصنيع الغذائي	ـ في مقر بلدية الهرمل	ـ رئيسة الجمعية التعاونية للمرأة الريفية الحرفية (البتول) للتصنيع الغذائي	ـ فردية / نصف موجهة	٢٠٠٤/١١/٢
ـ بعض الإستيضاحات عن الأوضاع الزراعية	ـ في مقر جهاد البناء	ـ مهندس زراعي	ـ فردية / نصف موجهة	٢٠٠٤/١١/٢

ملحق رقم ٣. موقع منطقة الدراسة

ملحق رقم ٤. بيان مقارن ما بين السد الكبير والسد الصغير على العاصي

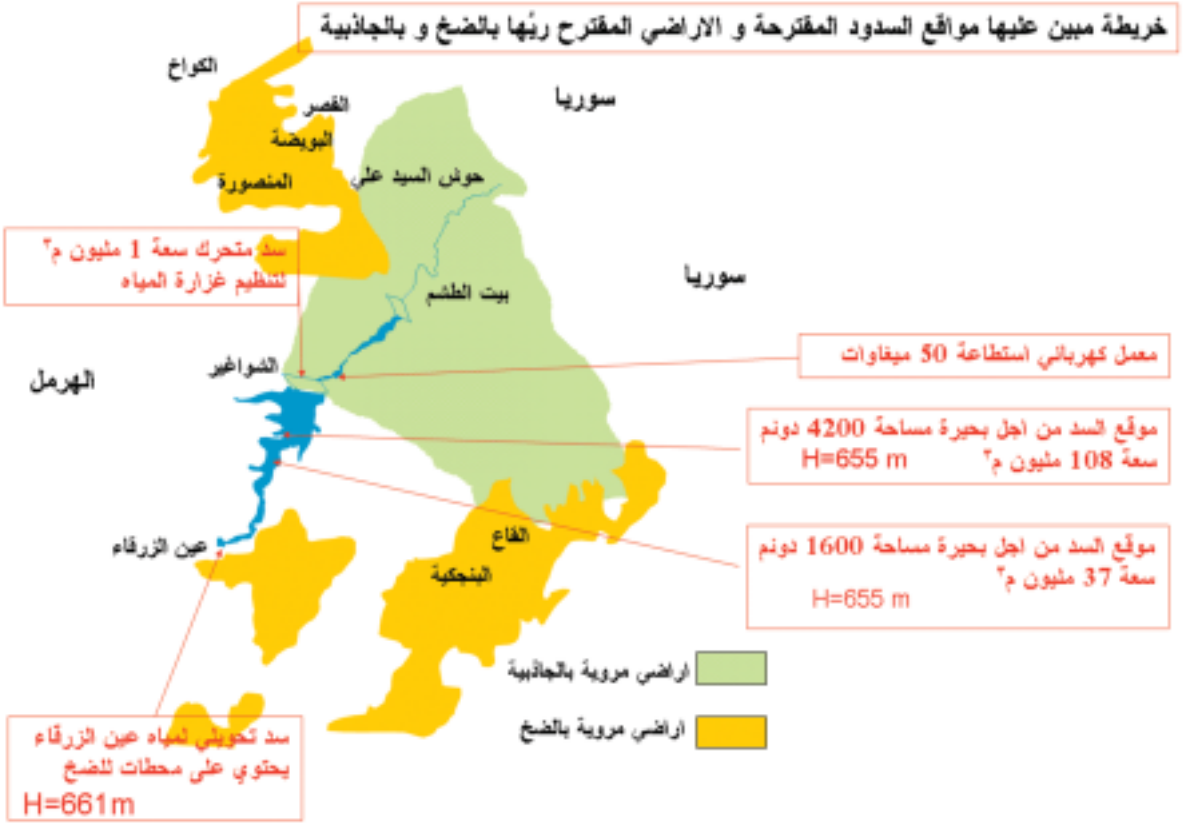

ملحق رقم ٥. مصادر المياه

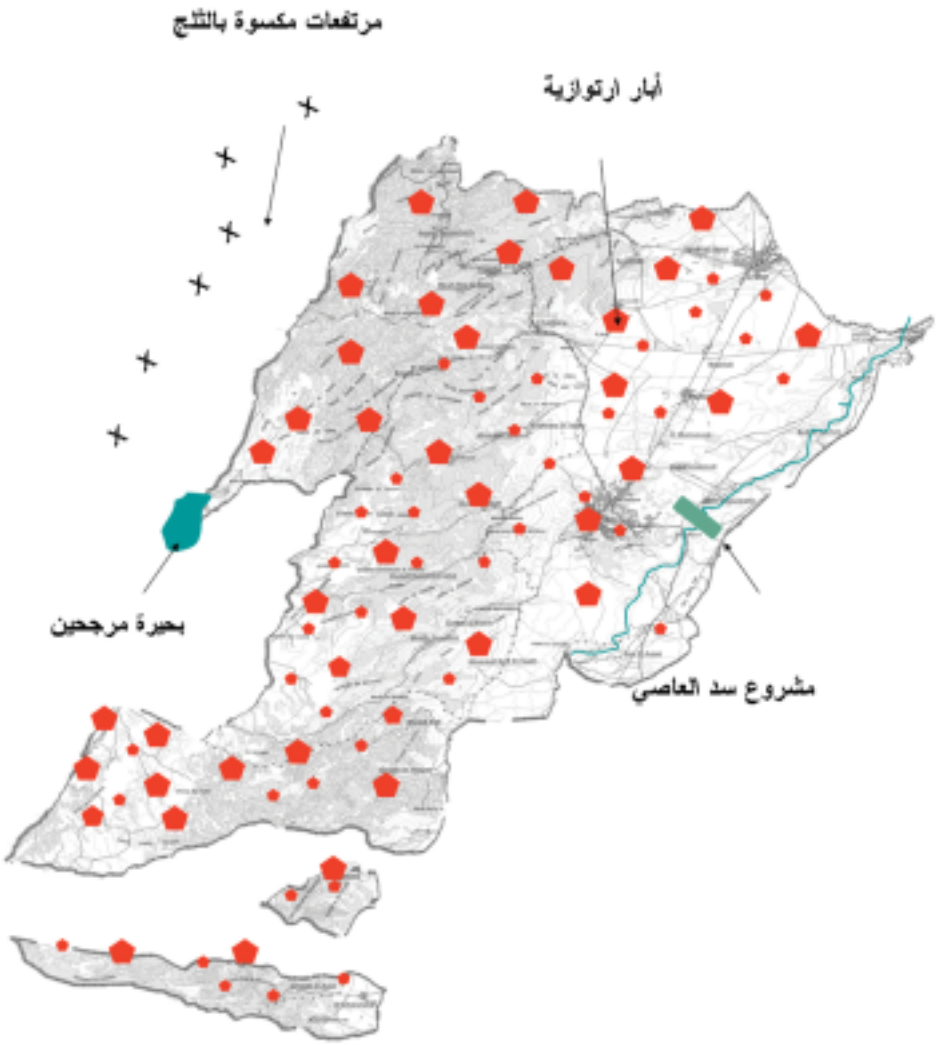

ملحق رقم ٦. المناطق الزراعية

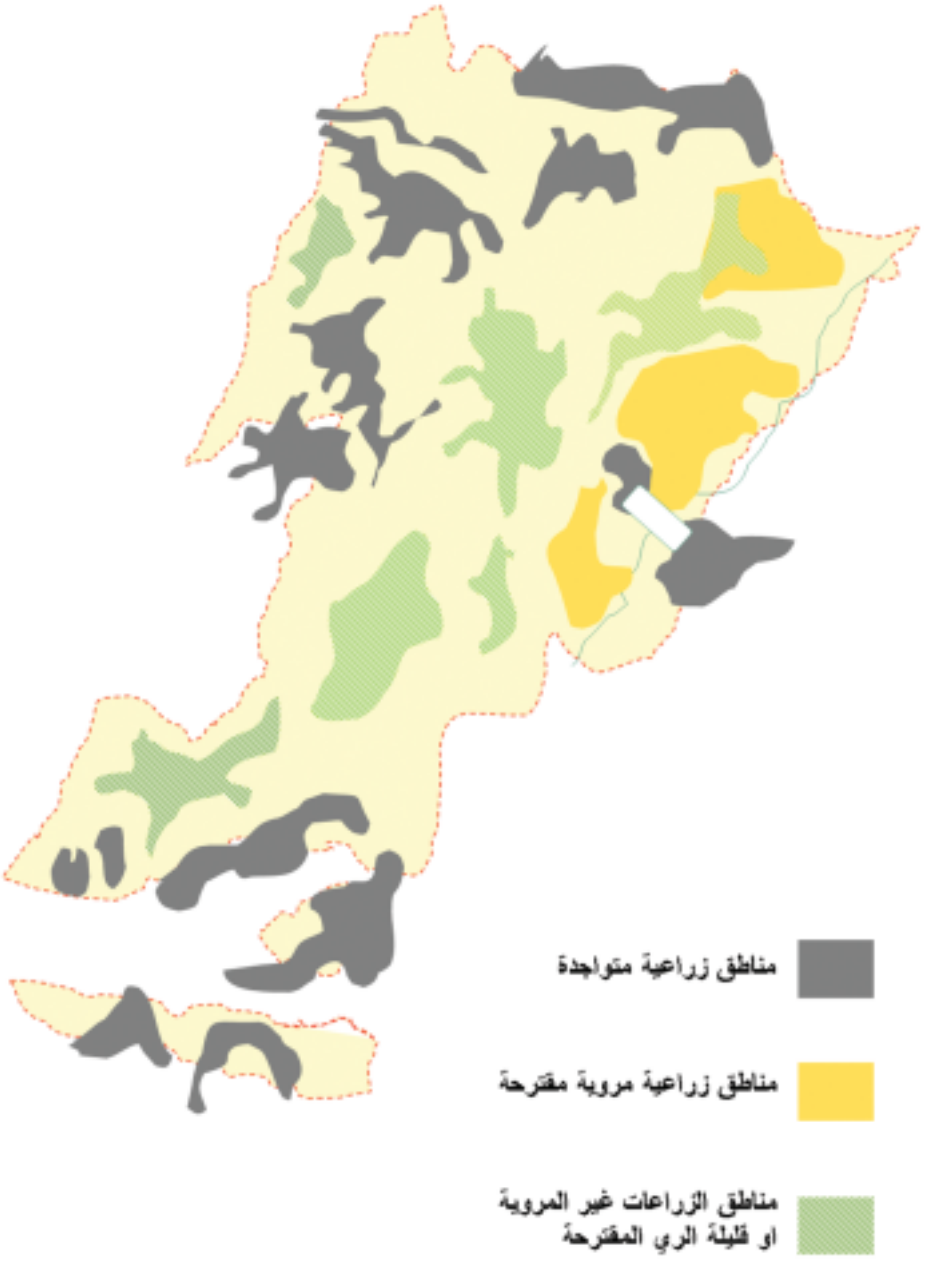

ملحق رقم ٧. بعض التجارب التعاونية الناجحة

أمثلة عن بعض التجارب التعاونية الناجحة (على سبيل المثال لا الحصر):

- نجاح تعاونية مربي الأسماك عبر شراكة مع البلدية ومع مؤسسة الإسكان التعاوني في إنشاء معمل لتصنيع علف للأسماك. مما سيخفّف من كلفة الإنتاج على مربي الأسماك بنسبة ٣٠٪، ويعزّز قدرتهم التنافسية.

- نجاح الجمعية التعاونية الزراعية العامة والتي أثمر تعاونها مع الفرنسيين في إقامة معصرة للزيتون. كذلك تقوم بتجربة مع غرفة التجارة والصناعة والزراعة في زحلة، بدعم من فرنسا، في اختبار زراعة القبار (Câpres). كما تلعب التعاونية دوراً هاماً في تخفيض كلفة الإنتاج على الأعضاء المنتسبين سواء على مستوى المدخلات (تأمين جرار زراعي بأسعار مخفضة، خفض في سعر البذار، . . .) أم على مستوى المخرجات (المساعدة مثلاً في تصريف كمية من إنتاج زيت الزيتون عبر الهيئة العليا للإغاثة).

- إشراف «جهاد البناء» على مشتل في مدينة الهرمل تقيم فيه تجارب زراعية على أنواع جديدة من المزروعات أو على تحسين أصناف أخرى من الزراعات الموجودة في التجمّع. وتولي الجمعية أهمية للإرشاد والتوجيه وهي تمارسهما عبر إقامة ندوات ولقاءات مع المزارعين وعبر وضع منشورات وكتيبات عن بعض الزراعات وعن بعض المشاكل الزراعية. ولهذه الجمعية تجربة أيضاً في التسليف العيني (أدوية، أسمدة) (سبقت الإشارة اليها).

- تجربة الجمعية التعاونية للمرأة الريفية والحرفية (البتول) في التصنيع الغذائي: هي جمعية نسائية تعاونية تأسست عام ٢٠٠١ وتهتم بالتصنيع الغذائي. وتقوم بعدد من النشاطات في هذا الإطار وأبرزها إقامة دورات إرشادية من قبل مهندسين مختصين في كيفية حفظ وتوضيب الأطعمة، بالطرق البدائية والحديثة، ومن دون مواد حافظة، وهي تجربة حديثة النشأة. كما تقوم بتصنيع المربيات والمخللات وتوضيب الحبوب والأعشاب الطبية والطبيعية. وهي تسوق إنتاجها عبر المشاركة في المعارض والمهرجانات.

هذه النماذج هي مؤشر على إن التعاونيات الناشطة في التجمّع ترافق ولو بإمكانيات محدودة مراحل الإنتاج والتصريف والتصنيع وتلعب دوراً في تخفيض كلفة الإنتاج على مستوى المُدخلات (Inputs) (أسمدة، أدوية، بذار، حراثة، إلخ...) كما تعمل على حماية المزارع على مستوى المخرجات (Outputs)، (سواء بالتسويق أم بالتصنيع الغذائي).

ملحق رقم ٨. نماذج عن بعض الأبحاث التطبيقية الزراعية التي أُجريت في التجمّع

لقد جرى اختبار زراعات عديدة في المنطقة وأغلبها كان يأتي في إطار البحث عن زراعات بديلة عن زراعة المخدرات. وقد تمت التجربة على الزراعات التالية: تأصيل بذار البطاطا وتجربة زراعة القطن، الفستق الحلبي، الهوهوبا، الشمندر السكري، الفطر الصدفي، الزعفران، الأعشاب الطبية وأنواع من الأشجار اللوزية والقبّار . ومن بين هذه التجارب، توجد ثلاث زراعات يتم إختبارها في حقول واسعة وهي:

- تجربة تأصيل بذار البطاطا التي تتم حالياً بالتعاون بين مصلحة الأبحاث الزراعية اللبنانية ومؤسسة البذار السورية في منطقة مرجحين. وهي تجربة ناجحة حتى الآن ويمكن أن يكون لها مستقبل واعد جداً وانعكاسات إقتصادية هامة جداً على الإقتصاد اللبناني عموماً[١].

- زراعة القبّار ويتم اختبارها من قبل الجمعية التعاونية الزراعية العامة بالتعاون مع جهات فرنسية، عبر غرفة التجارة والصناعة والزراعة في البقاع. وهي نبتة تنمو طبيعياً في المنطقة وتتلاءم مع المناخ الجاف، إلا إنها تحتاج إلى خبرة في تصنيعها وإلى آلية لتسويقها.

- كذلك تمت تجربة زراعة القطن، من قبل النائب السابق يحيى شمص، في مساحات كبيرة وأعطت إنتاجاً جيداً. إلا إن المشكلة التي تواجه هذه الزراعة هي إنها تحتاج إلى فترة أطول للإنتاج. كما إن كلفتها مرتفعة

(١) مقابلة مع نائب رئيس مصلحة الأبحاث الزراعية.

وتتطلب الكثير من اليد العاملة وهي بحاجة إلى تطوير التصنيع وتأمين حماية من الدولة في المرحلة الأولى.

سيؤمن نجاح هذه الإختبارات، وخصوصاً تأصيل البذار والغراس وتربية أنواع من الحيوانات المؤصلة الملائمة لطبيعة المنطقة، خدمة هامة جداً للمزارعين تؤدي إلى تحسين نوعية الإنتاج وتخفيض كلفته مما سيزيد من قدرتهم التنافسية وبالتالي سيساعدهم على تصريف الإنتاج.

ملحق رقم ٩. مخاطر التصحر

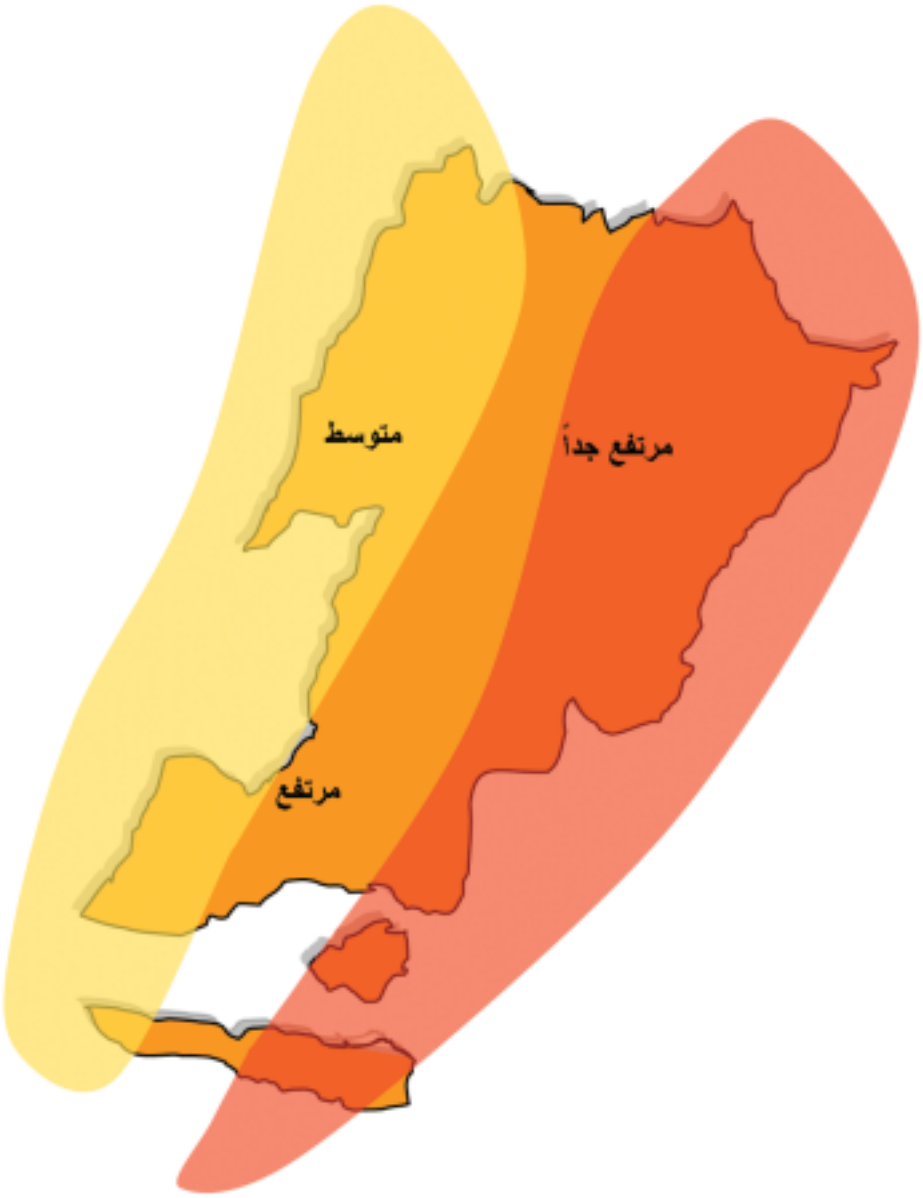

ملحق رقم ١٠. موازنة بلدية الهرمل

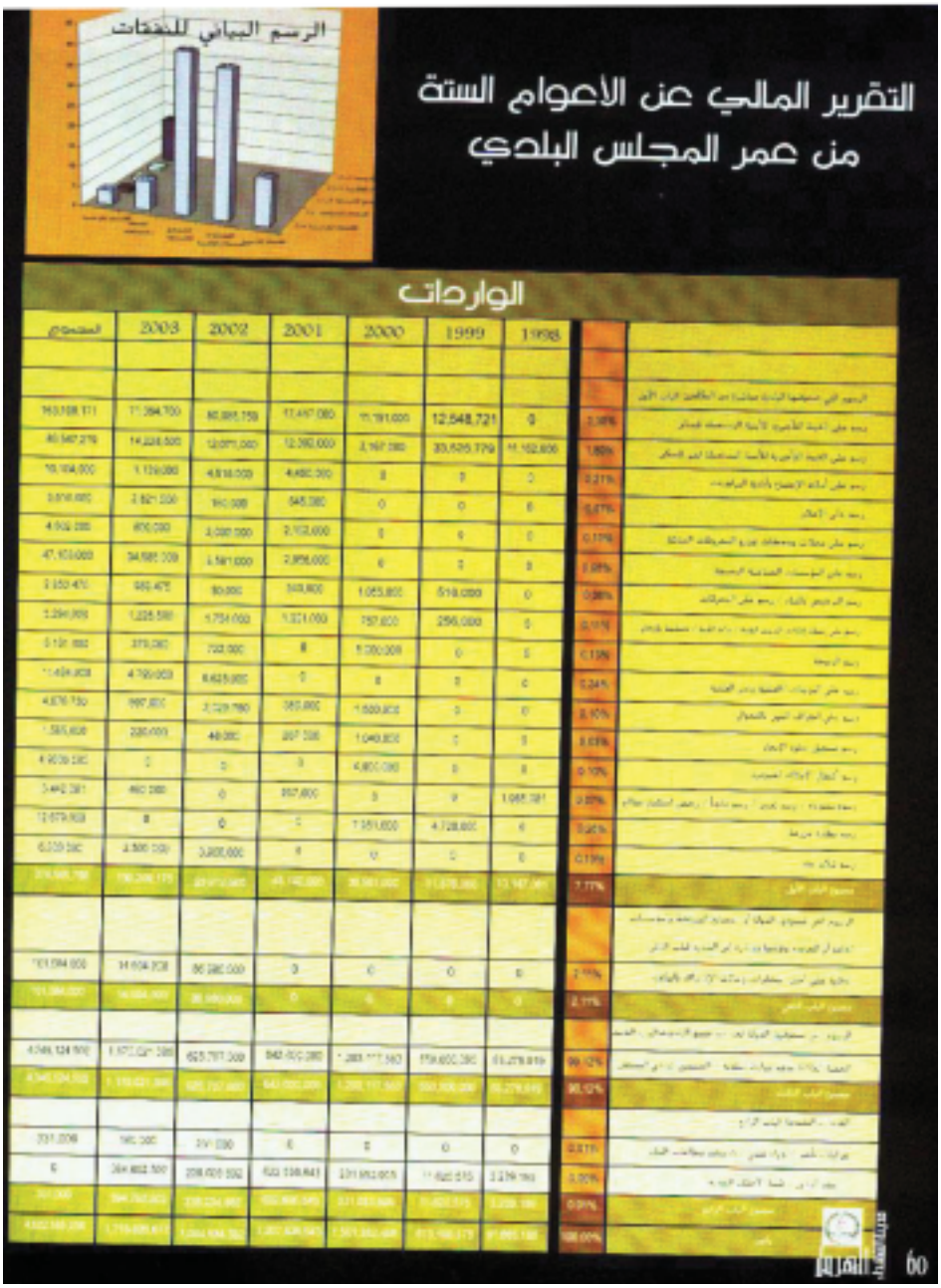

تابع ملحق رقم ١٠. موازنة بلدية الهرمل

النفقات

		1998	1999	2000	2001	2002	2003	المجموع
7.80%	مكافآت المنتخبين (مساعدات مرضية / مصاريف تنقل / تعويضات سفر / تعويضاتي الأعباء / تعيين أولي)	18.698.834	33.975.758	51.352.970	72.330.510	91.180.500	80.952.500	348.373.572
1.98%	الإيجار والتعاقد مع الشركات والمستشارين	10.316.330	10.474.500	13.947.000	24.021.200	14.174.300	16.303.500	49.146.500
0.21%	المطبوعات والأدوية	0	0	1.278.000	5.204.500	513.000	816.000	9.368.500
0.07%	مدارس ومعاهد ساعات مكاتب مراكب	0	0	1.402.000	1.576.000	0	0	2.978.000
0.84%	مفروشات وتجهيزات وتعويضات مكاتب	9.570.583	7.213.255	9.373.000	2.543.000	6.032.000	1.200.000	16.537.947
0.19%	الإعلانات والرسوم والقرارات والمطبوعات الداخلية والإعلانات	1.338.150	3.443.340	6.479.575	1.891.081	1.896.000	2.396.000	11.131.396
0.40%	تعويضات الأعباء على المكاتب	650.000	0	5.798.000	6.775.000	11.630.000	1.625.000	26.421.000
12.02%	مجموع الباب الأول	31.391.847	55.103.853	92.027.545	118.101.291	16.544.800	113.302.800	424.297.429
0.62%	نفقات التشغيل والصيانة والنفقات الدائمة	2.734.090	3.297.850	16.484.750	847.750	125.000	2.288.000	27.187.450
3.59%	شراء المواد والمستهلكات والمياه والكهرباء والهاتف وصيانتها	2.502.500	0	22.584.500	19.916.500	21.803.000	32.947.120	139.623.620
0.73%	شراء الأجهزة والمعدات المكتبية وصيانتها (شراء السيارات / إشتراك الدوريات / الرسوم الجمركية)	0	0	8.939.150	17.218.008	2.993.000	5.947.000	31.296.750
1.46%	صيانة المباني والمرافق العامة والطرقات والأنفاق (الإنارة)	3.222.550	8.917.580	8.939.500	33.404.250	0	9.384.250	63.780.858
16.38%	النظافة (مكافحة الحشرات بما فيها القطاع / أجور العمال الموسميين / القوارير مطلقة / جرافة / مقص حديد / آلة حرق الجثث)	18.475.100	119.564.800	211.409.000	149.618.580	127.848.000	174.997.000	802.730.800
0.99%	إعانات وتقديمات خاصة ومنحة مساهمة (مرض وغيره)	4.547.629	12.658.743	22.669.800	35.302.670	20.925.002	52.843.020	150.987.465
1.48%	صيانة (إنارة الطرقات وبدلات استهلاك الكهرباء)	0	7.270.025	8.544.900	35.177.580	8.101.800	14.589.600	66.778.725
5.80%	إعاشة (الطرق والمجاري والأنفاق الإدارية وملابس / مازوت)	1.434.500	34.804.293	84.126.800	29.536.500	31.446.250	52.196.250	233.016.043
0.78%	صيانة المباني الدينية والأماكن الأثرية	0	3.574.500	15.080.000	1.809.500	0	13.683.250	34.917.250
0.28%	تأمين المباني والآليات والعمال (ضد السطو / تأمين الطيران / الآليات / ضد الحريق)	0	11.992.500	15.000	2.550.000	0	2.264.000	16.821.500
36.75%	مجموع الباب الثاني	32.377.379	222.099.938	398.489.950	375.433.170	230.528.052	368.396.490	1.699.325.030
8.17%	نفقات المشاريع الإنمائية	0	12.291.550	91.099.998	14.078.000	36.241.026	114.200.000	267.909.928
3.28%	البناء المباني على أرض الغير	0	20.000.000	3.723.550	70.255.000	0	48.650.750	143.629.268
14.31%	إنشاء شبكات مياه	1.462.000	0	103.771.460	207.678.630	61.083.000	177.981.000	625.519.090
6.21%	بناء المسلخ والمدافن وغيره	683.000	14.372.772	29.423.425	86.596.150	92.770.380	164.231.000	288.916.349
3.94%	إنشاء مغارة طقان (مسلخ / مدافن / سوق شعبي / مركز الكشافة / مركز إستقبال الضيوف / وسائر المشاريع المماثلة)	0	0	38.482.830	13.490.000	6.531.000	113.843.750	172.445.532
1.80%	نفقات تأثيرية طارئة	0	1.683.000	18.085.300	10.095.000	17.750.000	28.783.000	80.263.800
2.28%	تعويضات الأعباء على الأشياء والعقارات (إعانات / مدافعات / إعانات مصرف لمثل / تعويضات عن مرافق الغير)	0	10.041.900	50.000	71.265.000	12.141.500	5.503.500	99.001.900
73.09%	مجموع الباب الثالث	2.056.000	58.958.972	340.514.173	473.536.780	245.518.526	635.675.940	1.791.256.960
3.69%	التعويضات (صيانة وخدمة عمومي والأوقاف الخيرية (إعانات / مساعدات مختلفة)	660.000	19.033.000	26.432.500	27.137.000	25.730.500	12.965.589	170.168.589
1.84%	المجمع (المطبعات [الكهربا والزيوت والصحة] والخيرية والرياضية والإعلانات)	0	0	10.136.000	27.961.800	14.435.000	27.960.750	90.549.750
1.82%		0	225.000	22.355.380	6.235.000	16.600.000	25.350.000	69.575.380
0.07%		0	0	150.000	500.000	0	2.460.939	3.110.939
7.42%	مجموع الباب الرابع	660.000	19.258.000	59.173.880	61.773.800	56.765.500	128.755.339	325.999.308
2.24%	النفقات الطارئة والمتنوعة	1.383.000	2.531.800	18.623.975	23.938.250	16.537.250	34.821.800	97.837.275
0.04%	رديات وتعويضات لاعتراض الضرائب والرسوم	0	1.800.000	0	75.000	0	0	1.875.000
0.07%	رديات مختلفة	0	200.000	1.897.000	350.000	500.000	101.000	3.148.000
0.73%	إعادة القرض وتسديد الفوائد (مصاريف إعادة قرض)	0	0	32.300.000	0	0	0	32.300.000
0.53%	نفقات غير مرئية	1.383.000	21.794.000	0	0	0	0	23.144.950
0.02%	المصروف غير المنتظر	756.000	0	0	0	0	0	756.000
0.08%	اعتمادات في حساب المقطعة (الكهرباء)	0	0	0	0	1.300.000	1.298.000	3.894.000
3.72%	مجموع الباب الخامس	3.489.000	26.125.850	52.820.975	25.651.250	18.438.250	36.322.800	162.555.125
100 %	المجموع العام	70.053.837	381.942.284	943.980.648	1.050.496.291	655.300.628	1.310.952.969	4.411.386.234

ملحق رقم ١١. خريطة مبدأ التطور السياحي

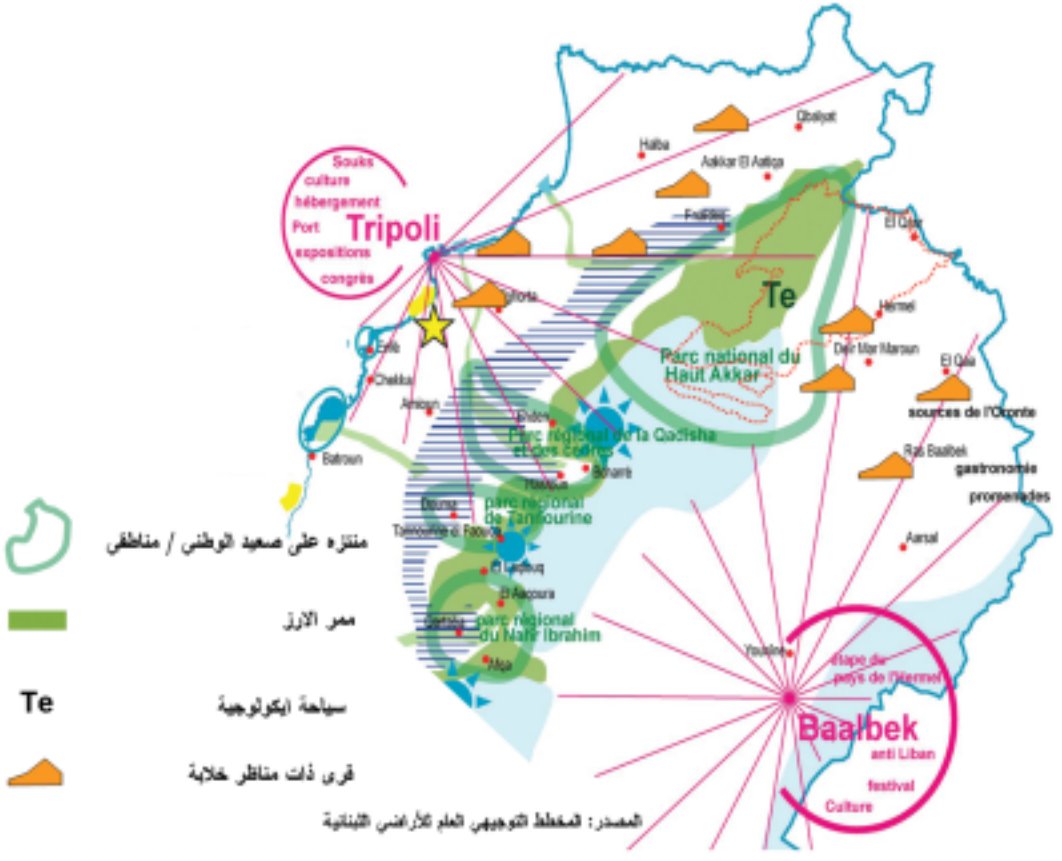

المراجع

١. إدارة الإحصاء المركزي: «الأوضاع المعيشية للأُسر»، إدارة الإحصاء المركزي، بيروت، ١٩٩٧.

٢. برنامج الأمم المتحدة للتنمية الريفية المتكاملة في بعلبك ـ الهرمل: «تقرير شامل حول المواضيع الرئيسية المتعلقة بـ «عملية التنمية الشاملة» لإقليم بعلبك ـ الهرمل من أجل الإعداد للمرحلة الثالثة للبرنامج (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥)».

٣. برنامج الأمم المتحدة للتنمية الريفية المتكاملة في منطقة بعلبك الهرمل: «خطة الطوارئ لمنطقة بعلبك ـ الهرمل، برنامج صيانة التربة وحفظ المياه واستصلاح الأراضي ومقاومة البطالة والنزوح الريفي عبر التشغيل المكثف».

٤. علي فاعور: «أطلس لبنان»، دار المؤسسة الجغرافية، بيروت، ١٩٩٣.

٥. علي الموسوي: «الخصائص السكانية والإقتصادية والإجتماعية لأقضية لبنان، قضاء الهرمل»، وزارة الشؤون الإجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بيروت، ٢٠٠١.

٦. «مجلة الهرمل»: تُصدر عن الدائرة الإعلامية في بلدية الهرمل، العدد الثالث، نيسان ٢٠٠٤.

٧. «مشروع التنوع الحيوي الزراعي في المناطق الجافة: تقرير البحث السريع

بالمشاركة في مناطق عمل المشروع ـ قضاء بعلبك»، إعداد أحمد بعلبكي، شباط ٢٠٠١.

٨. وزارة الشؤون الإجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: «خارطة أحوال المعيشة في لبنان»، بيروت، ١٩٩٨.

٩. وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية، مركز مشاريع ودراسات القطاع العام: «تقرير الندوة المناطقية المصغرة: محور الهرمل ـ الشواغير ـ العاصي».

١٠. وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية، مركز مشاريع ودراسات القطاع العام: «تقرير الندوة المناطقية المصغرة: محور القصر ـ الشربين ـ وادي فيسان».

١١. Moussaoui, Ali: «La région de Baalbek - Hermel et la culture du Haschich», Thèse de doctorat en sciences économiques et sociales (sous la direction de J. Lombard), Université des sciences et techniques de Lille, (USTL - Lille 1), France, 1985.

١٢. Moussaoui, Ali: «Le fonctionnement interne des conseils municipaux au Liban, in Municipalites et pouvoirs locaux au Liban», les cahiers du CERMOC, N° 24, Beyrouth, 2001.

١٣. Ministère du Plan: Mission IRFED, Beyrouth, 1961.

تصميم، طباعة وتجليد شركة ألوان للتجهيزات الطباعية ـ تلفاكس: ٥٥٢٥٠٥ ١ ٠٠٩٦١